



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

“المراجعة التحليلية ودورها في تأكيد التنبؤات المالية والحد من الأزمات المالية”

“دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية”

“Analytical Auditing and it’s Role in Confirming financial forecasting and reducing financial Crises”

“A field study on a sample of Sudanese Banks”

رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة والتمويل

إعداد الباحث:

عباس الزبير عباس الزبير

المشرف المعاون:

د/ زهير أحمد علي

أستاذ المحاسبة المساعد- جامعة

السودان للعلوم والتكنولوجيا- قسم

المحاسبة والتمويل

المشرف الرئيسي:

أ.د/ بابكر إبراهيم الصديق

أستاذ المحاسبة- جامعة السودان

للعلوم والتكنولوجيا- قسم المحاسبة

والتمويل

1443هـ - 2022م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإستهلال

- قال الله تعالى: اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿1﴾
خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿2﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿3﴾
الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿4﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿5﴾
صدق الله العظيم، سورة العلق الآيات (1-5)

الإهداء

الى من سُررت برسالته، واشتقت لرؤيته، وتأقت نفسي لشفاعته

(سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم)

الى من تحت قدميها الجنة، ومن دُعائها الرحمة، ومن فرحتها تَعَمُ البسمة، ومن فقدانها العُتمة

(براً وإحساناً أُمي الغالية)

الى من به لامست هامتي عنان السماء بدون إنكسار، وعلمني العطاء بدون إنتظار، واحمل إسمه

بكل إفتخار

(براً وإحساناً أُمي الغالي)

الى من أشدُّد بهم أزرِي، وأشركهم في أمري، واستمدُّ بهم فخري

(حِباً ووفاء إخواني وأخواتي)

الى من تحلو الحياة بوجودهم، وتشرق الدنيا برضاهم

(خالاتي وعماتي)

الى أهلي وأحبي، وأهل مودتي، ورفاق مشقتي، وكمال سعادتني

(أصدقائي وزملائي)

الى كل من دعا لي بظهر قلب دعوة صالحة

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي هذا، داعياً المولى عز وجل أن يطيل أعمارهم

الشكر والتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطاتك، اللهم لك الحمد عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك، اللهم لك الحمد يا حي يا قيوم يا فاطر السموات والارض يا عالم الغيب والشهادة، لانحصي ثناءً عليك فأنت كما أثبتت على نفسك.الذي وفقني لإتمام هذه الدراسة.

وصلي اللهم وسلم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم البشير النذير الهادي الى صراط المستقيم، صلاةً تكون لك رضاءاً ولحقك أداءاً... وبعد.

أتقدم بخالص شكري وتقديري لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات العليا التي أتاحت لي الفرصة للقيام بهذه الدراسة. كما أتوجه بالشكر للبروفيسور الفاضل / أ.د. بابكر إبراهيم الصديق الذي كان نعم المشرف، والذي كان لتوجيهاته السديدة الأثر الأكبر في إتمام هذه الدراسة، وأشكر الدكتور/ د. زهير أحمد علي على معاونته العلمية الصادقة وما أمدني به من معلومات، فجزاهم الله خيراً وجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

كما أتقدم بالشكر والتقدير الى مُحكمي إستمارة الإستبانة على ما بذلوه من جهد في تعديل وإعادة صياغة إستمارة الإستبانة لإخراجها في صورتها النهائية. وأيضاً أشكر أسرة مكتبة الدراسات العليا وأسرة مكتبة كلية التجارة بجامعة النيلين، وأسرة مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية المركزية، وأسرة مكتبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا المصرفية.

كما أتقدم بالشكر والتقدير والإحترام للسادة أعضاء لجنة المناقشة لتقبلهم قراءة الدراسة لتقويمها وزيادة جودتها وإخراجها بصورتها النهائية.

وأخيراً أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والإحترام الى كل من ساهم معي بالمادة أو بالمعنى، بالنصح أو بالإرشاد، أسأل الله أن يمدهم بالعون والتوفيق.

المستخلص

تمثلت مشكلة البحث في أن الازمات المالية في مختلف الدول الرأسمالية والدول النامية تسببت في كثير من الهزات المالية بالنسبة للمؤسسات المصرفية والاسواق المالية على مر التاريخ مما أدى الى تعثر وفشل المؤسسات عن الوفاء بالتزاماتها والاعلان عن افلاسها، يتمثل هدف البحث في إختبار أثر الإجراءات التحليلية التي يقوم بها المراجع في تأكيد التنبؤات المالية والتنبؤ بالازمات المالية المتوقعة في المصرف، وقياس أثر مدى فاعلية التنبؤات المالية كمؤشر مالي لتوقع الازمات المالية في المصارف، تكمن أهمية البحث في أنه يساهم في الحد من الازمات المالية التي أدت إلى حدوث انهيارات كبيرة في أكبر اقتصاديات العالم معلنة بذلك الكساد والافلاس وارتفاع نسبة البطالة، ودراسة وتحليل أسباب الأزمة المالية. ولحل مشكلة البحث قام الباحث بإختبار الفرضيات الأتية:

الفرضية الاولى: "توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية ودورها في تأكيد التنبؤات المالية".

الفرضية الثانية: "توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية و الحد من الازمات المالية".

الفرضية الثالثة: "توجد علاقة إيجابية بين التنبؤات المالية والحد من الازمات المالية".

إعتمد الباحث على المنهج الوصفي في تحليل البيانات بإستخدام أداة إستمارة الإستبانة لجمع البيانات الميدانية، حيث بلغ عدد أفراد العينة (128) فرد من المحاسبين والمراقبين الماليين وغيرهم من العاملين بالإدارات المالية في المصارف.

توصل الباحث الى ان إجراءات المراجعة التحليلية التي يقوم بها المراجع ساهمت في تأكيد التنبؤات المالية المتمثلة في التنبؤ بالتدفقات النقدية والتنبؤ بالتعثر المالي والحد من الازمات المالية. أوصى الباحث بضرورة تطبيق أساليب المراجعة التحليلية في كافة المصارف السودانية للتنبؤ المالي المتوقع بالمستقبل سواء كان تدفق نقدي أو تعثر مالي والحد من الازمات المالية سواء كانت أزمة أسواق مالية أو مصرفية أو أزمة عملة.

Abstract

The problem of the research was that the financial crises in various capital and developing countries have caused many financial shocks for banking institutions and financial markets throughout history, resulting in the failure of institutions to meet their obligations and declare bankruptcy, the aim of the research is to test the impact of the analytical actions of the auditor in confirming financial forecasts and forecasting the financial crises expected in the bank, and to measure the impact of the effectiveness of financial forecasts as a financial indicator for the forecasting of financial crises in banks, The importance of the research is that it contributes to reducing the financial crises that led to major collapses in the world's largest economies, declaring recession, bankruptcy and high unemployment, and studying and analysing the causes of the financial crisis. To solve the research problem, the researcher tested the hypotheses: The first hypothesis: " There is a positive relationship between the analytical auditor and its role in confirming financial forecasts.

second Hypothesis: "There is a positive relationship between analytical auditor and financial crises.

third Hypothesis: " There is a positive relationship between financial forecasts and financial crises.

The researcher relied on the descriptive approach to data analysis using the questionnaire tool to collect field data, with 128 individuals from accountants, financial controllers and other employees of the financial departments of banks.

The researcher concluded that the analytical auditor procedures carried out by the auditor contributed to the confirmation of financial forecasts of forecasting cash flows and forecasting financial stumbles and reducing financial crises. The researcher recommended the need to apply analytical auditor methods in all Sudanese banks to forecasting the expected financial future, whether it be cash flow or financial stumbles and reduce financial crises, whether it be a financial or banking market crisis or a currency crisis.

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
هـ	Abstract
و	فهرس الموضوعات
ح	فهرس الجداول
ي	فهرس الأشكال
ك	فهرس الملاحق
	المقدمة
2	أولاً: الإطار المنهجي
9	ثانياً: الدراسات السابقة
	الفصل الأول الإطار النظري للمراجعة التحليلية
34	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للمراجعة التحليلية
50	المبحث الثاني: أساليب المراجعة التحليلية
	الفصل الثاني الإطار النظري للتنبؤات المالية
69	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنبؤ المالي
87	المبحث الثاني: التنبؤ بالتدفقات النقدية والتعثر المالي
	الفصل الثالث الإطار النظري للأزمات المالية
106	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للأزمات المالية
122	المبحث الثاني: أسباب وأثار ونماذج الأزمات المالية

	الفصل الرابع الدراسة الميدانية
144	المبحث الأول: نبذة تعريفية عن المصارف السودانية
152	المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات
	الخاتمة
217	أولاً: النتائج
218	ثانياً: التوصيات
	المصادر والمراجع
220	أولاً: المراجع باللغة العربية
253	ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية
258	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
146	تاريخ نشأة المصارف السودانية	(1/1/4)
155	معامل الإعتمادية لإجابات أفراد العينة (ألفا كرونباخ)	(2/2/4)
156	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر	(3/2/4)
157	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي	(4/2/4)
158	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التخصص العلمي	(5/2/4)
159	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المسمى الوظيفي	(6/2/4)
160	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل المهني	(7/2/4)
162	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة	(8/2/4)
163	التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات المحور الأول- البعد الأول	(9/2/4)
166	الوسيط والمنوال والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول- البعد الأول	(10/2/4)
167	إختبار مربع كاي لعبارات المحور الأول- البعد الأول	(11/2/4)
168	التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات المحور الأول- البعد الثاني	(12/2/4)
171	الوسيط والمنوال والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول- البعد الثاني	(13/2/4)
172	إختبار مربع كاي لعبارات المحور الأول- البعد الثاني	(14/2/4)
173	التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات المحور الأول- البعد الثالث	(15/2/4)
175	الوسيط والمنوال والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول- البعد الثالث	(16/2/4)
176	إختبار مربع كاي لعبارات المحور الأول- البعد الثالث	(17/2/4)
177	التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات المحور الثاني- البعد الأول- القسم الأول	(18/2/4)
180	الوسيط والمنوال والانحراف المعياري لعبارات المحور الثاني- البعد الأول- القسم الأول	(19/2/4)
181	إختبار مربع كاي لعبارات المحور الثاني- البعد الأول- القسم الأول	(20/2/4)
182	التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات المحور الثاني- البعد الأول- القسم الثاني	(21/2/4)
185	الوسيط والمنوال والانحراف المعياري لعبارات المحور الثاني- البعد الأول- القسم الثاني	(22/2/4)

	القسم الثاني	
186	إختبار مربع كاي لعبارات المحور الثاني- البعد الأول- القسم الثاني	(23/2/4)
187	التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات المحور الثاني- البعد الثاني	(24/2/4)
192	الوسيط والمنوال والانحراف المعياري لعبارات المحور الثاني- البعد الثاني	(25/2/4)
193	إختبار مربع كاي لعبارات المحور الثاني- البعد الثاني	(26/2/4)
195	التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات المحور الثالث- البعد الأول	(27/2/4)
197	الوسيط والمنوال والانحراف المعياري لعبارات المحور الثالث- البعد الأول	(28/2/4)
198	إختبار مربع كاي لعبارات المحور الثالث- البعد الأول	(29/2/4)
199	التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات المحور الثالث- البعد الثاني	(30/2/4)
201	الوسيط والمنوال والانحراف المعياري لعبارات المحور الثالث- البعد الثاني	(31/2/4)
201	إختبار مربع كاي لعبارات المحور الثالث- البعد الثاني	(32/2/4)
202	التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات المحور الثالث- البعد الثالث	(33/2/4)
204	الوسيط والمنوال والانحراف المعياري لعبارات المحور الثالث- البعد الثالث	(34/2/4)
204	إختبار مربع كاي لعبارات المحور الثالث- البعد الثالث	(35/2/4)
206	تحليل الإنحدار الخطي للفرضية الرئيسية الأولى	(36/2/4)
207	تحليل الإنحدار الخطي للفرضية الأولى- القسم الأول	(37/2/4)
208	تحليل الإنحدار الخطي للفرضية الأولى- القسم الثاني	(38/2/4)
209	تحليل الإنحدار الخطي للفرضية الرئيسية الثانية	(39/2/4)
210	تحليل الإنحدار الخطي للفرضية الثانية- القسم الأول	(40/2/4)
211	تحليل الإنحدار الخطي للفرضية الثانية- القسم الثاني	(41/2/4)
212	تحليل الإنحدار الخطي للفرضية الثانية- القسم الثالث	(42/2/4)
213	تحليل الإنحدار الخطي للفرضية الرئيسية الثالثة	(43/2/4)
214	تحليل الإنحدار الخطي للفرضية الثالثة- القسم الأول	(44/2/4)
215	تحليل الإنحدار الخطي للفرضية الثالثة- القسم الثاني	(45/2/4)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
6	العلاقة بين متغيرات الدراسة	(1)
156	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر	(1/2/4)
157	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي	(2/2/4)
158	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التخصص العلمي	(3/2/4)
160	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المسمى الوظيفي	(4/2/4)
161	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل المهني	(5/2/4)
162	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة	(6/2/4)

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
259	إستمارة الاستبانة	(1)
268	محكمو الاستبانة	(2)

المقدمة

وتشمل الآتي:

أولاً: الإطار المنهجي.
ثانياً: الدراسات السابقة.

أولاً: الإطار المنهجي

تمهيد

يُلاحظ أن الاقتصاد العالمي مر بفترات من الانتعاش والإنكماش، حيث شكل تكرار الازمات المالية في الدول النامية ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام ويرجع ذلك الى أن اثارها السلبية كانت حادة وخطيرة، مما هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي لتلك الدول، وانتشر عدوى الازمات المالية ليشمل دول اخرى نتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي، حيث اشار صندوق النقد الدولي الى أن اكثر من ثلثي الدول الاعضاء في الصندوق تعرضت لإزمات وإضطرابات مصرفية حادة وتدني اسعار الاسهم في الاسواق المالية، وتلاحقت تلك الازمات فشملت دول شرق اسيا، وروسيا، والبرازيل، والارجنتين، والمكسيك وبقية دول امريكا اللاتينية وزادت حدة الاضرار الناتجة عنها.

أن الانهيارات المالية التي حدثت في المؤسسات المصرفية والاسواق المالية في الدول النامية والرأسمالية أوجب ضرورة وجود وسيلة يمكن من خلالها التنبؤ بما يحدث في المستقبل بناءً على وقائع الماضي والحاضر.

وظهرت المراجعة التحليلية كإحدى وسائل التدقيق التي يلجأ اليها المراجع للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمنشأة مقارنة بفترات سابقة أو منشآت اخرى مماثلة في نفس النشاط، ويعتمد المراجع في المراجعة التحليلية على تحديد القيمة المتوقعة لاي عنصر بناءً على العلاقة التاريخية التي تربط القوائم المالية ببعضها البعض، وتمثل النسب المالية العلاقة المختلفة بين عناصر تلك القوائم والحسابات المختلفة للتدليل على مدى الارتباط بين هذه العناصر.

يأتي هذا البحث ليتناول الجوانب المتعلقة بمؤشرات التحليل المالي التي يمكن من خلالها الحكم على مدى كفاءة المؤسسة والتنبؤ بما يحدث من أزمات مالية في المستقبل، والانهيارات التي يمكن ان تحدث للمؤسسات وسبل مواجهتها، وتعتبر هذه المؤشرات أداءً للإنذار المبكر حول الخطر (أزمة مالية) الذي يلحق بالمؤسسة مما

يتيح للادارة إتخاذ مايلزم من إجراءات لمحاولة وضع الحلول اللازمة للحد من هذا الخطر (أزمة مالية) حتى تستقر المؤسسة في وضعها الطبيعي.

مشكلة البحث

تمثلت مشكلة البحث في أن الازمات المالية في مختلف الدول الرأسمالية والدول النامية تسببت في كثير من التذبذبات المالية بالنسبة للمؤسسات المصرفية والاسواق المالية على مر التاريخ مما ادى الى تعثر وفشل المؤسسات عن الوفاء بالتزاماتها والاعلان عن افلاسها، مما اوجب إعادة صياغة اليات جديدة اكثر نجاحاً لمواجهتها. وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1. ماهي إجراءات المراجعة التحليلية التي يقوم بها المراجع كتحليل مالي لتأكيد التنبؤات المالية؟
2. ماهي إجراءات المراجعة التحليلية التي يقوم بها المراجع كتحليل مالي للتنبؤ بالازمات المالية ؟
3. ماهي التنبؤات المالية التي يمكن أن تعتبر مؤشراً من خلاله توقع حدوث أزمة مالية في المستقبل؟

أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الأتي:

1. إختبار أثر المراجعة التحليلية التي يقوم بها المراجع في تأكيد التنبؤات المالية.
2. بيان أثر المراجعة التحليلية التي يقوم بها المراجع في التنبؤ بالازمات المالية.
3. إختبار أثر التنبؤات المالية كمؤشر مالي لتوقع حدوث الازمات المالية.
4. دراسة أثر تطبيق النماذج الوصفية في قياس التنبؤ المالي.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في الآتي:-

• الأهمية العلمية وتتمثل في:

1. بيان العلاقة بين المراجعة التحليلية والتنبؤ المالي والازمات المالية.
2. بيان تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي والمحلي.
3. التكتيف المعرفي للمراجعة التحليلية والتنبؤات المالية.
4. توضيح نماذج التنبؤ الوصفية والكمية، ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

• الأهمية العملية وتتمثل في:

1. أنها تعالج موضوعاً هاماً أدى إلى حدوث انهيارات كبيرة في أكبر اقتصاديات العالم معلنة بذلك الكساد والافلاس وارتفاع نسبة البطالة لمعدلات لم تشهدها منذ عشرات السنين.
2. انها تسهم في دراسة وتحليل أسباب الأزمة المالية وبذلك تمكن الاقتصاديين والخبراء والباحثين والدارسين من الاستفادة من توصيات هذه الدراسة لوضع الحلول المناسبة لمعالجة هذه الأزمة.
3. تخفيف حدة الأزمة المالية، المتمثلة في الأزمة المصرفية، وأزمة الأسواق المالية، وأزمة العملات وأسعار الصرف.
4. توضيح الأساليب التحليلية التي يمكن الإعتماد عليها في تأكيد التنبؤ المالي والحد من الأزمات المالية.

فرضيات البحث

يختبر البحث الفرضيات الآتية:

أولاً: الفرضية الأولى: "توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية ودورها في تأكيد التنبؤات المالية". ويستنتج منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية والتنبؤ بالتدفقات النقدية.

2. توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية والتنبؤ بالتعثر المالي.

ثانياً: الفرضية الثانية: "توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية والحد من الازمات المالية". ويستنتج منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية والحد من أزمة الاسواق المالية.

2. توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية والحد من الأزمة المصرفية.

3. توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية والحد من أزمة العملات واسعار الصرف.

ثالثاً: الفرضية الثالثة: "توجد علاقة إيجابية بين التنبؤات المالية والحد من الازمات المالية". ويستنتج منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. توجد علاقة إيجابية بين التنبؤ بالتدفقات النقدية والحد من الازمات المالية.

2. توجد علاقة إيجابية بين التنبؤ بالتعثر المالي والحد من الازمات المالية.

متغيرات البحث

يتمثل المتغير (X) المراجعة التحليلية وأساليبها، أما المتغير التابع (Y1) فيتمثل في التنبؤات المالية من خلال التنبؤ بالتدفقات النقدية والتعثر المالي، والمتغير التابع (Y2) فيتمثل في الازمات المالية من خلال أنواعها، ويستعرض الباحث العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال الشكل التالي رقم (1):

الشكل رقم (1) العلاقة بين متغيرات الدراسة

المتغير التابع الأول
التنبؤات المالية

1. التنبؤ بالتدفقات النقدية.
2. التنبؤ بالتعثر المالي

المتغير المستقل
المراجعة التحليلية

1. أساليب المراجعة التحليلية غير كمية (الإستفسارات)
2. أساليب المراجعة التحليلية الكمية المقارنة
3. أساليب المراجعة التحليلية وفق النسب المالية.

المتغير التابع الثاني
الأزمات المالية

1. الأزمة المصرفية
2. أزمة الأسواق المالية
3. أزمة العملات وأسعار الصرف

المصدر: إعداد الباحث، 2022م

إعتمد الباحث على بعض الدراسات السابقة في بناء هذا النموذج وهي:

1. يوسف محمود جربوع، مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الاخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع - دراسة تطبيقية على مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة، 2005م.
2. إياد عبد الله علي البستجي، استمرارية الأرباح الحالية ومقدرتها على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في ظل ظاهرة إدارة الأرباح، 2014م.

منهج البحث

إعتمد الباحث على المنهج الوصفي لدراسة المراجعة التحليلية ودورها في تأكيد التنبؤات المالية لمواجهة الازمات المالية، وإستخدام الإسلوب الإستقرائي لعرض الدراسات الدراسات السابقة، والإسلوب الإستنباطي لإستنتاج النتائج بعد إختبار الفرضيات.

حدود البحث

تتمثل حدود البحث في الآتي:

1. الحدود الزمانية: 2022م
2. الحدود المكانية: عينة من المصارف السودانية بولاية الخرطوم
3. الحدود البشرية: جميع العاملين بالمؤسسات المصرفية السودانية العامة والخاصة، الحكومية والغير حكومية بقسم الإدارة المالية.
4. الحدود الموضوعية

تتمثل الحدود الموضوعية في الآتي:

- أ. المراجعة التحليلية.
- ب. التنبؤ بالتدفقات النقدية.
- ت. التنبؤ بالتعثر المالي.
- ث. الأزمات المالية.

مصادر جمع البيانات

تتمثل مصادر جمع البيانات في الآتي:

- مصادر البيانات الثانوية: تتمثل في الكتب، والرسائل الجامعية، والمجلات العلمية، والمؤتمرات، والندوات، والانترنت.
- مصادر البيانات الأولية: تتمثل في الإستبانة.

هيكـل البـحث

قُسم البحث الى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، بحيث تتضمن المقدمة الإطار المنهجي والدراسات السابقة. والفصل الأول بعنوان الإطار النظري للمراجعة التحليلية، وإشتمل على مبحثين، حيثُ احتوى المبحث الأول على مدخل مفاهيمي للمراجعة التحليلية، والمبحث الثاني أساليب المراجعة التحليلية. والفصل الثاني بعنوان الإطار النظري للتنبؤات المالية، وإشتمل على مبحثين، حيثُ احتوى المبحث الأول على مدخل مفاهيمي للتنبؤ المالي، والمبحث الثاني التنبؤ بالتدفقات النقدية والتعثر المالي. والفصل الثالث بعنوان الإطار النظري للأزمات المالية، وإشتمل على مبحثين، حيثُ احتوى المبحث الأول على مدخل مفاهيمي للأزمات المالية، والمبحث الثاني أسباب وأثار ونماذج الأزمات المالية. والفصل الرابع بعنوان الدراسة الميدانية، وإشتمل على مبحثين، حيثُ احتوى المبحث الأول على نبذة تعريفية عن المصارف السودانية، والمبحث الثاني تحليل البيانات واختبار الفرضيات. أما الخاتمة إشتملت على النتائج والتوصيات. وتوجد قائمة للمراجع تشتمل على المراجع بالغة العربية والمراجع بالغة الإنجليزية. وتوجد قائمة للملاحق تشتمل على إستمارة الإستبانة ومحكمو إستمارة الإستبانة.

ثانياً: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي أُجريت في مجال المراجعة التحليلية، ولكن لم تتطرق الى مشكلة الباحث التي يسعى لحلها والمتمثلة في "المراجعة التحليلية ودورها في تأكيد التنبؤات المالية والحد من الأزمات المالية"، لذلك يقوم الباحث بعرض عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، متناولاً مشكلة الدراسة، والهدف منها، والفرضيات أو التساؤلات، والنتائج، والفجوة كالتالي:

دراسة: يوسف، (2005م)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في البحث عن مدى قدرة المراجع الخارجي في اكتشاف البنود غير العادية والتنبؤ بعدم الإستمرارية بالإضافة الى ايجاد ارشادات تحذيرية مبكرة عن إفلاس الشركات وذلك من خلال التحليل المالي باستخدام النسب المالية المعروفة. هدفت الدراسة الى الحصول على مؤشرات تبين ماإذا كانت سياسات الشركة سليمة ام تحتاج الى تعديل، ومعرفة المؤشرات التي تحدد مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة. تتمثل فرضيات الدراسة في الاتي:

1. لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرة التحليل المالي عن طريق النسب المالية المعروفة وبين إكتشاف البنود غير العادية.
 2. لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرة التحليل المالي عن طريق النسب المالية المعروفة وبين إيجاد إرشادات تحذيرية مبكرة عن إفلاس الشركة.
 3. لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرة التحليل المالي عن طريق النسب المالية المعروفة وبين التنبؤ بعدم إستمرارية الشركة.
- توصلت الدراسة الى إمكانية استخدام نسب الربحية والسيولة والأداء ونسب هيكل رأس المال لتقييم نشاط الشركة والتنبؤ بإحتمال المستقبل.

(1) يوسف محمود جربوع، مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الاخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع - دراسة تطبيقية على مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة، (غزة: الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد13، العدد الاول، 2005م)، ص ص265-283

دراسة: محمد، (2006م)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في اختبار قدرة كل من مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمصارف الفلسطينية وما هي العلاقة بين هذه المقاييس وما هو الافضل منها للتنبؤ. هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين مقاييس التدفقات النقدية والعوائد المحاسبية وتحديد اكثر تلك المقاييس قدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. تتمثل فرضيات الدراسة في الاتي:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية في المصارف العاملة في فلسطين.

2. لا تعتبر مقاييس التدفقات النقدية افضل من مقاييس العوائد المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية بالمصارف العاملة في فلسطين.

3. لا تختلف القدرة التنبؤية لمقاييس العوائد المحاسبية عن القدرة التنبؤية لمقاييس التدفقات النقدية بالمصارف العاملة في فلسطين.

توصلت الدراسة الى وجود علاقة قوية بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية احصائياً وان التدفقات النقدية هي الاقوى في القدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية المستقبلية من العوائد المحاسبية.

دراسة: أحمد، (2007م)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في ان التدقيق وظيفة خدمية اساسية في بيئة الاعمال المتسارعة التغيير وتساهم بشكل رئيسي في تحديد نتائج اعمل الشركات، وأن الاجراءات التحليلية توفر اداء ضرورية للجوانب التي يمكن ان يكون فيها مخاطر مرتفعة على اداء المدقق. هدفت الدراسة على تسليط الضوء على بعض العوامل التي تؤثر على كفاءة اداء عملية التدقيق منها أهداف وإجراءات المراجعة التحليلية. تتمثل فرضيات الدراسة في الاتي:

(1) محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية - دراسة تطبيقية

على المصارف الفلسطينية، (عزة: الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، رسالة ماجستير منشورة، 2006م)

(2) أحمد عبالرحمن المخادمة، حاكم الرشيد، أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق - دراسة ميدانية، (عمان: الجامعة الأردنية، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد3، العدد4، 2007م)، ص ص484-495

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أهداف المراجعة التحليلية ورفع كفاءة اداء عملية التدقيق.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات المراجعة التحليلية ورفع كفاءة اداء عملية التدقيق.

3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات التي تحد من تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية ورفع كفاءة اداء عملية التدقيق.

توصلت الدراسة الى أن مكاتب التدقيق تعتمد بشكل اساسي على اجراءات المراجعة التحليلية واهميتها في تعزيز نتائج التدقيق بالاضافة الى ان معوقات المراجعة التحليلية ليس لها تأثير على كفاءة اداء عملية التدقيق.

دراسة: حسن، وخديجة، (2009م)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في ان كثير من الدول عملت على تطبيق سياسات اقتصادية مختلفة لغرض إنعاش اقتصادياتها من اصلاح اقتصادي إلى خصخصة شركات القطاع العام، الأمر الذي أدى الي أزمة مالية دمرت المؤسسات المالية العالمية ثم انتقلت إلى القطاعات الأخرى الصناعية والتجارية والخدمية. هدفت الدراسة الى التعرف على أسباب الأزمة المالية وتأثيراتها وتداعياتها بالاضافة الى مفهوم وأهداف الخصخصة ومبرراتها وتأثيراتها. تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

1. أن الأزمة المالية العالمية أثرت على عملية خصخصة الشركات في الكثير من الدول.

2. أن الأزمة المالية العالمية جعلت الجميع يشكك بالنظام الرأسمالي وقدرته على تخطي الازمات.

3. أن النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية قادر أن يتجنب الازمات.

توصلت الدراسة الى هناك الكثير من الأسباب وراء نشوء الأزمة المالية العالمية، ولكن أهمها الربا والمضاربات الوهمية التي قامت بها المؤسسات المالية، بالاضافة

(1) أ. د. حسن عبدالكريم سلوم، خديجة جمعة الزويني، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال - التحديات والفرص والافاق"، (بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، المؤتمر العلمي الدولي السابع، 2009م)

الى أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى إيقاف الكثير من برامج الخصخصة التي كانت تسعى الدول إلى تنفيذها.

دراسة: (1) clerides, M and Stephanou, C (2009)

تمثلت مشكلة الدراسة في وصف موجز للأسباب وتطور الازمة وتقييم أثارها على النظام المصرفي القبرصي حتى الان. هدفت الدراسة الى البحث في تأثير الازمات المالية على القطاع المصرفي في قبرص وأنواع الاستجابات السياسية التي تم إتخاذها حتى الان للتخفيف من أثارها السلبية. تتمثل فرضيات الدراسة في الاتي:

1. تؤثر الازمة المالية على النمو المالي والعولمة في القطاع المصرفي القبرصي.
 2. يؤثر الاختلال الاقتصادي وضعف النظام المالي الهيكلي في المصارف في قبرص مما ينتج عنه أزمة مالية في القطاع المصرفي.
- توصلت الدراسة الى أن الازمة المالية نبعت من مزيج من الاختلالات الاقتصادية الكلية العالمية ومواطن ضعف النظام المالي الهيكلي على عكس الاحداث الاخيرة.

دراسة: كمال، وخالد، (2009م) (2)

تمثلت مشكلة الدراسة في إظهار إشكالية العلاقة بين الأخلاق والاقتصاد في ظل هذه الأزمة المالية. هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى إثبات ما إذا كانت الأسباب الأخلاقية السيئة في المعاملات الاقتصادية قد ساعدت في إفراز الأزمة المالية العالمية أم لا. تتمثل فرضيات الدراسة في الاتي:

1. تساهم الأسباب الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية في إفراز الأزمة المالية العالمية.
2. لاتساهم الأسباب الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية في إفراز الأزمة المالية العالمية.

توصلت الدراسة الى أن الأسباب الأخلاقية السيئة في المعاملات الاقتصادية ساهمت ولو بشكل ضمني في إفراز الأزمة المالية العالمية.

(1) clerides.m, and stephanou.c, **the financial crisis and the Banking system in Cyprus**, (Cyprus: journal of Cyprus Economic policy Review, No1, Vo3, 2009), p p27-50

(2) د. كمال رزيق، د. خالد راغب احمد الخطيب، إشكالية العلاقة بين الأخلاق والاقتصاد في ظل الأزمة المالية العالمية، (عمان: جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المؤتمر العلمي الدولي السابع، 2009م)، ص ص2-23

دراسة: (1) Pinho, C (2014)

تمثلت مشكلة الدراسة في انه ينشأ التعارض المفاهيمي بين الكفاءة والفعالية في المراجعة التحليلية من حقيقة أن الموارد شحيحة، سواء من حيث الوقت المتاح لإجراء المراجعة وجودة وتوقيت المعلومات المتاحة للمراجع الخارجي، فكلما قل تقييم مجموعة المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة، مما يسمح للمراجع بإجراء اختبارات مراجعة أقل شمولاً وأقل توقيتاً. هدفت الدراسة الي تقييم مدى استخدام الإجراءات التحليلية خلال مشاركة المراجعة المالية في البرتغال عبر المراحل المختلفة المشاركة في المراجعة، وتحديد الممارسات المتبعة في البرتغال من قبل الكيانات المسؤولة عن إجراء عمليات التدقيق المالي. تتمثل فرضيات الدراسة في الأتي:

1. يتم استخدام الإجراءات التحليلية بالتساوي من قبل المدققين في جميع مراحل التدقيق.

2. تستخدم شركات التدقيق الأكبر الإجراءات التحليلية على نطاق أوسع.

3. لا يتأثر استخدام الإجراءات التحليلية بنوع الممارسة التي يقوم بها المدققون.

توصلت الدراسة إلي أن المراجعين يميلون عمومًا إلى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية بشكل متكرر في مرحلة جمع الأدلة وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة جمع الأدلة وفقًا لحجم شركة المراجعة، و أن المراجعين البرتغاليين يستخدمون بشكل عام، وبغض النظر عن حجم شركة المراجعة والطريقة التي يعمل بها المهنيون الإجراءات التحليلية بشكل متكرر أكثر أثناء مرحلة التخطيط بدلاً من مرحلة جمع الأدلة ومرحلة تشكيل الرأي .

(1) Pinho, C, "The Usefulness of Analytical Procedures: An Empirical Approach in the Auditing Sector in Portugal" International journal of business and social research , Vol 4 , No 8 , 2014 , p p 24 – 33 .

دراسة: نهلة، (2014م) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي : ”هل يمكن تحليل الاستراتيجيات التي تعظم قيمة المنشأة في ضوء انعكاسات التدفقات النقدية وأساس الاستحقاق وتأثيرها على جودة العائدات؟“ وما هي طبيعة الإستراتيجيات المؤثرة على تعظيم قيمة المنشأة؟ وما هي طبيعة الربط بين الإستراتيجيات وجودة العائدات والسياسات والمبادئ المحاسبية؟ وما مدى وطبيعة العلاقة بين تحديد العلاقة بين استراتيجيات تعظيم قيمة المنشأة وجودة العائدات في ضوء التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية؟. هدفت الدراسة إلي إجراء تحليل لإستراتيجيات تعظيم قيمة المنشأة في ضوء انعكاسات التدفقات النقدية وأساس الاستحقاق على جودة العائدات. تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

1. توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات تعظيم قيمة المنشأة وجودة العائدات في ضوء التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية.
 2. توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات تعظيم قيمة المنشأة وجودة العائدات في ضوء استخدام اساس الاستحقاق.
 3. توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات آراء أفراد العينة وفق متغيرات النوع، العمر، المؤهل، سنوات الخبرة، ومجال العمل.
- توصلت الدراسة إلي أنه في ظل الظروف والتطورات الراهنة في الحياة الاقتصادية، وظهور اتجاهات حديثة سلطت الأضواء على جودة العائدات وكيفية تحقيقها في ضوء اساس الاستحقاق واساس التدفق النقدي، وأن جودة الأرباح لا تتطلب تحقيق أرباح فقط بل إستمرارها وأن تحقق تدفقات داخلية من الأنشطة التشغيلية، وأن المعلومات الموجودة في أرباح الإستحقاق ما هي إلا جزء من مجموعة أكبر للمعلومات الموجودة في التدفقات النقدية.

(1) نهلة محمد السيد إبراهيم، إستراتيجيات تعظيم قيمة المنشأة في ضوء انعكاسات التدفقات النقدية وأساس الإستحقاق على جودة العائدات، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، 2014م)

دراسة: إياد، (2014م) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي: هل تتأثر إستمرارية الأرباح الحالية وقدرتها علي التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات العامة المساهمة الأردنية في قطاعي الخدمات في ظل لجوء الإدارة لإدارة الأرباح. هدفت هذه الدراسة بصفة أساسية إلى البحث في استمرارية الأرباح الحالية، ومقدرتها على التنبؤ بالأرباح و التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في ظل ظاهرة إدارة الأرباح كما درست ظاهرة إدارة الأرباح من جميع جوانبها النظرية والعملية. تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

1. وجود علاقة ارتباط سالبة بين إدارة الأرباح (ممثلة بالمستحقات الاختيارية) وبين كل من قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركة المساهمة العامة الخدمية.

2. يوجد ارتباط بين إدارة الأرباح وبين استمرارية الأرباح الحالية في المستقبل للشركة المساهمة العامة الصناعية والخدمية.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط سالبة بين إدارة الأرباح (ممثلة بالمستحقات الاختيارية) وبين كل من قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركة المساهمة العامة الخدمية، وقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركة المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي ، بينما لا يوجد ارتباط بين إدارة الأرباح وبين استمرارية الأرباح الحالية في المستقبل للشركة المساهمة العامة الصناعية والخدمية.

دراسة: عماد، (2014م) (2)

تمثلت مشكلة الدراسة في ضرورة الحصول على معلومات تتعلق بالتدفق النقدي المستقبلي لذا تكمن مشكلة في تحديد طريقة أو أسلوب في التحري والبحث

(1) إياد عبد الله علي البستجي، استمرارية الأرباح الحالية ومقدرتها على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في ظل ظاهرة إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، (عمان: جامعة العلوم الإسلامية العالمية، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، 2014م)

(2) عماد يوسف أحمد، اختبار قدرة التدفقات النقدية والأرباح المحاسبية في التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المستقبلية: دراسة تطبيقية على المصارف الأردنية، (الكويت: جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلس النشر العلمي ، المجلد 21 ، العدد 2 ، 2014م) ، ص ص 341 - 371 .

والمفاضلة فيما بين الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية في ظروف البيئة الاقتصادية الأردنية، وذلك للوصول إلى المقياس الأفضل لعملية التنبؤ، ومن ثم اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة. هدفت الدراسة إلى اختبار القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية في التنبؤ بصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وتحليل القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية، مع الأخذ بالاعتبار مجموعة عوامل معدلة مثل حجم الشركة، ونسبة السيولة، ونسبة المديونية، ونسبة مخصص التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة إلى التسهيلات الائتمانية. تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

1. هناك علاقة ما بين صافي الأرباح والتدفقات النقدية من النشاط التشغيلي.
2. هناك علاقة ما بين إجمالي المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية.
3. أن البيانات المعدة وفق أساس الاستحقاق كانت أفضل لعملية التنبؤ النقدي المستقبلي.

توصلت الدراسة إلى أنه لم تظهر الأرباح المحاسبية أية علاقة ذات دلالة إحصائية مع المتغيرات التابعة، وكانت علاقة الارتباط ضعيفة، وأن مقياس المستحقات الكلية أفضل من الأرباح المحاسبية في عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

دراسة: (1) Hoque, M. and Rakow, K (2015)

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن هذا السؤال التالي: هل التدفقات النقدية المستقبلية تساهم في قيمة الشركة؟ وتحاول الدراسة الإجابة عن هذا السؤال من خلال استكشاف خصائص ومحددات التنبؤ بالتدفقات النقدية من خلال الإدارة وربط هذه المعلومات بقيمة ثابتة من خلال القيام بذلك ، وتحدد الدراسة بشكل أفضل ما تفعله الشركات التي لديها تدفقات نقدية قوية بتدفقاتها النقدية من خلال تحديد هل يتمسكون بالنقود أم أنهم متسامحون وينتشرون بشكل كبير عن طريق الاستثمار الزائد في مجالات أخرى وهل لهذين النقيضين تأثير مختلف تمامًا على قيمة

(1) Hoque, M. and Rakow, K. , "Do voluntary cash flow disclosures and forecasts matter to value of the firms?", Managerial Finance, Vol. 42 , No. 1,2015 , pp. 3-12.

الشركة. هدفت الدراسة إلي معرفة ما إذا كان الإفصاح عن التدفقات النقدية الطوعية والتنبؤات المستقبلية لها أثر علي قيمة الشركات. تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

1. هناك علاقة إيجابية كبيرة بين توفير توقعات التدفق النقدي للمحلل المالي وقيمة الشركة.

2. هناك علاقة إيجابية كبيرة بين دقة توقعات التدفقات النقدية للمحلل المالي وقيمة الشركة.

توصلت الدراسة إلي أن الإفصاحات والتنبؤات لها علاقة إيجابية كبيرة مع شركات التكنولوجيا، و أن فهم التدفقات النقدية للشركة أمر حتمي في تقييم قيمة الشركة، لذلك فإن تفسير توقعات الإدارة للتدفقات النقدية بنجاح أمر مهم أيضًا لفهم الوضع المالي للشركة بشكل أفضل.

دراسة: ريم، (2015م) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي : ما مدى مقدرة معلومات التدفق النقدي والمستحقات المحاسبية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر. هدفت الدراسة إلي إبراز أهمية مقاييس التدفق النقدي والأرباح المحاسبية وأيهما أكثر قدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛ وإقتراح مجموعة من النماذج التنبؤية التي يمكن إستخدامها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

1. التدفقات النقدية السابقة والمستحقات هل لها مقدرة عالية في التنبؤ بالتدفقات المستقبلية.

2. تعتبر نسب التدفقات النقدية مؤشرات تنبؤية جيدة.

3. يوجد فرق في القدرة التنبؤية للنماذج المقترحة.

توصلت الدراسة إلي أن هناك أهمية للمعلومات الكامنة في حسابات المدينين وحسابات الدائنين وحسابات الاستحقاق الأخرى للتنبؤ بالتدفقات النقدية، وتغوق

(1) ريم عماري، إستخدام معلومات التدفق النقدي والمعلومات المبينة على أساس الإستحقاق كأداة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية حالة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر في الفترة 2002-2013م، (الجزائر : جامعة قاصدي مرباح، كلية علوم التسيير، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة، 2015م)

الشبكات العصبية على الطرائق الكلاسيكية، حيث تم الحصول على نتائج ذات قيم اقل للمعايير الإحصائية المستخدمة لحساب خطأ التنبؤ، وتعد الشبكات العصبية طريقة بديلة عن الطرائق الكلاسيكية المستخدمة في التنبؤ.

دراسة: محمد، (2015م) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة علي التساؤلات التالية: ما مدى البعد الإستراتيجي للمعلومات المحاسبية في تحقيق التدفقات النقدية المستقبلية في المؤسسات الصناعية؟ ما هو أثر التحليل الإستراتيجي للمعلومات المحاسبية في التخطيط من أجل الحصول على النقدية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية. هدفت الدراسة إلي تحديد مفهوم المحاسبة الإستراتيجية وعلاقتها مع المحاسبة الإدارية التقليدية والتعرف علي أساليب التحليل الإستراتيجي الذي بدوره يساعد في زيادة التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وقدرة المحاسبة الإستراتيجية في توفير المعلومات المحاسبية التي تساعد المنشأة الصناعية في خلق بيئة تنافسية. تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل التحليل الإستراتيجي للمعلومات المحاسبية وزيادة جودة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في القطاع الصناعي.

2. يمكن مدخل التحليل الإستراتيجي للمعلومات المحاسبية من التخطيط السليم للتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في مؤسسات القطاع الصناعي.

3. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل التحليل الإستراتيجي للمعلومات المحاسبية والتنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية وتحقيق الميزة التنافسية في القطاع الصناعي.

توصلت الدراسة إلي وجود تأثير جوهري لمدخل التحليل الإستراتيجي للمعلومات المحاسبية على التدفقات النقدية المستقبلية من الأنشطة التشغيلية والتمويلية والإستثمارية

(1) محمد خليل حامد محمد، مدخل إستراتيجي للمعلومات المحاسبية لتحديد التدفقات النقدية المستقبلية في المنشآت الصناعية: دراسة تحليلية ميدانية على مجموعة جياذ الصناعية، (الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، 2015م)

دراسة: خالد، (2015م) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في أن هناك جدلاً حول مدى استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل المراجعة الثلاثة (التخطيط، التنفيذ، إعداد التقارير النهائية) لدى المراجعين في ليبيا عند تنفيذ المهام المكلفين بها، ومدى إختلاف استخدام تلك الإجراءات التحليلية مع إختلاف صناعة العميل. هدفت الدراسة إلي التحقق من مدى استخدام الإجراءات التحليلية في ليبيا خلال المراحل الثلاثة الرئيسية لعملية المراجعة (التخطيط، التنفيذ، إعداد التقارير النهائية) بإختلاف صناعة العميل في المراجعة (مراجعة قطاع البنوك، ومراجعة قطاع الإستثمار العقاري .. إلي آخر مجالات المراجعة، وتحديد دور معايير المراجعة الدولية الخاصة بالإجراءات التحليلية (معياري رقم 520) وما هي العقبات التي تقف في وجه استخدامها عملياً في البيئة الليبية والتعرف على أهمية العوامل المؤثرة على تقييم النسب والمؤشرات المالية والتغيرات الغير متوقعة بإستخدام الإجراءات التحليلية. تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

1. لا يوجد إختلاف بين استخدام الإجراءات التحليلية خلال مراحل مراجعة الحسابات: التخطيط، والتنفيذ، وإعداد التقارير وفقاً لصناعة العميل.

2. لا تختلف إستراتيجية تفسير وجود تقلبات غير عادية المستخدمة في الواقع العملي عن تلك الواردة بالمعيار الدولي للمراجعة رقم (520)، وفقاً لصناعة العميل.

3. لا يختلف تأثير فعالية النماذج البسيطة المستخدمة كإجراء تحليلي عن النماذج المتطورة وفقاً لصناعة العميل.

4. لا يوفر معيار الإجراءات التحليلية الدولية رقم (520) إرشادات كافية لتحسين فعالية استخدام الإجراءات التحليلية: وفقاً لصناعة العميل.

توصلت الدراسة إلي أنه لا يوجد إختلاف جوهري في مدى استخدام الاجراءات التحليلية خلال مراحل مراجعة الحسابات: التخطيط، التنفيذ، اعداد التقارير وفقاً

(1) خالد محمد علي محمود حسون، أثر إختلاف صناعة العميل علي مدى استخدام الأجراءات التحليلية في ضوء معايير المراجعة الدولية بالتطبيق على مكاتب المراجعة الليبية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2015م)

لصناعة العميل، ولا يوجد إختلاف إستراتيجي حول تفسير وجود تقلبات غير عادية فيما يستخدم في الواقع العملي عن تلك الواردة بالمعيار وفقاً لصناعة العميل.

دراسة: (1) Andries, A, M and Ursu, S, G (2016)

تمثلت مشكلة الدراسة في ان أزمة 2008-2010م أو الازمة المالية العالمية كانت أسوأ أزمة مالية منذ الكساد الكبير ويتجلى امتدادها العالمي غير المسبوق وأهميتها للاقتصاد العالمي من خلال العدد الكبير من البنوك والمؤسسات المالية التي انهارت. هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على تأثير الازمة المالية العالمية على كفاءة 783 مصرفاً تجارياً من الاتحاد الاوربي خلال الفترة 2004-2010م. تتمثل فرضيات الدراسة في الاتي:

1. أن الازمة المالية العالمية لها تأثير إيجابي على التكلفة وعدم كفاءة البنوك من الاتحاد الاوربي.

2. تتأثر بنوك بلدان الاعضاء في منطقة اليورو بالازمة أكبر من تأثير البنوك التي تقع في الاتحاد الاوربي من حيث كفاءة التكلفة.

توصلت الدراسة الي ان الازمة لها تأثير إيجابي على التكلفة وعدم كفاءة البنوك في الاتحاد الاوربي خصوصاً البنوك التي تقع في منطقة اليورو.

دراسة: (2) Hampton, C and Theophanis C (2016)

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الدافع وراء إستخدام مراجعة تحليل البيانات (ADA) في منشآت المراجعة الكندية، وهل هناك حاجة الى تأهيل مراجعي الحسابات التحليلية. هدفت الدراسة الى فهم الحالة الراهنة لإستخدام (ADA) داخل منشآت المراجعة الكندية. تتمثل فرضيات الدراسة في الاتي:

1. هناك علاقة إيجابية بين إستخدام (ADA) ومستوى الثقة في عملية المراجعة.

(1) Andries, A. M. and Ursu. S. G, **financial crisis and bank efficiency: An empirical study of European banks**, (Romania: Alexandru Ioan Cuza University of Iasi, journal of Economic Research – Ekonomiska istrazivanja, No1, Vo29, may 2016), p p485-497

(2) Hampton.C, and Theophanis.C, **Audit Data Analytics Use: An Exploratory Analysis**, (Canada: University of Waterloo, school of Accounting and finance, November 2016)

2. تُحفز إدارة شركات المحاسبة من قبل توقعات العملاء لتوفير فرص التدريب الذي بدوره يزيد من استخدام (ADA).

توصلت الدراسة الى أن شركات المحاسبة والمراجعة تُحفزها القوى الداخلية والخارجية لإستخدام (ADA) ويرتبط إستخدامه بالثقة المتوفرة فيه مما يؤدي الى تخفيض مخاطر التقاضي.

دراسة: ماجدة، وهلال (2016م) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في قصور المؤشرات المالية بصورة فردية في التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية في السودانوكيفية استخدام Kida and Altman ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية في التنبؤ بالفشل المالي. هدفت الدراسة الى تزويد المصارف التجارية في السودان بمعلومات هامة حول ماستكون عليه أوضاعها المستقبلية لإتخاذ السياسات والاجراءات اللازمة. تتمثل فرضيات الدراسة في الاتي:

1. يمكن تطبيق نموذج Kida في المصارف التجارية السودانية للتنبؤ بالفشل المالي
2. مؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية في المصارف التجارية السودانية لها القدرة على التنبؤ بالفشل المالي.

توصلت الدراسة الى أن المصارف التجارية في السودان تواجه حالة من الفشل المالي وفقاً لنماذج Kida and Altman ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية.

دراسة: سارة، عبد الرحمن، (2016م) (2)

وتمثلت مشكلة الدراسة في ظهور دعاوى ضد مكاتب المراجعة، وما ترتب من مسؤوليات على مهنة المراجعة والمراجعين عامة. هدفت الدراسة إلى التعرف على المراجعة التحليلية وأساليبها وأهدافها وتسلط الضوء على الأخطاء بها، وكيفية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية وأساليبها، تحسيناً لجودة تقارير المراجعة الخارجية. تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

(1) ماجدة عبدالمجيد أحمد، وهلال يوسف صالح، استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 2، 2016م) ص ص 113-115

(2) سارة محمد برم، عبد الرحمن عبدالله، دور المراجعة التحليلية في تحسين جودة تقارير المراجعة الخارجية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 2، 2017م)، ص ص 136-158.

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات المراجعة التحليلية واكتشاف الأخطاء.

2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأعداد السليم لبرنامج المراجعة التحليلية وجودة تقارير المراجعة الخارجية.

3. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتطلبات المهنية للمراجعة التحليلية وجودة تقارير المراجعة الخارجية.

توصلت الدراسة إلى أن استخدام المراجعة التحليلية يقلل من أخطاء المراجعة الخارجية واستخدام المراجع اجتهاده المهني عند فحص القوائم المالية، وأن جودة المراجعة تعتمد على الحكم المهني للمراجع واجتهاده الشخصي.

دراسة: أنس، ياسر، (2016م) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: هل المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية تقلل من مخاطر الأزمات المالية؟ وقد تفرع عن هذا التساؤل التساؤل التاليين: هل تطبق المؤسسات المالية الإسلامية بصورة واضحة وفقا للسياسات المالية المتبعة وهل تآثرت المؤسسات المالية الإسلامية بالأزمة المالية العالمية؟ هل هنالك اختلاف بين المعايير المحاسبية في المؤسسات المالية الإسلامية وبين السياسات المالية المتبعة في تقليل تأثير الأزمات المالية؟. هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية، في الحد من المخاطر والازمات المالية والاقتصادية التي يشهدها العالم، والتعرف على الصيغ الإسلامية المطبقة والتي أثبتت نجاحها عندما طبقت في بعض الدول الإسلامية، بينما عجزت المؤسسات المالية في النظم الوضعية عن تحقيق هذه النجاحات، ليس هذا فحسب بل ولدت - الأخيرة - مشاكل جمة. تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

1. اعداد تقارير دورية وفقا للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية يقلل من مخاطر الأزمات المالية.

(1) أنس أحمد عمر الحسن، ياسر تاج السر سند، دور التقارير المالية الدورية والسياسات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في الحد من مخاطر الأزمات المالية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، مجلة الدراسات العليا، المجلد 5، العدد 15، 2016م)، ص ص 23-48.

2. تطبيق سياسات محاسبية وفق المعايير المحاسبية في المؤسسات المالية الإسلامية يساهم في الحد من مخاطر الأزمات المالية.

توصلت الدراسة الى ان اعداد التقارير الدورية وفقا للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الاسلامية يقلل من مخاطر الازمات المالية، وان مراعاة الجوانب الجيدة في اعداد التقارير المالية الدورية يساهم في اكتشاف الاخطاء والمخالفات المالية.

دراسة: أشرف، (2016م) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة التأثيرات التي تنشأ جراء الإعفاءات والحوافز التي تقرها التشريعات ومدى التزام المنشآت بتقييم تلك الحوافز أو الإعفاءات والافصاح عنها ومدى تأثيرها على صحة و عدالة قوائم التدفقات النقدية المستقبلية، ومدى وفائها بمتطلبات التحليل المالي. هدفت الدراسة الى اختبار أهمية الإفصاح عن الحوافز الضريبية في توفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية المنشورة لمساعدتهم في تقييم الربحية والسياسات التمويلية والإستثمارية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، و تحليل مدى أهمية الإفصاح الضريبي في توفير المعلومات لمستخدمي التقارير المالية، لمساعدتهم في إتخاذ قراراتهم. تتمثل فرضيات الدراسة في الأتي:

1. وجود اثر للحوافز الضريبية على إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقبلية.
2. يؤثر عدم الإفصاح عن أثر الحوافز الضريبية في تلك القوائم من شأنه ان يؤثر على منفعتها وعلى مدى الإستفادة.

توصلت الدراسة إلي أن وجود اثر للحوافز الضريبية على إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي عدم الإفصاح عن هذا الاثر في تلك القوائم من شأنه ان يؤثر على منفعتها وعلى مدى الإستفادة من النتائج التي تظهرها عملية التحليل المالي ومدى الإعتماد عليها، ويصعب معها تقييم الأداء الحقيقي للمنشآت.

(1) أشرف رجب محمد الجبو، أثر الحوافز الضريبية على إعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية مع دراسة تطبيقية، (القاهرة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، 2016م)

دراسة: اشتياق، (2016م)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في طرح التساؤلات الآتية: هل استخدام أساليب المراجعة التحليلية يؤدي الي زيادة جودة المراجعة ؟ هل المراجعة التقليدية غير قادرة علي توفير مستوي جودة مقبول لمعلومات القوائم المالية؟ هل الوقت والجهد المبذول لانجاز المراجعة التحليلية يتناسب مع المردود المتوقع منها؟ هل يتم توافر الكفاية المهنية والخبرة العلمية لدي المراجعين القانونيين حتي يتمكنوا من استخدام المراجعة التحليلية؟. هدفت الدراسة في التعرف على المراجعة التحليلية ودورها في جودة المراجعة. تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

1. استخدام المراجعة التحليلية يدعم أدلة الإثبات بعملية المراجعة.
2. استخدام الإجراءات التحليلية أثناء عملية المراجعة يزيد من كفاءة وفاعلية المراجعة.

3. تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية يدعم خصائص جودة تقارير المراجعة. توصلت الدراسة الي أن تطبيق المراجعة التحليلية يساعد في تدعيم أدلة الإثبات بعملية المراجعة وتمكن المراجع من التنفيذ الصحيح لعملية المراجعة.

دراسة: (2) Deniz A (2017)

تمثلت مشكلة الدراسة في أن هناك إستخدام متزايد في تحليل البيانات المضخمة في مجال الاعمال، وغالباً ما تتضمن مشاركات المراجعة الحديثة فحص العملاء الذين يستخدمون تلك البيانات لكي يكون هناك استقرار في بيئة المنافسة. هدفت الدراسة الي إستعراض اللوائح المتعلقة بإداء المراجعة التحليلية والاجراءات المتعلقة بها في بيئة البيانات المالية الضخمة ومناقشة الحاجة لمهنة المراجعة الخارجية للتحرك نحو تلك البيانات ومواجهتها. تتمثل فرضية الدراسة في:

- تمتلك مهنة المراجعة القدرة على إجراء تحليلات أكثر تنبؤية موجهة في بيئة البيانات المالية الضخمة.

(1) إشتياق الرشيد محمد بابكر، دور المراجعة التحليلية في زيادة جودة المراجعة، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة، 2016م)

(2) Deniz.A, **Big Data and Analytics in the modern Engagement: Research Needs**, (Washington: Rutegrs the state university, journal of practice and theory, No4, Vo36, February 2017), p p1-27

توصلت الدراسة الي أنه في البيئة الناشئة للبيانات الضخمية والتحليلات المتقدمة تمتلك مهنة المراجعة القدرة على إجراء تحليلات أكثر تنبؤية في ظل تلك الظروف.

دراسة: علاء، وسعود، (2017م)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد امكانية استخدام الاساليب العلمية الاحصائية التي تفيد بشكل كبير في عملية التنبؤ بالارباح المحاسبية مما تساهم في دعم القرارات المتخذة في جميع المجالات وتقليل حجم المخاطر التي تتعرض لها هذه الشركات. هدفت الدراسة الى معرفة ما اذا كان دقة التنبؤ بالارباح المحاسبية المستقبلية يتأثر باختلاف نوع القطاع الذي تنتمي اليه الشركات والى اي مدى يمكن استخدام الارباح او التدفقات النقدية في التنبؤ بالارباح المستقبلية. تتمثل فرضيات الدراسة في الاتي:

1. لا توجد قدرة للارباح المحاسبية على التنبؤ بالارباح المستقبلية.
2. لا توجد قدرة للتدفقات النقدية على التنبؤ بالارباح المستقبلية.
3. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين قدرة الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية في التنبؤ بالأرباح المستقبلية.
4. لا يوجد اثر لاختلاف نوع القطاع الاقتصادي لكل من الأرباح والتدفقات النقدية على عملية التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

توصلت الدراسة الى انه يمكن التنبؤ بالأرباح المستقبلية من خلال الأرباح والتدفقات النقدية، كما تبين أن التدفقات النقدية أكثر قدرة تنبؤية من الأرباح المحاسبية بغض النظر عن نوع القطاع الاقتصادي اذ لم يكن له اثر على القدرة التنبؤية للمتغيرين.

دراسة: أسماء، (2017م)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في طرح التساؤلات الآتية: هل يتم تطبيق نظام المراجعة التحليلية في المنشآت على الوجه الأكمل بحيث يساعد على تنفيذ وتحقيق الوظيفة الرئيسية والتي هي تقييم الأداء المالي للمنشآت؟ وما مدى مساهمة تقارير المراجعة

(1) أ.م.د. علاء عبد الحسين صالح، سعود سعد الغزي، التنبؤ بالارباح المستقبلية باستخدام الارقام التاريخية للارباح والتدفقات

النقدية، (بغداد: جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، مقالة منشورة، 2017م)، ص ص2-18

(2) أسماء إسماعيل علي محمد، فاعلية المراجعة التحليلية ودورها في تقييم الأداء المالي، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة،

كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2017م)

التحليلية في السياسات والقرارات الإدارية؟. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية المراجعة التحليلية على إكتشاف الأخطاء، ودور تطبيق المراجعة التحليلية على تقويم الاداء المالي. تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستخدام المراجعة التحليلية والمقدرة على إكتشاف الأخطاء.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التحليلية وفاعلية عملية المراجعة.

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستخدام المراجعة التحليلية وتقويم الأداء المالي.

توصلت الدراسة إلى أن إستخدام المراجعة التحليلية يعزز من إكتشاف الأخطاء والتزوير مقارنة بالمراجعة التقليدية و تدعم فاعلية عملية المراجعة، ايضاً تكمن المراجعة التحليلية في تقويم الأداء المالي للمؤسسات محل المراجعة.

دراسة: صالح، (2017م) (1)

تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية توفير تقارير مالية تتصف بالجودة تفيد في اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية، وتكمن الاجابه علي هذه المشكلة في دور المراجعة التحليلية في زيادة جودة التقارير المالية. هدفت الدراسة الي التعرف علي مفهوم واسس واجراءات المراجعة التحليلية، ومفهوم واهداف جودة التقارير المالية، والوقوف علي اثر المراجعة التحليلية علي جودة التقارير المالية. تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للمراجعة التحليلية في زيادة موثوقية التقارير المالية بديوان المراجعة القومي ومكاتب المراجعة الخارجية بالسودان.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للمراجعة التحليلية في ملائمة التقارير المالية بديوان المراجعة القومي ومكاتب المراجعة الخارجية بالسودان.

(1) صالح عثمان محمد أبكر، دور المراجعة التحليلية في زيادة جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية بديوان المراجعة القومي ومكاتب المراجعة الخارجية بالسودان، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة، 2017م)

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للمراجعة التحليلية في زيادة قابلية مقارنة التقارير المالية بديوان المراجعة القومي ومكاتب المراجعة الخارجية بالسودان. توصلت الدراسة الى أن المراجعة التحليلية تعمل علي تأكيد التقارير المالية في الوقت المناسب لإدارة المنظمة و الحصول علي التقارير المالية التي لها قدرة للتنبؤ بالأرباح المستقبلية ، تسهم المراجعة التحليلية في التحقق من امكانية الثبات في التقارير المالية بالمنظمة.

دراسة: أسماء ، (2017م) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في إلى أي مدى تساهم المراجعة التحليلية في تقليل مخاطر الإئتمان المصرفي وما هو واقع تطبيق المراجعة التحليلية في البنوك مانحة الإئتمان. هدفت الدراسة إلى بيان مدى أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية بمستوياتها المختلفة، والتعرف على أنواع وخطوات منح الإئتمان المصرفي، وتأكيد كفاءة وفعالية المراجعة التحليلية في تقليل مخاطر الإئتمان المصرفي. تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التحليلية والمخاطر المصرفية المنتظمة.

2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التحليلية والمخاطر المصرفية غير المنتظمة.

توصلت الدراسة إلى أن عند تطبيق المراجعة التحليلية تنخفض نسبة تعرض المصرف للمخاطر الائتمانية ويمكن التنبؤ بها قبل حدوثها، وإنخفاض مستوى مخاطر الإئتمان التي يتعرض لها المصرف تعتمد بشكل كبير على كفاءة مسؤولي مانحي الإئتمان في المصرف.

(1) أسماء حسين محمد ادم، دور المراجعة التحليلية في تقليل مخاطر الإئتمان المصرفي- دراسة ميدانية على مصرف الإيداع والتنمية الاجتماعية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة، 2017م)

دراسة: (1) Miklos, A and Kogan, A (2018)

تمثلت مشكلة الدراسة في أن هناك إعتراف متزايد في مهنة المراجعة العامة وذلك بظهور البيانات الكبيرة بالإضافة الى الاستخدام المتزايد لتحليل الاعمال من قبل عملاء المراجعة مما أتاح فرصاً وتحديات جديدة لإستخدام الاجراءات التحليلية. هدفت الدراسة الى معرفة أثر الاجراءات التحليلية في عمليات المراجعة وتحديدًا عمليات المراجعة الخارجية. تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

1. أن تطبيق الاجراءات التحليلية في المراجعة يحافظ على اهميتها في الاقتصاد الحديث.

2. أن تطبيق الاجراءات التحليلية في المراجعة يحافظ على اهميتها في المراجعة المعتمدة على البيانات الحديثة.

توصلت الدراسة الى أن تطبيق الاجراءات التحليلية يحافظ على اهمية المراجعة في الاقتصاد الحديث والتدقيق المعتمد على البيانات الحديثة.

دراسة: حجاز، (2019م) (2)

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة علي التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى تأثير أساليب التحليل الإحصائي في ترشيد الحكم الشخصي لمدققي الحسابات بالجزائر في مجال المراجعة التحليلية؟. هدفت الدراسة إلي التعرف على مدى تأثير أساليب التحليل الإحصائي في ترشيد الحكم الشخصي لمدققي الحسابات بالجزائر في مجال المراجعة التحليلية. تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

1. مستوى اعتماد مدققي الحسابات في الجزائر لأساليب التحليل الإحصائي في مراحل المراجعة التحليلية مرتفع.

2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأساليب التحليل الإحصائي في ترشيد الحكم الشخصي لمدققي الحسابات بالجزائر في مراحل المراجعة التحليلية.

(1) Miklos.A, and Kogan.A, **Analytical procedures in External Auditing: A comprehensive literature survey and framework for External Audit Analytics**, (Washington: Rutgers the state university, journal of Accounting literature, Vo40, 2018), p 83-101

(2) حجاز خديجة، إستخدام أساليب التحليل الإحصائي كمدخل لترشيد الحكم الشخصي لمدقق في مجال المراجعة التحليلية - دراسة مجموعة من المدققين الخارجيين في الجزائر، (الجزائر: جامعة سطيف1، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراة في المحاسبة منشورة، 2018م-2019م)

توصلت الدراسة إلي فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المدققين حول مساهمة أساليب التحليل الإحصائي في ترشيد الحكم الشخصي للمدقق في مجال المراجعة التحليلية حسب المؤهل العلمي لصالح المدققين ذوي المؤهل العالي الدكتوراه والماجستير وذوي المؤهل العملي لصالح خبراء المحاسبة وذوي الخبرة المهنية لصالح المدققين ذوي الخبرة الكبيرة.

دراسة: (1) Mareai, N, A, (2019)

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه تم إجراء معظم الأبحاث السابقة التي تدرس قدرات التنبؤات الخاصة بالعقود الأوروبية والفرنسية في الأسواق المتقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وغيرها، في حين أنها شحيحة في الأسواق والإقتصاديات الناشئة مثل السعودية وهناك تغييرات تحدث في معايير التقارير المالية والتي قد تؤثر على القواعد المحاسبية لمعظم دول العالم لذلك فإن الدراسة الحالية تسعى لمراقبة القدرة على التنبؤ بالأرباح والعقود مقابل الفروقات في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. هدفت الدراسة إلي معرفة قدرة الأرباح والتدفقات النقدية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في المملكة العربية السعودية. تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

1. تتفوق الأرباح على التدفقات النقدية في توقع التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

2. تقسيم الأرباح إلى التدفقات النقدية ومكونات الاستحقاق يزيد من قوة التنبؤ بالأرباح في توقع التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

توصلت الدراسة إلي أن الأرباح لديها قدرة تنبؤية أكبر للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في حين أن الأرباح المصنفة في مكونات الاستحقاق الأخرى قللت من القدرة التنبؤية، وأن تصنيف المستحقات الإجمالية إلى مكونات مختلفة يؤدي إلى تقليل القدرة على التنبؤ بالأرباح.

(1) Mareai, N, A, "Ability Of Earnings And Cash Flows In Forecasting Future Cash Flows: A study In The Context Of Saudi Arabia", Academy of Accounting and Financial Studies Journal , Vol 23, No 1, 2019 , p p 1-13 .

دراسة: أمين، (2021م) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في ارتفاع نسب التعثر المصرفي لدى عملاء المصارف الإسلامية بسبب ضعف اعتماد المصارف الإسلامية على نتائج ومخرجات التحليل المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي للكشف عن التعثر المصرفي. هدفت الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد المصارف اليمنية على التحليل المالي كأداة من أدوات التنبؤ بالتعثر المصرفي، ومدى جدوى ذلك؟ و التعرف على مدى اعتمادها على مخرجات نماذج التنبؤ بالفشل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني ودور ذلك في تخفيض التعثر المصرفي وطبيعة تلك العلاقة إن وجدت، وهل تقوم تلك النماذج المستخدمة بالكشف المبكر عن التعثر المصرفي قبل حدوثه. تتمثل فرضيات الدراسة في الأتي:

1. توجد علاقة بين استخدام المصارف الإسلامية اليمنية لأدوات التحليل المالي وتقليل حجم التعثر المصرفي.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام المصارف الإسلامية اليمنية لنماذج التنبؤ بالفشل المالي وتقليل حجم التعثر المصرفي.
3. تكشف نماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة علي البيانات المالية لعملاء المصارف الإسلامية اليمنية عن التعثر المالي قبل حدوثه.

توصلت الدراسة الى أن المصارف تعتمد على التحليل المالي كأساس للكشف عن التعثر المصرفي، لا تستخدم المصارف نماذج التنبؤ بالفشل المالي للكشف عن التعثر المصرفي قبل حدوثه الا فيما ندر، لا يوجد لدي المصارف انظمة إنذار مبكر للكشف عن أية حالة تعثر محتملة لدى العملاء، لم يستطع النموذج المطبق من التنبؤ بالتعثر المصرفي لمعظم عملاء العينة البحثية.

(1) أمين عبد الجليل سعيد سعيد، دور التحليل المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي في الحد من التعثر المصرفي، دراسة ميدانية علي المصارف الإسلامية اليمنية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة في الدراسات المصرفية غير منشورة، 2021م)

دراسة: أبو القاسم، (2021م) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي : مامدي إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراحل المراجعة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في ديوان المحاسبة الليبي، والكشف عن الصعوبات التي قد تؤثر على تطبيق الإجراءات التحليلية في المراجعة. تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

1. يستخدم مراجعي ديوان المحاسبة إجراءات تحليلية غير كمية (وصفية) لدى قيامهم بمراجعة مؤسسات الدولة الليبية.
 2. يستخدم مراجعي ديوان المحاسبة إجراءات تحليلية كمية تعتمد على التحليل النسبي - تحليل الاتجاه - تحليل انحرافات الموازنة في مراجعة مؤسسات الدولة الليبية.
 3. يستخدم مراجعي ديوان المحاسبة إجراءات تحليلية كمية متقدمة (تحليل الانحدار - نموذج التخطيط المالي - نموذج التدفق النقدي - تحليل السلاسل الزمنية) في مراجعة مؤسسات الدولة الليبية.
 4. هناك صعوبات التطبيق للإجراءات التحليلية في مراجعة حسابات مؤسسات الدولة.
- توصلت الدراسة الى أن مدققي ديوان المحاسبة الليبي أكدوا أنهم يطبقون إجراءات تدقيق تحليلي وصفي وإجراءات تدقيق كمي بسيطة و أن تطبيق إجراءات التدقيق التحليلي المتقدمة كان منخفضاً، وأيضاً أنه يتم إستخدام الاجراءات التحليلية من قبل مراجعي ديوان المحاسبي الليبي بشكل عال وذلك لسهولة التطبيق وانخفاض التكلفة مقارنة مع تطبيق الإجراءات التحليلية المتقدمة.

(1) أبو القاسم محمود إبراهيم أبو ستانة، مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراحل المراجعة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي: دراسة ميدانية من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالمنطقة الغربية، (طرابلس: جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والتجارة، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 14، 2021م)، ص ص 153-186.

رأي الباحث

يتضح للباحث مما سبق بعد عرض الدراسات السابقة الأتي:

➤ أن بعض الدراسات السابقة إستخدمت المراجعة التحليلية (والتي تمثل المتغير المستغل الذي إستخدمه الباحث). كمتغير مستغل مع متغيرات أخرى غير متغيرات الباحث مثل دراسة (يوسف- 2005م، وأحمد- 2007م، و pinho- 2014م، وخالد- 2015م، وسارة- 2016م، وإشتياق- 2016م، و Deniz- 2017م، وأسماء- 2017م،ألخ).

➤ وبعض الدراسات أيضاً إستخدمت التنبؤ بالتدفقات النقدية (والتي تمثل المتغير التابع الجزء الأول- الذي إستخدمه الباحث). كمتغير تابع مع متغيرات أخرى غير متغيرات الباحث مثل دراسة (محمد- 2006م، وإياد- 2014م، وعماد- 2014م، وريم- 2015م).

➤ والبعض الآخر إستخدمت الأزمات المالية (والتي تمثل المتغير التابع الثاني الذي إستخدمه الباحث). كمتغير مستغل وتابع مع متغيرات غير متغيرات الباحث مثل دراسة (حسن- 2009م، و Clerides- 2009م، وكمال- 2009م، و Andries- 2016م،ألخ).

بعد السرد السابق للدراسات السابقة، يرى الباحث أن الدراسات السابقة تحدثت عن متغيرات وأبعاد البحث والمتمثلة ف(المراجعة التحليلية، والتنبؤ بالتدفقات النقدية، والأزمات المالية) دون وجود علاقة بين هذه المتغيرات في دراسة على الأقل من الدراسات السابقة، بالإضافة الى أنه لم يتم التطرق للتنبؤ بالتعثر المالي في الدراسات السابقة، وهذا ما يختلف عن دراسة الباحث التي تربط بين هذه المتغيرات الثلاثة تحت مايسمى "بالمراجعة التحليلية ودورها في تأكيد التنبؤات المالية والحد من الأزمات المالية".

الفصل الأول

الإطار النظري للمراجعة التحليلية

يتناول الباحث في هذا الفصل الإطار النظري للمراجعة التحليلية، من خلال آراء الكتاب والباحثين ورأيه الشخصي وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للمراجعة التحليلية.

المبحث الثاني: أساليب المراجعة التحليلية.

المبحث الاول

مدخل مفاهيمي للمراجعة التحليلية

أولاً: مفهوم المراجعة التحليلية:

عُرفت المراجعة التحليلية بأنها فحص إنتقادي للعلاقة القائمة بين أرصدة القوائم المالية، وذلك بغرض التأكد من اتساق الارصدة مع بعضها واتساقها مع الإتجاهات الاقتصادية السائدة، وايضاً اتساقها مع معرفة المراجع وخبرته وحكمه الشخصي وتوفر له إثباتاً في مجالات كانت إختباراته غير مقنعة،⁽¹⁾ أي أنها استخدام بعض الاساليب الكمية والاحصائية في عملية المراجعة مثل تحليل النسب المالية وتحليل الاتجاه والانحدار، فضلاً عن اسلوب الحكم الشخصي الذي يعتمد على تأهيل وخبرة المراجع، كما تستخدم في تخطيط عملية المراجعة وتنفيذها وتوقيت مدى نطاق إجراءات المراجعة الاخرى وإعداد التقارير المالية،⁽²⁾ وأيضاً هي مجموعة من الاساليب والنسب المالية، وتحليل الاتجاهات والانحدار التي تجرى على المعلومات المالية بهدف دراسة ومقارنة العلاقات المختلفة بين عناصرها وفحص البنود غير العادية والجوهرية، فإذا أظهرت هذه البنود رصيماً منطقياً ومعقولاً فإن هذا الوصف الذي جرا لها يعتبر مراجعة تحليلية،⁽³⁾ كما تعني عملية تحليل النسب والمؤشرات المهمة، وبحث التقلبات والعلاقة التي تكون متعارضة مع المعلومات الاخرى ذات العلاقة أو تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها.⁽⁴⁾

كما عُرفت بأنها عملية تقييم للمعلومات المالية من خلال دراسة العلاقة بين البيانات الواردة في التقارير المالية للوقوف على الاداء المالي للمؤسسة، وتحديد مدى كفاءة سياسة الاستثمار والتمويل وتحديد تركيزات المخاطر سواء في اوجه

-
- (1) د. لقلبي الاخضر، دراسات في المالية والمحاسبة، (القاهرة: جامعة القاهرة، دار حميثرا للنشر، 2018م)، ص70
- (2) رانيا أحمد محمد هلال، مدخل مقترح لتدعيم قدرات المراجعين الخارجيين في استخدام الاجراءات التحليلية لإكتشاف غش الادارة، (القاهرة: جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، قسم المحاسبة والمراجعة، رسالة دكتوراه منشورة في المحاسبة، 2011م)، ص123
- (3) د. لخضر لقلبي، د. لحسن دردوري، أهمية تطبيق الاجراءات التحليلية في عملية المراجعة، (الجزائر: جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 3، العدد 12، 2007م)، ص125
- (4) د. بني عيسى عبدالرحمن، إستخدامات المراجعة التحليلية في تقرير محافظ الحسابات عن قدرة شركات المساهمة في الجزائر على الاستمرارية في النشاط - دراسة حالة شركة بيوفارم، (الجزائر: جامعة بوقرة، مجلة أبعاد إقتصادية، العدد 8، 2018م)، ص466

الاستثمار او في مجالات التمويل وبالتالي تحديد مدى كفاءة القرارات الاستثمارية والتمويلية،⁽¹⁾ أو تلك الاختبارات الاساسية التي تتضمن دراسة وتقييم العلاقة بين عناصر المعلومة المالية وغير المالية ومقارنة هذه العلاقة والارصدة الدفترية بتقديرات المراجع الخارجي للعلاقة والارصدة المتوقعة، وفحص التغيرات الناتجة عن هذه الدراسة،⁽²⁾ بإعتبارها جزء مهم من عملية التدقيق يشمل تقييم المعلومات وذلك بدراسة المعلومات المالية وغير المالية بإستخدام النماذج الاكثر تعقيداً حتى يمكن التنبؤ بالمخاطر المتوقعة،⁽³⁾ وايضاً هي مجموعة من الاختبارات التي تطبق على البيانات المالية من خلال دراسة ومقارنة العلاقة بينها وتحديد مدى إعتقاد المراجع على الاختبارات الاساسية من خلال اختبار تفاصيل المعاملات أو الارصدة أو الجمع بينهما.⁽⁴⁾

أيضاً عُرِفَتْ بِإنْهَا أحد أساليب إجراءات التحقيق في المراجعة والتي تختبر دقة أرصدة الحسابات دون الدخول في تفاصيل المعاملات المؤدية لتلك الحسابات وذلك لتحديد الحسابات التي تحتاج الى إختبارات إضافية،⁽⁵⁾ بمعنى إحدى وسائل التدقيق التي يلجأ إليها المراجع للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمشروع مقارنة بفترات سابقة أو بمنشأة اخرى مماثلة، ويعتمد المراجع في مراجعته التحليلية على تحديد القيمة المتوقعة لأي حساب بناءً على العلاقات التاريخية التي تربط القوائم المالية بعضها ببعض.⁽⁶⁾ أي أنها تلك الوسيلة التي يلجأ إليها المراجع لإكتشاف

(1) د. زاهر عطا الرمحي، الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية، (عمان: دار المامون للنشر والتوزيع، 2017م)، ص214

(2) يرقى كريم، إجراءات المراجعة التحليلية وإستخداماتها في عملية المراجعة الخارجية في الجزائر - دراسة ميدانية، (الجزائر: جامعة يحي فارس - المدينة، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد8)، ص98

(3) D. Kogan A, **Analytical Procedures in External Auditing: A Comprehensive Literature Survey and Framework for External Audit Analytics**, (Newark: the State University of New Jersey One Washington, Accepted Manuscript,2018), p4

(4) عصام قريط، مدى إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في الجمهورية العربية السورية، (دمشق: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد1، 2009م)، ص435

(5) د. عمر عيسى حسن جهماني، غسان سعيد سالم، قياس وتفسير أنماط ممارسات إجراءات المراجعة التحليلية من قبل مدققي الحسابات في الجمهورية اليمنية - دراسة ميدانية، (البحرين: جامعة البحرين، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد11، العدد1، 2008م)، ص46

(6) د. محمد الفاتح محمود بشير، المراجع والتدقيق الشرعي، (الخرطوم: جامعة القرآن الكريم والعلوم الاسلامية، كلية العلوم الادارية، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2018م)، ص124

وتمييز البنود الشاذة الغير عادية، والحصول على معلومات مفيدة في عملية تخطيط وتنفيذ أداء المراجعة،⁽¹⁾

يستنتج الباحث من مفهوم المراجعة التحليلية مايلي:

1. بأنها تحليل البيانات المالية والغير مالية باستخدام الاساليب الكمية والغير كمية.
2. الهدف منها هو فحص ومراجعة البيانات المالية، وإجراء المقارنة بين عناصر القوائم المالية لمعرفة الانحرافات واسبابها وكيفية التقلب عليها.
3. تستخدم في متابعة وتقييم الخطط المالية المتعلقة بالموازنات التقديرية من خلال المقارنة بين الاداء الفعلي والاداء المتوقع وتحديد إتجاه العنصر.
4. التنبؤ بالتغيرات التي يمكن ان تحدث في المستقبل لاي بند بناءا على العلاقة التاريخية للقوائم المالية

يستطيع الباحث تعريف المراجعة التحليلية بأنها جزء من علم المراجعة يستطيع المراجع من خلاله فحص البيانات المالية باستخدام أساليب التحليل المالي مثل النسب المالية والانحدار وغيرها بهدف المقارنة بين بيانات الفترة الحالية والسنوات السابقة ومتابعة وتقييم الخطط التي تضعها المنشأة لتحديد اتجاه المركز المالي للمنشأة، ومدى كفاءتها في إستغلال الموارد المتاحة.

ثانياً: التطور التاريخي للمراجعة التحليلية:

نجد ان المراجعة التحليلية ليست وليدة اليوم حيث كان يطلق عليها قديماً بالمراجعة الانتقادية والتي كانت تعتمد على كفاءة وخبرة المراجع واختيار العينات بناءاً على تقديره وحكمه الشخصي، ثم تطورت اساليب المراجعة واصبح المراجع يقوم بإجراء المقارنات باستخدام اساليب التحليل الاحصائي كالنسب المالية بالاضافة الى الاساليب الكمية مثل اسلوب تحليل الانحدار البسيط وغيرها من الاساليب، حيث اهتمت المنظمات بالمراجعة التحليلية ومنها المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين حي اصدر في عام 1972م المعيار رقم 54 الذي تضمن ضرورة استخدام المراجعة

(1) D. Miklos. A , **Understanding Usage and Value of Audit Analytics for Internal Auditors – An Organizational Approach**, (Newark; University los Angeles United States, International Journal of Accounting Information Systems, N28, 2018), p1

التحليلية كأداء مساعدة في التخطيط لعملية المراجعة، وفي عام 1978م اصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة للمعهد المعياري رقم 23 بعنوان إجراءات المراجعة التحليلية في التعرف على كافة المشاكل المتوقعة التي يمكن اخضاعها لإختبارات المراجعة وتتضمن التوصية تعديل المعيار الثالث من معايير العمل الميداني والذي بمقتضاه يتم الحصول على ادلة الاثبات من (اختبارات التفاصيل للعمليات والارصدة- اجراءات المراجعة التحليلية للمعلومات المالية)، وفي عام 1988م اصدر المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين التوصية رقم 56 بعنوان الاجراءات التحليلية والتي بناءً عليها اصبح على المراجع ضرورة استخدامها في مرحلتي التخطيط والمرحلة النهائية لعملية المراجعة،⁽¹⁾ وأيضاً لأهمية إجراءات المراجعة التحليلية فقد أصدر الإتحاد الدولي للمحاسبين في عام 1983م دليل المراجعة الدولي رقم 12 بعنوان (الإجراءات التحليلية) وعُدل بعد ذلك في عام 1988م ليحل محله معيار المراجعة الدولي رقم 520 ليشمل مفهوم الإجراءات التحليلية وأهميتها ومراحل تطبيقها، ودرجة الإعتماد عليها وغيرها من الأمور المتعلقة بالإجراءات التحليلية.⁽²⁾

ثالثاً: أنواع المراجعة التحليلية:

لقد ورد ضمن معيار المراجعة الدولي رقم 520 خمسة أنواع رئيسية للمراجعة التحليلية:

1. مقارنة بيانات العميل مع بيانات الصناعة:

تتمثل في مقارنة بيانات العميل مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه وتساعد هذه المقارنة في فهم نشاط العميل وتعطي مؤشراً على احتمال وجود الفشل المالي، حيث تعتمد البنوك على النسب المالية في تقييم قدرة المنشأة على رد القروض، وتقدير القدرة النسبية لهيكل رأس المال لدى العميل وقدرته على الاقتراض واحتمال الفشل المالي.

(1) د. علي محمد موسى، إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيح الحكم الشخصي للمراجع، (طرابلس: جامعة الزاوية، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، المجلة الجامعية، المجلد 2، العدد 15، 2013م)، ص 313

(2) د. سهيل أبويمالة، د. سعيد زبانية، دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق وفقاً لمعيار التدقيق الدولي 520، (غزة: جامعة القدس المفتوحة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 2، العدد 31، 2013م)، ص 282

2. مقارنة بيانات العميل مع البيانات المماثلة في الفترة السابقة:⁽¹⁾ تبعاً لهذا الاجراء فإن الاجراءات التحليلية تتمثل في
- أ. مقارنة رصيد السنة الحالية مع نظيرها في السنوات السابقة من خلال مقارنة ارصدة نتائج ميزان المراجعة التي تم تسويتها في العام الماضي مع رصيد السنة الحالية.
- ب. مقارنة تفاصيل اجمالي الرصيد مع نظيره في السنوات السابق في هذه الحالة تتم مقارنة الارصدة الاجمالية مع مثلها في السنوات السابقة.⁽²⁾
- ت. حساب النسب المئوية والمالية للعلاقات ومقارنتها مع السنوات السابقة.⁽³⁾
3. مقارنة بيانات العميل الفعلية مع البيانات المخططة لنفس السنة المالية:
في هذه الحالة تتم المقارنة بين البنود المالية الفعلية الخاصة بالسنة الحالية مع البنود المتوقعة لهذه السنة.⁽⁴⁾
4. مقارنة بيانات العميل مع النتائج المتوقعة المحددة من قبل المراجع:
يقوم المراجع بعملية حسابية للتوصل الى القيم المتوقعة لبعض الارصدة في القوائم المالية في ظل علاقتها ببعض الارصدة الاخرى ومقارنة هذه النتائج مع نتائج الموازنات التشغيلية المعدة من قبل العميل.⁽⁵⁾
5. مقارنة بيانات العميل مع النتائج باستخدام بيانات غير مالية:

(1) IFAC, **International standard on Auditing 520 Analytical procedures** – Effective for Audits of Financial statement for periods beginning on or after December 15.2009, p6

(2) Imoniana. J. O, And Others, **The Analytical Review Procedures in Audit: An Exploratory study**, (Brazil: University Presbyterian Mackenzie, Advance in scientific and Applied Accounting, v5, 2012), p289

(3) د. أمل ميرغني الماحي ابراهيم، إجراءات المراجعة التحليلية وأثرها على كفاءة الاداء المالي في القطاع المصرفي السوداني، (الخرطوم: جامعة النيلين كلية التجارة، مجلة الدراسات العليا، المجلد7، العدد28، 2017م)، ص280

(4) D. Pinho. C, **The Usefulness of Analytical Procedures: An Empirical Approach in the Auditing Sector in Portugal**, (Portugal : University Aberta , Department Of Social Sciences and Management , International Journal of Business and Social Research, V4, N8, 2014), p28

(5) بولحيال فريد، دور أساليب المراجعة التحليلية في تحسين اداء عملية المراجعة، (الجزائر: جامعة البويرة، قسم العلوم الاقتصادية، مجلة معارف، المجلد12، العدد23، 2017م)، ص453

في هذا الاجراء يستخدم المراجع بيانات غير مالية في تقدير قيمة حسابات معينة ثم يقارن ماتوصل اليه مع النتائج الفعلية مثل الاعتماد على معدل اجر الساعة في تقدير تكلفة اجور العمال.(1)

يتضح للباحث مما سبق أن أنواع المراجعة التحليلية تتمثل في الأتي:

(1) مقارنة المعلومات الحالية للعميل مع المعلومات المالية الحالية المرتبطة بفترة سابقة - تحليل أفقي.

(2) مقارنة المعلومات المالية مع معلومات مالية أخرى مماثلة بنفس النشاط الذي يمارسه العميل.

(3) مقارنة المعلومات الحالية للعميل مع المعلومات المالية المتعلقة بالنتائج المتوقعة أو المستهدفة عن طريق الموازنات التقديرية.

(4) دراسة العلاقة بين عناصر المعلومات المالية المتوقعة من قبل المراجع القانوني مع المعلومات المالية الفعلية للعميل.

(5) دراسة علاقة المعلومات المالية مع معلومات غير مالية أخرى.

رابعاً: أسباب ظهور المراجعة التحليلية:

تتمثل الاسباب التي أدت الى الاهتمام بالمراجعة التحليلية في الاتي:

1. المساعدة في فهم طبيعة اعمال العميل وتحديد مناطق الخطورة المحتملة:

حتى يستطيع المراجع تقدير مخاطر المراجعة لابد أولاً أن يفهم طبيعة أعمال المنشأة، مثلاً لو وجد المراجع هناك إنخفاض مستمر في مجمل الربح فهذا يدل على المنافسة في السوق الذي تمل فيه المنشأة مما يجع المراجع يهتم عند التدقيق بتقييم المخزون.

2. المساعدة في تقدير قدرة الشركة على الاستمرار:

عندما يقوم المراجع بتقدير مخاطر المراجعة يجب عليه دراسة وتقييم قدرة الشركة على الاستمرار على الاقل سنة مالية، وهنا يستخدم المراجع النسب المالية -

(1) د. بن قدور علي، فعالية أساليب المراجعة التحليلية ودورها في تحسين اداء عملية المراجعة-دراسة ميدانية، (الجزائر : جامعة عبدالحميد بن باديس، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد7، 2018م)، ص172

- فعندما يجد المراجع نسبة الديوان طويلة الاجل الى حقوق الملكية مرتفعة مع إنخفاض نسبة السيولة فهذا يدل على عدم مقدرة الشركة على الاستمرار.⁽¹⁾
3. المساعدة في إكتشاف الاخطاء التحريفات المحتملة في القوائم المالية:
عندما يجد المراجع إختلافات غير متوقعة بين بيانات السنة الحالية وبيانات السنة السابقة فإن هذا الاختلاف يشار اليه بالتقلبات غير عادية، وان سبب هذا الاختلاف هو وجود اخطاء أو مخالفات.⁽²⁾
4. تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة:
عادة ماتكون اجراءات المراجعة التحليلية أقل تكلفة من المراجعة التفصيلية وذلك لإمكانية القيام بها بالمكتب دون الحاجة للإنتقال الى مقر الشركة الخاضعة للمراجعة.⁽³⁾
5. تخفيض وقت وتكلفة المراجعة:
يسعى بعض المراجعين الى إحلال إجراءات المراجعة التحليلية محل الاختبارات التفصيلية، حيث تتسم المراجعة التحليلية بإنخفاض التكلفة والوقت.
6. تخفيض مخاطر الاكتشاف:
والمتمثلة في صعوبة إختيار عينة ممثلة تمثيل صادق للمجتمع، حيث يساهم الفحص التحليل في تقليل تلك المخاطر بترشيد حجم العينة.⁽⁴⁾
7. هناك اسباب أخرى متمثلة في:
ا. عدم كفاية نظام التقارير.
ب. عدم كفاية الافصاح في القوائم المالية التقليدية.

(1) محمد عايش عبدالمطيري، مدى إلتزام مكاتب التدقيق في دولة الكويت بالإجراءات التحليلية المنصوص عليها في المعيار

الدولي 520، (الكويت: جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير منشورة، 2011)، ص ص20-23

(2) Kritzinger. J, **The Application of Analytical Procedures in The Audit Process: A South African Perspective**, (South African: University of Pretoria, Southern African Business Review DHET Accredited, v21, 2017), p248

(3) نادية عبد المجيد أبو سنيدي، دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق من وجهة نظر المحاسب

القانوني في قطاع غزة، (غزة: الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، رسالة ماجستير منشورة، 2015م)، ص24

(4) د. الزين عبدالله بابكر، المراجعة التحليلية ودورها في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة العلمية، المجلد5، 2017م)، ص213

III. ضعف إدارة الرقابة الداخلية.(1)

يتضح للباحث مما سبق أن اسباب ظهور المراجعة التحليلية تتمثل في:

- (1) التقليل من مخاطر المراجعة.
 - (2) تحدد مدى قدرة المنشأة على الاستمرارية في مزاوله انشطتها.
 - (3) تخفض وقت وتكلفة اداء مهنة المراجعة.
 - (4) تساعد في اكتشاف الممارسات الغير قانونية.
 - (5) ضعف نظام الرقابة الداخلية.
 - (6) الافصاح عن المعلومات المالية الحالية والمستقبلية.
 - (7) امكانية التنبؤ بالنتائج المتوقعة للمنشأة.
 - (8) توفر أدلة اثبات موثوقة يمكن الاعتماد عليها في ابداء الراي المحايد.
- خامساً: أهمية المراجعة التحليلية:

ترجع اهمية المراجعة التحليلية لعدة أطراف مستفيدة من نتائجها وتتمثل هذه الاطراف في:

1. المراجعة التحليلية وبرنامج مراجعة الحسابات:
يقوم المراجع كما هو معروف بإعادة النظر في حسابات المنشأة بهدف ابداء الراي المهني المحايد عن مدى عدالة القوائم المالية لنتيجة اعمال المنشأة والمركز المالي الصحيح، بإستخدام المراجعة التحليلية يمكن لمراجع الحسابات ان يحدد اتجاهات عملية المراجعة وذلك بالاعتماد على القيم المتوقعة التي يمكن الحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية بإستخدام ادوات التحليل المالي.(2)
2. المراجعة التحليلية ومستخدمي القوائم المالية:

(1) د. أحمد قايد نور الدين، بروية الهام، إستخدام الاساليب الكمية في المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد قرار المراجع، (الجزائر: جامعة مولاي الطاهر -سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المؤتمر العلمي في التسيير، 2013م)، ص5

(2) نيفين عبدالله ابو سمهدانة، مجالات استخدامات المراجعة التحليلية في تخطيط واداء عملية المراجعة، (غزة: الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، رسالة ماجستير منشورة، 2006م)، ص28

نجد ان مراجع الحسابات مطالب من المجتمع المالي المتمثل في المساهمين والمستثمرين ووالجهة الادارية بضرورة القيام بإجراءات المراجعة التحليلية وذلك لعدم كفاية الافصاح في التقارير التقليدية وفشل ادارة الرقابة الداخلية.(1)

3. المراجعة التحليلية وادارة المشروع:

ان مهمة الادارة في تسيير ورقابة المشروع ازدادت تعقيداً نتيجة لعوامل كثيرة مثل اتساع حجم المشروع، وازدياد حجم المنافسة وغيرها من العوامل ادى الي زيادة اهمية المراجعة التحليلية.

4. المراجعة التحليلية وموقف اجهزة الرقابة العليا الحكومية:

ان القيام بالمراجعة التحليلية وتقييم الكفاءة والفاعلية هي اكثر في القطاع الحكومي ثم الاداري والاقتصادي من القطاع الخاص.(2)

5. المراجعة التحليلية وموقف اصحاب المهنة:

ان المراجعة التحليلية من من وجهة نظر اصحاب المهنة هي ايجاد بعض المؤشرات التي يمكن ان تدل على وجود بعض التعثرات والقصور في انظمة الرقابة الداخلية، مما يساعد في وضع برنامج المراجعة بشكل مناسب، ولكن اصحاب المهنة لايفضلون الاخذ بالمفهوم الشامل للرقابة الداخلية وتقييم الاداء عند القيام بالمراجعة التحليلية لاسباب الاتية:

أ. تكلفة التدقيق: أخذ المراجع بالمفهوم الشامل للرقابة الداخلية وتقييم الاداء يحتاج الى وقت طويل وجهد كبير ما يؤدي الى ارتفاع تكاليف التدقيق.

ب. التأهيل العلمي: قيام المراجع بتقييم الكفاءة والفاعلية يحتاج الى معرفة واسعة بالمحاسبة والادارة والتسويق والتمويل والاحصاء والاقتصاد.

ث. مشكلة المعايير المقبولة: بالنسبة للبيانات المالية فالمراجع يعتمد على المبادئ

(1) سالم عواد هادي، زينة فاضل صبري، دور الإجراءات التحليلية في تعزيز ثقة ومصداقية القوائم المالية المقدمة للإدارة الضريبية، (بغداد: جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد13، العدد43، 2018م)، ص47

(2) د. محمد المعتز المجتبي، اسامة عباس محمد، دور المراجعة التحليلية في تقويم الاداء المالي للمنشأة-دراسة ميدانية بالتطبيق على المنشآت السودانية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة العلمية، د ع، د ت)، ص77

- المقبولة ولكن هناك صعوبة في ايجاد معايير للبيانات الغير مالية.(1)
- يتضح للباحث مما سبق أن أهمية المراجعة التحليلية تتمثل في الاتي:
- (1) ان المراجعة التحليلية تمكن المراجع عند تصميمه لبرنامج المراجعة من تحديد ابعاد واتجاهات عملية المراجعة وذلك بالاعتماد علي القيم المتوقعة والفعالية للمؤسسة.
- (2) توفر المراجعة التحليلية معلومات تفصيلية ملائمة لإتخاذ القرار للمساهمين والمستثمرين والادارة والجهات الحكومية وغيرها سواء كان تخص السنة الحالية أو السابقة(البيانات الفعلية) والسنوات اللاحق(الموازنة التقديرية).
- (3) أن مهمة الادارة في تسيير ومتابعة النشاط الاقتصادي إزدادت تعقيداً بسبب اتساع حجم النشاط وزيادة شدة المنافسة في السوق غيرها من العوامل، ادى الى الاهتمام بالمراجعة التحليلية.
- (4) تساعد المراجعة التحليلية من وجهة نظر اصحاب المهنة من ايجاد بعض المؤشرات التي تدل على ضعف انظمة الرقابة الداخلية وذلك يساعد المراجع في وضعبرنامج بشكل مناسب.

سادساً: أهداف المراجعة التحليلية:

تتمثل أهداف المراجعة التحليلية في الاتي:

1. مساعدة المراجع الخارجي في فهم عمليات المراجعة. (2)
2. تحديد المجالات التي قد تكمن فيها المخاطر لتوجيه اهتمامه لحسابات معينة تشير الى وجود اخطاء محتملة.
3. المراجعة الاجمالية الشاملة للمعلومات المالية. (3)

(1) د.كردودي سهام، دور المراجعة التحليلية في تحسين اداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات-دراسة حالة مركب تكرير الملح لوطاية بسكرة، (الجزائر: جامعة محمد حيزر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، رسالة دكتوراة منشورة، 2015م)، ص19

(2) محمد إبراهيم النوايسة، مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات - دراسة ميدانية من وجهة نظر المدقق الخارجي في الاردن، (عمان: جامعة العلوم التطبيقية، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد35، العدد1، 2008م)، ص93

(3) كردودي سهام، مرجع سابق، استخدام تكنولوجيا المعلومات كمدخل لتحسين عملية المراجعة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد17، 2015، ص369

4. الحصول على أدلة تدقيق موثوقة وذات علاقة عند الإنتفاع من الاجراءات التحليلية.

5. تقييم مدى اختبار العمليات والارصدة.

6. تحديد المجالات التي تستلزم فحص اضافي من المراجع. (1)

7. تثبيت وتعزيز نتائج المراجعة.

8. تساعد على إجراء المراجعة الاجمالية الشاملة للمعلومات المالية. (2)

9. مد المراجع بالتحليلات اللازمة للتعرف على مدى قدرة المنشأة على الاستمرار والنمو.

10. إكتشاف ايه صعوبات مالية تعاني منها المنشأة محل المراجعة. (3)

11. إكتشاف ايه أخطاء في العمليات المالية أو في الارصدة.

12. العمل على تخفيض إختبارات المراجعة الاخرى. (4)

13. المساعدة في تدقيق الأحداث اللاحقة.

يتضح للباحث مما سبق أن أهداف المراجعة التحليلية تتمثل في الاتي:

(1) فهم طبيعة أعمال المنشأة وتحديد المجالات التي تكمن فيها مخاطر جوهرية.

(2) الحصول على أدلة موثوق بها تعكس صحة الاثر المالي للاحداث الاقتصادية في القوائم المالية.

(3) تحديد مدى قدرة المنشأة على الاستمرار والنمو.

(4) الاعتماد عليها لأغراض التخطيط والرابطة.

(5) تقليل مخاطر المراجعة.

(1) د. تركي راجي الحمود، المراجعة التحليلية ومدى استعمالها من قبل مدقق الحسابات في الاردن- دراسة إستقصائية، (عمان: جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم المحاسبة، المجلة العلمية كلية الادارة والاقتصاد، العدد2، 1991م)، ص258

(2) د. سمير عبدالغني محمود، تدعيم إستخدام الاساليب المتطورة للتحليل المالي والمحاسبي من جانب المراجع الخارجي لخدمة أهداف المراجعة التحليلية والارتقاء بفعاليتها، (القاهرة: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد23، العدد1، 2003م)، ص5

(3) عبدالوهاب موسى الجعلي محمد، دور المراجعة التحليلية في التقليل من ممارسات المحاسبة الخلاقة، (الخرطوم: جامعة غرب كردفان: كلية العلوم الادارية والاقتصادية والاجتماعية، قسم المحاسبة والتمويل، مجلة الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد8، العدد24، 2017م)، ص46

(4) محمد ثقل علي الهاجري، مدى إعتماذ إجراءات المراجعة التحليلية عند وضع وتنفيذ خطة التدقيق، (عمان: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية والمالية، قسم المحاسبة والتمويل، رسالة ماجستير منشورة في العلوم الإدارية، 2007م)، ص30

6) تقليل الوقت والجهود المبذولة من المراجع عند القيام بعملية المراجعة الشاملة.

7) تحديد المجالات التي تحتاج الى المزيد من البحث والاستفسار.

سابعاً: خطوات المراجعة التحليلية:

تتمثل خطوات المراجعة التحليلية في الاتي:

1. الإعداد والتمهيد لإجراءات المراجعة التحليلية:

يقوم المراجع بالإعداد والتمهيد لإجراءات المراجعة التحليلية بإتباع مايلي:

أ. دراسة الاحوال الاقتصادية التي تعمل فيها المنشأة بهدف التعرف على التغيرات التي طرأت عليها خلال فترة المراجعة والتي تؤثر على نتائج المنشأة ومركزها المالي.

ب. تحديد نسبة كل من اختبارات تفاصيل العمليات والارصدة وإجراءات المراجعة التحليلية

2. الحصول على أدلة وقرائن المراجعة

يقوم المراجع في هذه الخطوة بالحصول على المعلومات من المنشأة أو من خارج المنشأة خاصة المعلومات الغير مالية حتى يتمكن من إكتشاف بنود القوائم المالية المضللة.

3. تحليل البيانات المجمعة لإكتشاف الارصدة الغير عادية.(1)

4. تكوين التوقعات:

تمثل التوقعات القيم التي يتوقع ان تظهر بها القوائم المالية، حيث يقوم المراجع بتطوير توقعاته بالطريقة التي من شأنها أن تشير الى الاختلاف بين القيم المتوقعة والقيم الفعلية.(2)

5. تحديد الانحرافات غير العادية:

يقوم المراجع بتتبع الفروقات الجوهرية ومعرفة اذا كان ناتجة من احداث إقتصادية أو تصرفات غير قانونية.

(1) النور محمد الشيخ الفضيل، المراجعة التحليلية ودورها في تقليل مخاطر الاستثمار - دراسة ميدانية على عينة من المصارف

السودانية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، قسم المحاسبة، مجلة الدراسات العليا، المجلد12، العدد47، 2018م)، ص90

(2) حامد نور الدين، التدقيق الداخلي للثببتات في المؤسسات الإقتصادية، (عمان: المملكة الأردنية الهاشمية، دار زهران للنشر

والتوزيع، 2016م)، ص85

6. تقييم وتوثيق المراجعة التحليلية:

يقوم المراجع بتقييم الاثر المتوقع لتلك الفروقات على صحة وملائمة القوائم المالية للاحداث الاقتصادية، ومن ثم توثيق المراجعة التحليلية التي قام بتأديتها والتي تقدم الدليل على أن المراجعة قد تمت طبقاً للمبادئ المحاسبية.⁽¹⁾

يتضح للباحث مما سبق أن خطوات المراجعة التحليلية تتمثل في الآتي:

- 1) التعرف على العميل وتحديد طبيعة نشاطه.
 - 2) التعرف على الاحوال الاقتصادية التي تعمل فيها المنشأة وذلك لمعرفة التغيرات التي تطرأ عليها اثناء عملية المراجعة.
 - 3) الحصول على معلومات موثوقة وتحليلها لكي تتم المراجعة بدرجة عالية من الكفاءة سواء كانت هذه المعلومات مالية او غير مالية واكتشاف البنود غير العادية.
 - 4) تحديد الانحرافات الغير عادية والوقوف على اسبابها سواء كانت ناتجة عن احداث إقتصادية أو تصرفات غير قانونية.
 - 5) تقييم الأدلة التي تم الحصول عليها ومدى ملائمتها للاحداث الاقتصادية.
 - 6) التأكد من أن عملية المراجعة تمت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبول عام.
- ثامناً: معوقات المراجعة التحليلية:**

تتمثل معوقات استخدام المراجعة التحليلية في الآتي:

1/ مشاكل مرتبطة بالبيانات مثل:

أ. عدم توفر المعلومات المالية وغير المالية اللازمة وعدم ملائمة المعلومات المتوفرة.

ب. عدم قابلية المعلومات المتاحة للمقارنة والتكلفة العالية للحصول عليها.⁽²⁾

ت. عدم توفر توقعات دقيقة في الشركة عند اعداد الموازنات التقديرية.

(1) د. عبدالرحمن عادل خليل، وعزيزة عمر النور، دور المراجعة التحليلية في التحقق من جودة التقارير المالية - دراسة حالة ديوان المراجع العام بالسودان، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، قسم المحاسبة، مجلة الدراسات العليا، المجلد 10، العدد 40، 2018م)، ص ص 215-216

(2) الصادق محمد سالم، دور المراجعة التحليلية في تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار - دراسة ميدانية على ديوان المراجع القومي وشركات المراجعة العامة بولاية البحر الاحمر، (الخرطوم: جامعة البحر الاحمر، كلية العلوم الادارية، قسم المحاسبة، مجلة جامعة البحر الاحمر، العدد 8، 2015م)، ص 87

ث. عدم توفر بيانات عن طبيعة اعمال المنشأة.(1)

2/ مشاكل مرتبطة بالمراجعين مثل:

- أ. عدم وجود تأهيل كافي لإستخدام أساليب الفحص التحليلي الرياضية والاحصائية لاسيما الاساليب المتطورة.(2)
- ب. عدم إقتناعهم بأهمية أساليب الفحص التحليلي وأهمية الدور الذي يلعبه في تحقيق كفاءة وفعالية عملية المراجعة.
- ت. عدم تناسب الاتعاب أحياناً مع الجهد المبذول في سبيل تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية.

3/ مشاكل مرتبطة بأساليب المراجعة التحليلية مثل:

- أ. تنوع وتعدد الاساليب المستخدمة وعدم وجود أسلوب محدد يصلح للتطبيق على كافة القوائم المالية.
 - ب. التكاليف الزائدة الملازمة لإستخدام بعض الاساليب المتطورة.
 - ت. عدم وجود معايير متعارف عليها لتقييم كفاءة وفعالية الأساليب المستخدمة لأغراض الفحص التحليلي.(3)
- يتضح للباحث مما سبق أن معوقات استخدام المراجعة التحليلية تتمثل في الآتي:

- 1) عدم كفاءة وخبرة المراجع الخارجي في استخدام اساليب التحليل الاحصائي في مراجعة القوائم المالية.
- 2) ضعف نظام الرقابة الداخلية والأنظمة المحاسبية.

(1) Christine, E, **Data Analytics in Auditing: Opportunities and Challenges**, (Newark: Indiana University, providence College, Cunningham Square School of Business, published by Elsevier, 2015), p5

(2) سامي عبدالوهاب، مدى إستخدام المدقق الداخلي للإجراءات التحليلية عند قيامه بالتدقيق المالي - دراسة ميدانية في شركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، (دمشق: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، مجلة جامعة البعث للعلوم الانسانية، المجلد40، العدد114، 2018م)، ص59

(3) سارة محمد برمّة، وآخرون، دور المراجع التحليلية في تحسين جودة تقارير المراجعة الخارجية - دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي ومكاتب المراجعين الخارجيين بالسودان، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد17، العدد2، 2016م)، ص142

- (3) عدم دقة وملائمة البيانات المالية وغير المالية سوء كانت متعلقة بالفترة الحالية أو الفترات السابقة.
- (4) عدم توفير بيانات توضح طبيعة أعمال المنشأة حتي يتم مقارنتها مع المنشآت الأخرى.
- (5) عدم قابلية المعلومات المالية للمقارنة مع الفترات السابقة في حالة وجود أزمة اقتصادية.
- (6) صعوبة الاعتماد على الموازنات التقديرية المعدة في ظل التضخم في تقييم كفاءة وفعالية المنشأة.
- (7) أساليب المراجعة التحليلية متعددة ومتنوعة حيث لا يوجد أسلوب معين يصلح لجميع القوائم المالية مع إرتفاع تكلفة إستخدام الأساليب المتطورة.
- (8) عدم وجود معايير مراجعة تحليلية تقييم كفاءة الأساليب المستخدمة في الفحص التحليلي.

تاسعاً: مراحل التدقيق التي يستعان فيها بالإجراءات التحليلية:

المراحل التي يمكن للمدقق أن يستعين فيها بالإجراءات التحليلية تتمثل في الآتي:
المرحلة الأولى: مرحلة التخطيط:-

يطبق المدقق الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة لكي تساعده في تحديد طبيعة وتوقيت القيام بأعمال التدقيق التي سيتم تنفيذها. (1)

المرحلة الثانية: مرحلة الفحص (التنفيذ):-

تطبق المراجعة التحليلية أثناء عملية التدقيق فيما يتعلق بالإجراءات الواجب إتباعها لتدقيق عناصر القوائم المالية والتحقق من صحة الأرصدة. (2)

(1) ساري حامد العبدلي، أهمية إستخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق من قبل المراقبين الماليين - دراسة ميدانية في وزارة المالية في دولة الكويت، (الكويت: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير منشورة، 2011م)، ص 40

(2) علاوي حمزة، دور التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي - دراسة عينة من مكاتب المحاسبة ومحافظي الحسابات، (الجزائر: جامعة محمد بوضياف - المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير منشورة، 2016م)، ص 63

المرحلة الثالثة: مرحلة نهاية عملية التدقيق:-

تطبق الإجراءات التحليلية عند الإقتراب من أو في نهاية عملية التدقيق وذلك عندما يقوم بتكوين قراره العام فيما إذا كانت البيانات المالية مطابقة لمعرفة المدقق بطبيعة العمل.(1)

الخاتمة

تحدث هذا المبحث عن المفهوم والأهمية للمراجعة التحليلية، والأهداف التي يمكن تحقيقها باستخدام المراجعة التحليلية، ونشأتها، والأسباب التي أدت الى ظهورها بأنواعها المختلفة، بالإضافة الى الخطوات التي يمر بيها المراجع لإتمام المراجعة التحليلية بأساليبها والإستعانة بها في تكوين رأيه المحايد، بالإضافة الى المعوقات التي تواجه المراجع في تنفيذ عملية المراجعة التحليلية.

(1) د. حامد نور الدين، التدقيق الداخلي للثببتات في المؤسسات الإقتصادية، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2016م)، ص85

المبحث الثاني

أساليب المراجعة التحليلية

يمكن تبويب أساليب ومؤشرات المراجعة التحليلية المستخدمة الى المستويات الآتية:

المستوى الأول: أساليب المراجعة التحليلية الوصفية غير كمية:(1)

يقوم هذا الاسلوب على خبرة وكفاءة المراجع الشخصية في الحكم على مدى

معقولية أدلة الاثبات التي تم الحصول عليها ويشمل الآتي:

(1) الأستفسار:-

هو مجموعة من الأسئلة الموجهة الى شخص لديه معلومات حول طبيعة عمل

المؤسسة تشمل النواحي المالية والمحاسبية والتدقيق، وينبغي على المدقق عدم قبول

الإجابات إلا بعد التأكد من انها حقيقية سواء كانت شفوية أو مكتوبة.

(2) التوقعات من نتائج التدقيق السابقة:-

بعض أوراق العمل للسنة الماضية قد تكون مفيدة وتساعد المراجع في معرفة بعض

المسائل المحاسبية والتدقيقة المهمة للسنة الحالية، والتي تساعد في تحديد المواطن

التي تسبب أي صعوبات أو عراقيل لعملية التدقيق الحالية، مثل: مقدار الوقت

المطلوب لكل جانب من جوانب عملية التدقيق والأخطاء التي أكتشفت خلال عملية

التدقيق.(2)

(3) مراجعة المعلومات الخارجية (غير الكمية):-

يجب على المراجع الحصول على معلومات كافية تتعلق بطبيعة النشاط الذي

تمارسه الشركة والتعرف على أي متطلبات خاصة بالعميل سواء كانت تنظيمية أو

قانونية، يتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال الاطلاع على الكتب

(1) Koskivaara. E, **Integrating Analytical Procedures into The Continuous Audit Environment**, (Finland: Turku School of Economics, Journal of Information Systems and Technology Management, V3, N3, 2007), P337

(2) كردودي سهام، مرجع سابق، دور المراجعة التحليلية في تحسين اداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات- دراسة حالة مركب تكرير الملح لوطاية بسكرة، ص36

العلمية، وأدلة المحاسبة والمراجعة الدولية، والقوانين والتشريعات الحكومية، والتقارير السنوية. (1)

4) مراجعة المعلومات الداخلية (غير الكمية):-

يجب على المراجع التعرف على الصفات والخصائص المتعلقة بعمله والتي تميزه من الشركات الأخرى التي تمارس نفس النشاط، ويتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال مراجعة النظام الداخلي للمنشأة وعقد التأسيس، ومراجعة محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع إجتماع الهيئة العامة، والإطلاع على ملفات الموظفين وملفات المراسلات بالإضافة إلى سجلات الإنتاج، والتعرف على السياسات المتبعة في تسويق المنتجات وتوزيعها، والإطلاع على العقود المهمة التي يكون لها تأثير على عملية المراجعة مثل: إتفاقيات القروض والعقود طويلة الأجل.

المستوى الثاني: أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة:

يقوم هذا الأسلوب بمعالجة المعلومات الكمية بطرق بسيطة وسهلة للحصول على دلائل ذات معنى في عملية المراجعة، وذلك باستخدام التحليل المالي ضمن الأساليب الفنية لتنفيذ المراجع التحليلية على القوائم المالية والحسابات الختامية، بإفتراض وجود علاقة بين بنود القوائم المالية وأن هذه العلاقة ثابتة من سنة لأخرى ما لم تحدث تغيرات في الظروف المحيطة. (2) ومن هذه الأساليب:

1) التحليل المقارن وفقاً لمؤشرات القوائم المالية، يقسم إلى:

أ. مؤشر التحليل الأفقي.

ب. مؤشر التحليل الرأسي.

ت. التحليل المالي وفقاً لمؤشرات النسب المالية. (3)

(1) د. ماهر الأمين، مدى استخدام مراجع الحسابات الخارجي لإجراءات المراجعة التحليلية في ظل معيار المراجعة الدولي 520 - دراسة عملية إختبارية، (دمشق: جامعة تشرين - اللاذقية، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الإقتصادية، المجلد 26، العدد 2، 2004م)، ص 53

(2) صالح أبوبكر محمد عبدالرحيم الجازوي، أثر استخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في إكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية، (طرابلس: جامعة بنغازي، كلية الإقتصاد، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة، 2015م)، ص 29

(3) د. لطيف زيود، وآخرون، تقييم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي - دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، (دمشق: جامعة تشرين - اللاذقية، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الأقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، 2005م)، ص 180

1) التحليل المقارن وفقاً لمؤشرات القوائم المالية:

أ- مؤشر التحليل الأفقي:-

يعرف هذا التحليلي بمصطلح تحليل الاتجاهات حيث يقوم بدراسة حركة البند على مدار عدة فترات مالية كمؤشر للتعرف على مقدار واتجاه التغيير الحادث في حركة البند خلال الفترة الزمنية مجال المقارنة سواء كان بالزيادة أو بالنقصان ويساعد هذا التحليل على مايلي:(1)

- I. معرفة النسبة الخاصة بعنصر معين في قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل خلال فترة زمنية معينة.
- II. تقييم اداء الإدارة من خلال اتجاه النسب وإتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- III. التنبؤ بما سيكون الوضع مستقبلاً.
- IV. الحكم على مدى مناسبة سياسات الإدارة ومدى نجاحها.(2)

ب- مؤشر التحليل الرأسي:-

يقوم التحليل الرأسي بالمقارنة بين أرقام القوائم المالية التي حدثت في نفس الفترة، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس الفترة، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لإنقضاء البعد الزمني عنه، ولهذا نجد أن المحلل المالي يعطي أهمية خاصة لهذا النوع من التحليل لأنه مؤشر يعكس مدى نجاح المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى التي تزاوّل نفس النشاط.(3)

(1) خليل حموي، مدى إستخدام مدققي الحسابات أساليب التحليلي المالي في تقرير قدرة المنشأة على الأستمرار - دراسة ميدانية في سوريا، (دمشق: جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، قسم المحاسبة، مجلة جامعة البعث، المجلد39، العدد22، 2017م)، ص116

(2) طيبة يعقوب الهادي عبد الخير، المراجعة التحليلية للتدفقات النقدية ودورها في اختبار جودة الأرباح في قطاع الأعمال- دراسة تحليلية تطبيقية، (الخرطوم: جامعة ام درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة، 2007م)، ص44

(3) د. عميرش إيمان، مدى إستخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي - دراسة مقارنة بين كل من الجزائر وفرنسا، (الجزائر: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، رسالة دكتوراة منشورة في المحاسبة، 2017م)، ص35

2) التحليل المالي وفقاً لمؤشرات النسب المالية، وتتمثل في الآتي: أ: نسبة السيولة:

تستخدم هذه المجموعة من النسب كمؤشر لقياس مدى إمكانية تحول الأصل الى نقد سائل خلال فترة معينة بحيث يكون جاهزاً لأي شكل من أشكال الإنفاق بمختلف قطاعات الإقتصاد. (1)

ا. نسبة التداول:-

تقيس مقدرة المنشأة على مقابلة إلتزاماتها الجارية بدون صعوبة تذكر كمؤشر بدائي (2)

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$$

مجموع الخصوم المتداولة

يرى الباحث أن هذه النسبة مؤشر على مدى قدرة المنشأة على سداد الإلتزاماتها المتداولة بالإعتماد على أصولها المتداولة التي يمكن تحويلها الى نقدية خلال فترة زمنية (سنة مالية)، ومن المعتمد أن هذه النسبة قد تكون منخفضة إذا كان الاستثمار في الأصول المتداولة منخفض أو ضخامة الديون قصيرة الأجل، وأن الحد الأدنى المقبول للوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل لهذا المؤشر دون صعوبة هو الواحد صحيح، أما إذا انخفض عن الواحد صحيح فهناك صعوبة في الوفاء بالديون قصيرة الأجل.

ii. نسبة التداول السريعة:-

يعاب على نسبة التداول أنها تفترض أن المخزون السلعي من الأصول التي يسهل تحويلها الى نقدية ولكن في بعض الأحيان يحتاج لفترة زمنية حتى يتم بيعه ومن

(1) د. عبدالكريم شنجار العيساوي، عبدالمهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الأزمات الإقتصادية والمالية، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014م)، ص17

(2) جغام سعاد، بوقرة مسعودة، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية- دراسة حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة، (الجزائر: جامعة محمد بوضياف - المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير منشورة، 2018م)، ص27

المحتمل يتم بيعه بخسارة، لذلك من المقترح استبعاد المخزون السلعي من بسط المعادلة لنصل الى نسبة جديدة وهي: (1)

نسبة التداول السريعة = الأصول المتداولة - (المخزون السلعي)

الخصوم المتداولة

يرى الباحث أن هذه النسبة مؤشر على مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة من أصولها المتداولة السريعة التحويل الى نقدية دون الإضرار الى تسهيل المخزون، وهي الأكثر دقة من حيث الحكم على درجة السيولة. وعندما يكتشف المحلل المالي أن نسبة التداول أو نسبة التداول السريعة تقل عن مثيلاتها في الصناعة فإن من واجبه تحليل كل بند من بنود الأصول المتداولة خاصة المخزون والذمم.

III. سيولة المخزون:-

يقصد بسيولة المخزون تلك الفترة التي تمضي منذ دخول البضاعة للمخازن وحتى بيعها. ويمكن تجزئة تلك الفترة الي فترتين:

الفترة الأولى: معدل دوران المخزون

يقصد به عدد مرات قيام المنشأة بشراء كمية من المخزون وبيعه. (2)

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة

متوسط مخزون البضائع (المخزون أول المدة+المخزون آخر المدة)

2

الفترة الثانية: متوسط فترة التخزين

تعني فترة بقاء المخزون في المخازن وحتى بيعها، وبالنسبة لمتوسط فترة التخزين تحسب كالآتي: (3)

(1) د. نهاد نادر، وآخرون، المؤشرات المالية ودورها في إتخاذ القرارات الإدارية- دراسة ميدانية على شركة الخيوط القطنية في اللاذقية، (دمشق: جامعة تشرين - اللاذقية، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد3، 2006م)، ص108

(2) د. طارق عبدالعال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ومنح الإئتمان - نظرة حالية ومستقبلية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، الدار الجامعية للنشر، 2006م)، ص449

(3) عمرو سقا، مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في مراجعة المخزون مع التطبيق على شركة أكبيطرة، (دمشق: جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد29، العدد2، 2013م)، ص448

معدل دوران المخزون

يرى الباحث أنه كلما زاد معدل دوران المخزون قلت فترة التخزين وهذا مؤشر لسرعة تحول المخزون الى نقدية

IV. نسبة النقدية وشبه النقدية (السيولة الجاهزة):-

إذا كانت نسبة التداول السريعة تفترض صعوبة تسهيل المخزون خلال سنة، فإن نسبة النقدية وشبه النقدية تفترض أيضاً صعوبة تحصيل ديون المنشأة لدى الغير قبل مضي سنة، لذلك من المقترح أن السيولة تنحصر في النقدية والأصول التي لا توجد صعوبة في تحويلها الى نقدية مثل الأوراق المالية والودائع المصرفية:⁽¹⁾

$$\text{نسبة النقدية وشبه النقدية} = \text{النقدية} + \text{شبه النقدية}$$

الخصوم المتداولة

يرى الباحث أن هذه النسبة مؤشر على أن المنشأة تحتفظ بأصول نقدية أو سائلة فقط تغطي التزاماتها المتداولة، وأن هذا النوع من التصرف غير مرغوب فيه، لأنه إذا الشركة إحتفظت بجانب كبير من أصولها في صورة نقدية أو شبه نقدية دون عائد أو مقابل عائد بسيط تكون الشركة قد حُرمت من فرصة استثمار هذه الأصول مقابل عائد كبير وهذا ما يؤثر على مؤشرات الربحية، ويلاحظ أنه إذا إنخفضت هذه النسبة عن الواحد الصحيح فلا بد من حتمية تحصيل جزء من الذمم أو بيع بعض المخزون السلعي حتى تتمكن المنشأة من سداد التزاماتها.

بينما نسبة التداول السريعة بالمؤسسات المصرفية يمكن قياسها بالمعادلة التالية:⁽²⁾

$$\text{نسبة التداول السريعة بالمصارف} =$$

النقدية بالخبزينة + النقدية لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى

إجمالي الودائع

(1) د. حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014م)، ص218

(2) د. محمد فتحي البديوي، إدارة البنوك، (القاهرة: المكتبة الوطنية للطباعة والنشر، 2012م)، ص247

٧. سيولة الذمم (المدينين):-

يقصد بسيولة الذمم تلك الفترة التي تمضي منذ بيع البضاعة وحتى تحصيل قيمتها. ويمكن تجزئة تلك الفترة الي فترتين:

الفترة الأولى: معدل دوران الذمم

وهذا المعدل يقيس عدد المرات التي يتم فيها البيع الأجل وتحصيل قيمة هذه المبيعات خلال الفترة.(1)

$$\text{معدل دوران الذمم} = \frac{\text{صافي المبيعات الأجلة}}{\text{متوسط رصيد الذمم (الذمم أول الفترة + الذمم آخر الفترة)}}$$

2

الفترة الثانية: متوسط فترة التحصيل

يقصد بمتوسط فترة التحصيل الفترة الزمنية التي تمضي منذ إتمام صفقة البيع الى أن يتم تحصيل قيمتها.(2)

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{365}{\text{معدل دوران الذمم}}$$

معدل دوران الذمم

يرى الباحث انه كلما زاد معدل دوران الذمم قلت فترة التحصيل، وهذا مؤشر على سرعة تحول الديون الأجلة الى نقدية

ب: نسب النشاط:

تستخدم هذه المجموعة من النسب كمؤشر لقياس مدى كفاءة وفاعلية المنشأة في إستغلال مواردها وإدارة أصولها لإنتاج السلع والخدمات بهدف توليد المبيعات، أي مدى قدرة المنشأة على توزيع مواردها المالية توزيع مناسب على مختلف أنواع الأصول، ويطلق عليها أيضاً نسب إدارة الموجودات.(3)

(1) أ.د. وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية بأكاديمية في ظل المعايير المحاسبية، (القاهرة: وكيل العلوم الإدارية بأكاديمية

السادات للعلوم الإدارية بالإسكندرية، أستاذ مساعد المحاسبة والمراجعة، دار التعليم الجامعي، 2011م)، ص 207

(2) أ.د. زياد رمضان، د. محمود الخلايلة، التحليل والتخطيط المالي، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون

مع جامعة القدس المفتوحة، 2013م)، ص 137

(3) محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010م)،

ا. معدل دوران الأصول:-

يقيس معدل دوران الأصول مدى كفاءة الإدارة في إستغلال الأصول في تحقيق المبيعات.(1)

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

يرى الباحث أنه كلما كان المعدل زائد عن مثيله في الصناعة كلما دل ذلك على الكفاءة في إستغلال تلك الأصول أو إنخفاض الإستثمار في الأصول، وكلما كان منخفض عن مثيله دل ذلك على عدم الكفاءة في إستغلال الأصول أو تضخم الإستثمار في الأصول. لمعرفة أسباب إنخفاض وإرتفاع معدل دوران إجمالي الأصول عليه لابد من حساب معدل دوران الأصول الثابتة والمتداولة والذمم، لأن زيادة معدل دوران إجمالي الأصول قد يكون ناتج من إنخفاض الإستثمار في الأصول المتداولة أو الثابتة أو الذمم أو الكفاءة في إدارة أحد تلك الأصول.

اا. معدل دوران الأصول الثابتة:-

يقيس معدل دوران الأصول الثابتة مدى كفاءة الإدارة في إستغلال الأصول الثابتة لتحقيق المبيعات(2)

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

يرى الباحث أنه كلما زاد المعدل عن مثيله في الصناعة دل على كفاءة الإدارة في إستغلال تلك الأصول أو إنخفاض الإستثمار في الأصول الثابتة، وكلما كان المعدل منخفض دل على عدم كفاءة الإدارة في إستغلال تلك الأصول أو تضخم الإستثمار في الأصول الثابتة، من الملاحظ أن الزيادة والنقصان في هذا المعدل له أثر في إرتفاع وأنخفاض معدل دوران إجمالي الأصول.

(1) د. محمد عبدالله شاهين محمد، محافظ الأوراق المالية- إدارة- تحليل- تقييم، (القاهرة: دار حميثرا للنشر، 2017م)، ص125
(2) خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والإستثمارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، ط2، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتدريب، 2016)، ص94

III. معدل دوران الأصول المتداولة:-

يقيس معدل دوران الأصول المتداولة مدى كفاءة الإدارة في إستغلال الأصول المتداولة لتحقيق المبيعات.(1)

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

يرى الباحث أنه كلما زاد المعدل عن مثيله في الصناعة دل على كفاءة الإدارة في إستغلال تلك الأصول أو إنخفاض الإستثمار في الأصول المتداولة، وكلما كان المعدل منخفض دل على عدم كفاءة الإدارة في إستغلال تلك الأصول أو تضخم الإستثمار في الأصول المتداولة. لمعرفة أسباب إنخفاض وإرتفاع معدل دوران الأصول المتداولة عليه لابد من حساب معدل دوران الذمم والمخزون والنقدية، لأن زيادة معدل دوران الأصول المتداولة قد يكون ناتج من إنخفاض الإستثمار في الذمم أو المخزون أو النقدية أو الكفاءة في إدارة أحد تلك الأصول.

IV. معدل دوران الذمم:-

يقيس معدل دوران الذمم مدى كفاءة وملائمة حجم الإستثمار في الذمم لتحقيق المبيعات، ويعبر أيضاً عن مدى ملائمة سياسة الأئتمان والتحصيل، فالسياسة المتساهلة في منح الأئتمان وتحصيل الديون تؤدي الى إنخفاض معدل الدوران والعكس.(2)

$$\text{معدل دوران الذمم} = \frac{\text{صافي المبيعات الأجلة}}{\text{إجمالي الذمم}}$$

يرى الباحث أنه كلما زاد المعدل عن مثيله في الصناعة دل على كفاءة الإدارة في الإستثمار في تلك الذمم أو إنخفاض الإستثمار فيها، وكلما كان المعدل منخفض دل على عدم كفاءة الإدارة في الإستثمار في تلك الذمم أو تضخم الإستثمار فيها.

(1) د. محمد كمال كامل عفانة، إدارة الإئتمان المصرفي، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2017م)، ص101

(2) د. الصادق محمد محمود علي المهير، دور وظائف الإدارة المالية في رفع كفاءة الأداء المالي لتحقيق أهداف منظمات الأعمال- دراسة تطبيقية ميدانية شركة سكر كنانة، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2015م)، ص125

V. معدل دوران المخزون:-

يقيس معدل دوران المخزون مدى كفاءة وملائمة حجم الإستثمار في المخزون لتحقيق المبيعات(1)

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رصيد المخزون (مخزون أول الفترة + مخزون آخر الفترة)}}$$

يرى الباحث أنه كلما زاد المعدل عن مثيله في الصناعة دل على كفاءة الإدارة في إدارة المخزون أو إنخفاض الإستثمار فيه، وكلما كان المعدل منخفض دل على عدم كفاءة الإدارة في إدارة المخزون أو تضخم الإستثمار فيه.

VI. معدل دوران النقدية وشبه النقدية:-

يقيس معدل دوران النقدية وشبه النقدية مدى كفاءة وملائمة حجم الإستثمار في النقدية وشبه النقدية لتحقيق المبيعات.

$$\text{معدل دوران النقدية} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{النقدية + شبه النقدية}}$$

يرى الباحث أنه كلما زاد المعدل عن مثيله في الصناعة دل على كفاءة الإدارة في إدارة النقدية أو إنخفاض الإستثمار فيها، وكلما كان المعدل منخفض دل على عدم كفاءة الإدارة في إدارة النقدية أو تضخم الإستثمار فيها.

VII. توجد نسب نشاط إضافية في المؤسسات المصرفية تتمثل في:- (2)

➤ نسبة إستثمار الودائع = الإستثمارات

إجمالي الودائع

يرى الباحث أنه كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المؤسسة في إستغلال الودائع المصرفية أفضل إستغلال في الإستثمار

(1) د. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، (القاهرة: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، أستاذ المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، 2004م)، ص210

(2) د. محمد رجب بدر، قياس مدى ممارسة إدارة الأرباح وأثرها على الأداء المالي للمصارف الفلسطينية المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين، (غزة: جامعة الأزهر، مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية، العدد8، 2020م)، ص112

➤ نسبة توظيف الموارد = الإستثمارات

الودائع + حقوق الملكية

تبين هذه النسبة علاقة الإستثمار بمصادر التمويل ونسبة ما يتم توظيفه من الموارد

ج: نسب الرافعة المالية أو تحليل المديونية:

تستخدم هذه النسب كمؤشر لمعرفة الى أي مدى ذهبت المنشأة في تمويل إحتياجاتها هل إعتمدت المنشأة في التمويل على مواردها الذاتية أم اعتمدت على التمويل من جهات خارجية مثل الإقتراض وهذه النسب تتمثل في الآتي:

I. نسبة القروض الى مجموع الأصول (نسبة الإقتراض):-

تقيس هذه النسبة الى أي مدى ذهبت المنشأة في تمويل إحتياجاتها عن طريق الإقتراض.(1)

نسبة الإقتراض = مجموع القروض

مجموع الأصول

يرى الباحث أن هذه النسبة كلما زادت عن مثيلها في الصناعة كان ذلك دلالة على إعتداد المنشأة في تمويل أصولها على الغير (القروض) مما يحرمها من الحصول على قروض مستقبلاً، وكلما إنخفضت أتاحت فرصة في الحصول على قروض في المستقبل.

II. نسب الخصوم الى حقوق الملكية:-

تقيس هذه النسبة معرفة هل التمويل الذي حصلت عليه المنشأة من الغير (الديون) يفوق التمويل الذي حصلت عليه من الملاك (حقوق الملكية) أم مساوي له(2)

نسبة الخصوم الى حقوق الملكية = مجموع الخصوم

مجموع حقوق الملكية

(1) بشير أحمد خميس، علي محمد قوقزة، الخواص التوزيعية للنسب المالية لشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، (عمان: الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، مجلة الدراسات - العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 1، 2007م)، ص 129

(2) د. لطيف زيود، وأخرون، المراجعة التحليلية وأثارها على عملية المراجعة العامة للحسابات، (دمشق: كلية الإقتصاد، جامعة تشرين اللاذقية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الإقتصادية، المجلد 25، العدد 6، 2003م)، ص 58

يرى الباحث أن كلما زادت هذه النسبة عن مثيلها في الصناعة كان ذلك دلالة على أن التمويل الذي حصلت عليه المنشأة من الغير يفوق التمويل الذي حصلت عليه من الملاك والعكس في حالة إنخفاض النسبة.

III. نسبة هيكل رأس المال:-

يقصد بهيكل رأس المال مصادر التمويل طويلة الأجل (القروض طويلة الأجل، حقوق الملكية)

وتقيس هذه النسبة الأهمية النسبية للقروض طويلة الأجل من هيكل رأس المال⁽¹⁾

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \frac{\text{القروض طويلة الأجل}}{\text{هيكل رأس المال}}$$

هيكل رأس المال

يرى الباحث أنه كلما زادت هذه النسبة عن مثيلها في الصناعة كلما كان ذلك دلالة عن اعتماد المنشأة على القروض طويلة الأجل في التمويل.

IV. معدل تغطية الفوائد:-

تقيس هذه النسبة مقدرة المنشأة على سداد الفوائد المستحقة على القروض طويلة الأجل.⁽²⁾

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد}}$$

الفوائد

يرى الباحث انه كلما زاد المعدل أو عدد المرات كان ذلك مؤشر ايجابي على تغطية الفوائد من الأرباح، وإمكانية المنشأة على الإقتراض

V. معدل تغطية الأعباء الثابتة:-

تقيس هذه النسبة مقدرة المنشأة على سداد الأعباء الثابتة مثل: (الإيجارات، والفوائد) عند إستحقاقها.⁽³⁾

(1) د. زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء - دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية، (القاهرة: جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم المحاسبة، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد63، 2007م)، ص116

(2) علاء مصطفى أحمد نفاع، أثر التزام المدقق الخارجي الأردني بالإجراءات التحليلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية- دراسة ميدانية، (عمان: جامعة جرش: رسالة ماجستير منشورة، 2015م)، ص75

(3) علاء جواد الباز، مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية- دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، رسالة ماجستير منشورة، 2015م)، ص46

معدل تغطية الأعباء الثابتة = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب + الإيجارات
الفوائد + الإيجارات

د: نسب الربحية:

تستخدم هذه المجموعة من النسب كمؤشر لقياس مدى كفاءة المنشأة في تنظيم وترتيب مصادر وإستخدامات أموال المنشأة بالطريقة التي تمكن من الحصول على نسبة عائد من الأموال المستثمرة لا تقل عن العائد الذي يمكن الحصول عليه من الإستثمارات البديلة وتتمثل في نسبة الأرباح المبيعات ونسبة الأرباح الى الأموال المستثمرة. (1)

نسبة الأرباح الى المبيعات:-

تستخدم هذه المجموعة كمؤشر لقياس مدى نجاح المنشأة في الرقابة على عناصر التكاليف، بهدف توليد أكبر قدر من الأرباح وهذه النسب تتمثل في الآتي:

I. هامش مجمل الربح

يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة البضاعة المباعة، ومؤشر عن المدى الذي يمكن تخفضه حصيلة المبيعات قبل أن يتحول مجمل الربح الى قيمة سالبة (2)

$$\text{هامش مجمل الربح} = \frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{المبيعات}}$$

المبيعات

يرى الباحث أنه كلما زادت هذه النسب كان ذلك دلالة على أن المنشأة تمارس رقابة على عناصر تكاليف البضاعة المباعة، ومؤشر إيجابي للإستثمار.

II. هامش صافي الربح

هذه النسبة أكثر شمولاً من النسبة السابقة حيث أنها لا تقتصر فقط على رقابة عناصر تكاليف البضاعة المباعة، بل تعتبر مؤشر عن مدى كفاءة المنشأة في

(1) محمد موسى لفته عربيي، إدارة رؤوس الأموال وأثرها في تشغيل المنشآت، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015م)، ص34

(2) د. صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي - دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، (عمان: دار مجدلاوي للنشر،

1998م)، ص255

الرقابة على جميع عناصر التكلفة، أي بمعنى رقابة عناصر تكلفة البضاعة المباعة وعناصر التكاليف الأخرى⁽¹⁾

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$$

يرى الباحث أنه كلما زادت النسبة كلما كان ذلك دلالة على كفاءة المنشأة في الرقابة العالية على جميع عناصر التكاليف
نسبة الأرباح إلى الأموال المستثمرة:-

تستخدم هذه المجموعة كمؤشر لقياس مدى قدرة الإدارة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة، وهذه النسب تتمثل في الآتي:-

1. القوة الأيرادية

تستخدم هذه النسب كمؤشر لقياس القوة الأيرادية للأصول المستثمرة في الشركة، أو بعبارة أخرى مدى كفاءة الإدارة من استثمار الأموال التي تحصل عليها من مصادر التمويل الخارجية والداخلية.⁽²⁾

$$\text{القوة الأيرادية} = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}$$

مجموع الأصول المشتركة في العمليات

➤ يقصد بصافي ربح العمليات: المبيعات مطروح منها كل التكاليف المساهمة في توليد المبيعات. مع الأخذ في الحسبان الإيرادات والمصروفات التي لاتتعلق بالعمليات العادية مثل: أرباح الأوراق المالية، وإيرادات الأصول المؤجرة وغيرها من الإيرادات والمصروفات العرضية.

➤ أما بالنسبة للأصول المشتركة في العمليات: جميع الأصول عدا الأصول المؤجر والعاطلة، والأصول التي لاترتبط بالعمليات التشغيلية مثل: الأوراق المالية.

(1) د. محمد جلال أحمد، طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفصل المالي)، (عمان: جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، 2009م)، ص8

(2) د. عبدالله وداعة علي محمد، استخدام أساليب التحليل المالي لأغراض الفحص الضريبي- دراسة تطبيقية تحليلية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة في المحاسبة، 2008م)، ص124

يرى الباحث أن هذه النسبة أكثر كفاءة في التعبير عن مدى قدرة المنشأة في تحقيق الأرباح من الأصول، لأنها تأخذ في الحسبان الأصول المشتركة في العمليات فقط

II. صافي الربح الى مجموع الأصول

يطلق على هذه النسبة أيضاً معدل العائد على الإستثمار⁽¹⁾

$$\text{معدل العائد على الإستثمار} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

يرى الباحث أن هذه النسبة كلما زادت دل ذلك على كفاءة المنشأة في إدارة أصولها والرقابة على عناصر التكاليف والعكس.

III. معدل العائد على حقوق الملكية

تقيس هذه النسبة معدل العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك.⁽²⁾

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

يرى الباحث أن هذه النسبة كلما زادت دل ذلك على كفاءة المنشأة في إدارة أصولها والرقابة على عناصر التكاليف وكفاءة قرارات الإستثمار والتشغيل في المؤسسة والعكس.

IV. معدل العائد على الودائع

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع.⁽³⁾

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

هـ: نسب السوق:

تستخدم هذه المجموعة من النسب كمؤشر من قبل المستثمرين لإتخاذ القرار المناسب حول الإستثمار في المنشأة.

(1) د. نعيم نمر داود، التحليل المالي باستخدام الأكسل، (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2018م)، ص116

(2) د. جابر شعيب الإسماعيل، المالية للقادة - أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2018م)، 47

(3) د. إشتعال طه فضل المولى محمد، تقويم الأداء المالي للمصارف باستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية بالخرطوم، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة السفة في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2017م)، ص105

أ. ربح السهم/ العائد على السهم:-

تقيس هذه النسبة نصيب السهم الواحد من الأرباح المحققة خلال الفترة.(1)

$$\text{ربح السهم} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

عدد الأسهم العادية

يرى الباحث أنه كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المنشأة في الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، والرقابة على التكاليف مما يشجع ذلك ترغيب المستثمر في الإنضمام لملكية المنشأة لتحقيق عائد أعلى للسهم.

ب. غلة التوزيعات:-

تقيس هذه النسبة نصيب ربح السهم الواحد من سعر السهم السوقي.(2)

$$\text{غلة التوزيعات} = \frac{\text{نصيب السهم من الأرباح المحققة}}{\text{سعر السهم}}$$

سعر السهم

ج. السعر الى ربح السهم/ نسبة مضاعف السعر:-

تعتبر هذه النسبة من من النسب الهامة في تقييم الأسهم، حيث تستخدم على نطاق واسع من جانب المحللين الماليين والأقتصاديين، حيث بموجبها يتم تحديد عدد المرات التي يجب أن يحصل فيها المساهم على الأرباح ليغطي القيمة السوقية التي دفعها للحصول على السهم.(3)

$$\text{غلة التوزيعات} = \frac{\text{سعر السهم}}{\text{ربح السهم}}$$

ربح السهم

(1) د. عبدالله علي خلف، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015م)، ص81

(2) أ.د. خالد بن عبدالعزيز السهلاوي، عبدالقادر محمد أحمد عبدالله، الإدارة المالية، ط5، (الرياض: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2017م)، ص53

(3) د. عبدالعظيم عبدالرحمن البشير مصطفى، مؤشرات الأداء المالي المبنية على الأرباح والمبنية على النقدية ودورها في التنبؤ بعوائد الأسهم- بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، (الخرطوم: امع السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2016م)، ص201

IV. القيمة الدفترية للسهم:-

تقيس هذه النسبة النمو الذي تحقق على حقوق المساهمين.(1)

القيمة الدفترية للسهم = حقوق الملكية

عدد الأسهم

يرى الباحث أن كلما زادت هذه النسب كان ذلك مؤشراً على نمو المؤسسة وكلما انخفضت زادت خطورة انخفاض نصيب السهم عند تصفية المؤسسة

المعايير المالية:

أن النسب التي تم تحديدها سابقاً تعرف بالمؤشرات المالية وهي لا تكفي وحدها لتقويم نشاط المؤسسة والحكم عليها لأنها للقياس وليس للتقويم ومن ثم لا بد من استخدام أوزان لمعايرة هذه النسب وهذه الأوزان عرفت بالمعايير المالية وتتمثل في الآتي:

1-المعايير المطلقة: تعرف أيضاً بالمعايير المهنية وتقوم على تقدير حكمي

للمستوى الذي يجب أن تكون عليه المؤشرات المالية.

2-المعايير التاريخية: المعايير التاريخية هي المؤشرات المالية لسنة أو سنوات

سابقة للمؤسسة يتم استخدامها كمقاييس وذلك عن طريق مقارنتها بالمؤشرات

نفسها للسنة الحالية لمعرفة إتجاه الأداء المالي الذي تشير إليه هذه المؤشرات (2)

3-معايير الموازنة: بعض المؤسسات تضع مؤشرات تخطيطية في بداية الفترة

كجزء من السياسة العامة وتخطط للوصول إليه في ضوء إمكانياتها المادية

والبشرية المتاحة، وهذه المؤشرات يمكن استخدامها كمرجعية للحكم على الأداء

الفعلي للمنشأة.

4-معيير الصناعة: هي الوسط الحسابي لأي من المؤشرات المالية الخاصة

بالشركات الأعضاء في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة موضوع التقييم، أو أي

مؤشرات مالية لشركة من نفس الصناعة تشترك مع الشركة المستهدفة لأغراض

(1) محمود كمال مهدي، الإجراءات التحليلية في التدقيق، (بغداد: جامعة بغداد، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، 2001م)، د

ص

(2) د. عبدالرحمن البكري منصور أمبدي، الأسواق المالية وأدوات التمويل- مدخل إلى الإدارة المالية الحديثة، ط3، (الخرطوم:

شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2012م)، ص ص199-200

التقييم في بعض الخصائص كالحجم والعمر والسياسات المحاسبية. بحيث تستخدم هذه المعايير عن طريق المقارنة كأساس لتقييم الأداء المالي للشركات الأعضاء في هذه الصناعة.(1)

- يتضح للباحث مما سبق أن المعايير المالية لتقييم المؤسسات تتمثل في الأتي:
1. المعايير المطلقة: وهي تلك المعايير (المقاييس) التي تعتمد على الحكم الشخصي، كمؤشر في تقييم أداء المؤسسات.
 2. المعايير التاريخية: وهي تلك المعايير (المقاييس) التي تعتمد على المؤشرات التاريخية للمؤسسة، كمؤشر في تقييم أداء المؤسسة للفترة الجارية من خلال المقارنة بينهما.
 3. معايير الموازنة: وهي تلك المعايير (المقاييس) التي تعتمد على مؤشرات الموازنات التخطيطية (التقديرية) التي تضعها المؤسسة، كمؤشر في تقييم أداء المؤسسة من خلال المقارنة بينهما.
 4. معايير الصناعة: وهي تلك المعايير (المقاييس) التي تعتمد على مؤشرات تضعها مجموعة من المؤسسات الأعضاء ذات طبيعة العمل المتشابهة كمتوسط، كمؤشر لتقييم أداء مؤسسة عضو في هذه المجموعة من خلال المقارنة بينهما.

الخاتمة

تحدث هذا المبحث عن الأساليب المستخدمة في المراجعة التحليلية كمؤشرات تحليل مالي سواء كانت وصفية غير كمية كالإستفسارات وغيرها، أو الكمية المتمثلة في مؤشرات التحليل المالي المقارن للقوائم المالية، ومؤشرات التحليل المالي بإستخدام النسب المالية مثل نسب (السيولة، والنشاط، والرافعة المالية أو تحليل المديونية، والربحية بأنواعها، ونسب السوق) والمعايير المستخدمة لتقييم الأداء.

(1) سارة شيباني، دور محافظ الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الإقتصادية - دراسة إستطلاعية لعينة من المراجعين الخارجيين، (الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير منشورة في العلوم التجارية، 2017م)، ص36

الفصل الثاني

الإطار النظري للتنبؤات المالية

يتناول الباحث في هذا الفصل الإطار النظري للتنبؤات المالية، من خلال آراء الكتاب والباحثين ورأيه الشخصي وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنبؤ المالي.

المبحث الثاني: التنبؤ بالتدفقات النقدية والتعثر المالي.

المبحث الاول

مدخل مفاهيمي للتنبؤ المالي

أولاً: التنبؤ:

1) مفهوم التنبؤ:-

عُرف التنبؤ بأنه مجموعة من الإجراءات والطرق الذاتية والموضوعية المصممة أساساً لغرض التوقع بالأحداث المستقبلية المحتملة ومعرفة النتائج التي ستتحقق منها، وبذلك يمكن أن يكون للتنبؤ الدور الكبير من خلال مساعدته في توفير النتائج الضرورية والتي على أساسها تتم عملية التقييم واتخاذ القرار الملائم وبالشكل الذي يقلل من من إمكانية تحقيق الانحراف بين ما هو فعلي ومنتوقع.⁽¹⁾ مؤشر الى مستقبل الأحداث التي سوف تقع.⁽²⁾ هو تقدير كمي للقيم المتوقعة في المستقبل القريب بناءً على ما هو متوفر عليه من معلومات عن الماضي والحاضر.⁽³⁾ أي تقدير الإحتياجات المستقبلية بناءً على البيانات المتعلقة بالماضي.⁽⁴⁾ يقصد به الدراسات المتعلقة بالتقديرات في المستقبل سواء إعتمدت تلك التقديرات على الأسلوب الشخصي أو الأسلوب العلمي.⁽⁵⁾ عملية حساب لما يحتمل أن يحدث ويطلق على الشخص الذي يقوم بعملية التنبؤ بالمتنبئ.⁽⁶⁾ أي بمعنى حساب القيم المستقبلية من خلال فهم الماضي والحالي وذلك بإستخدام الأساليب المناسبة.⁽⁷⁾ عُرف بأنه عملية

-
- (1) زهرة حسن عليوي، محمد عباس نهود، نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي- دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المختلفة، (بغداد: جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 38، العدد130، 2015م)، ص239
- (2) قبلي حسن، التنبؤ العلمي، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، مجلة الحمة للدراسات الفلسفية، المجلد7، العدد2، 2020م)، ص74
- (3) د. عائشة عميش، د. سهام طرشاني، إستخدام منهجية بوكس- جينكيز للتنبؤ بمعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970م-2016م، (الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي، مجلة الإبداع، المجلد9، العدد1، 2019م)، ص488
- (4) Ali, W, H, **Midterm Load Forecasting Analysis For Erbil Governorate Based On Predictive Models**, (Baghdad: Suleiman Polytechnic University, Department Of Electrical Power, ZANCO Journal Of Pure And Applied Sciences, Vo32, No3, 2020), p21
- (5) د. سعيدة رحيش، د. شنوف شعيب، التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستخدام نموذج كيدا وشيروتني- دراسة عينة من الشركات الجزائرية، (الجزائر: جامعة محمد بوقرة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد5، العدد1، 2019م)، ص560
- (6) Collin, S, M, H, **Dictionary Of Accounting**, (London: British Library, Fourth Edition, 2007), P101
- (7) Adnan, K, S, and Others, **Forecasting Monthly Maximum Temperatures In Kerbela Using Seasonal ARIMA Models**, (Baghdad: University Of Kerbela, Department Of Civil Engineering, Journal Of University Of Babylon For Engineering Sciences, Vo27, No2, 2019), P223

تقدير التطور المستقبلي لقيم ظواهر إقتصادية إستناداً على الوضع الراهن والعوامل المؤثرة في تلك الظواهر، ويقدم التنبؤ تقديرات كمية للظواهر ومؤشرات إقتصادية في لحظة محددة أو لمدة زمنية أطول، ولايهدف التنبؤ الى دراسة وتحليل علاقة الارتباط بين تلك الظواهر إنما يهدف الى معرفة التطور المستقبلي.⁽¹⁾ عُرِف بأنه التخمين أو التقدير لمستوى فعالية معينة أو نشاط معين بالإعتماد على البيانات الإقتصادية والأدوات العلمية وحكمة القائم بعملية التنبؤ وخبرته وكفاءته.⁽²⁾ هو إسقاط للماضي والحاضر على المستقبل حيث يلعب دور كبيراً في التخطيط وإتخاذ القرارات المالية.⁽³⁾ بمعنى توقع ما قد يحدث في المستقبل من أحداث وعادة ما يهتم المديرون بنتائج هذه التنبؤات التي قد تؤثر على عملياتهم وقدراتهم.⁽⁴⁾

يستنتج الباحث من مفهوم التنبؤ بأنه:

1. تقديرات كمية بأحداث متوقع حدوثها في المستقبل.
2. يعتمد على البيانات الماضية والحالية كمؤشر للتقدير المستقبلي.
3. يعتمد على أساليب العلمية وأساليب التقدير والحكم الشخصي من خلال الخبرة.
4. يساعد في إتخاذ القرارات الملائمة.
5. يساعد المدراء في إعداد الخطط والدراسات المستقبلية.

يستطيع الباحث مما سبق تعريف التنبؤ بأنه تقدير كمي للقيم المتوقع حدوثها في المستقبل يقوم به شخص يسمى (بالمُتنبئ) بإستخدام الأساليب العلمية أو أساليب الحكم والتقدير الشخصي بناءً على كفاءته وخبرته، وذلك إستناداً علي وقائع الماضي والحاضر لتوفير المعلومة الملائمة والموثق بها لإتخاذ القرار المناسب وإعداد الخطط المستقبلية التي يمكن تعظم القيمة السوقية للمؤسسة.

(1) أ.د راجح بوقرة، أحلام بن النوي، إستخدام سلاسل ماركوف في التنبؤ بالحصصة السوقية للبنوك التجارية- دراسة تطبيقية، (الجزائر: جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد35، العدد1)، ص461

(2) أ.د خيرى خليل سليم الساطوري، م.م بلال محمد أسعد الهيتي، إستخدام نماذج ARIMA في التنبؤ بعرض النقد لدولة قطر، (بغداد: جامعة الأنبار، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد3، العدد5، 2010م).

(3) أ.م.د مهدي صالح عبدالقادر قاسم أغا، م.م روهات زاده، إستخدام نماذج السلسلة الزمنية للتنبؤ عن أسعار أسهم في سوق الأسهم السعودي، (بغداد: الجامعة اللبنانية الفرنسية - أبريل، كلية الإدارة والأقتصاد، مجلة قه لاي زانست العلمية، المجلد2، العدد4، 2017م)، ص89

(4) خربوش مصطفى، إستخدام السلاسل الزمنية للتنبؤ بإشتراكات خدمة الدفع المسبق- دراسة حالة وكالة موبيليس، (الجزائر: جامعة أوبوكر بلقايد- تلمسان، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد3، العدد1)، ص316

(2) أنواع التنبؤ:

يوجد تصنيفات مختلفة للتنبؤ وهي كالاتي:

أ. حسب صيغة التنبؤ:

- i. تنبؤ النقطة: يتمثل في التنبؤ بقيمة واحدة للمتغير موضوع التنبؤ في كل فترة مقبلة، ويتعلق بتحديد قيمة معينة للمتغير موضوع التنبؤ. (1)
- ii. تنبؤ الفترة: يقوم على تحديد المسافة التي سوف يقع على نطاقها قيمة المتغير موضوع التنبؤ.

ب. حسب درجة التحقق:

- i. تنبؤ بعد التحقق: يكون التوقع بالمتغير التابع في فترة متاح عنها بيانات فعلية وهذا مايمكننا من التأكد من صحة التوقعات بعد مقارنتها بالبيانات الفعلية.
- ii. تنبؤ قبل التحقق: هنا نتوقع قيم المتغير التابع في فترات مستقبلية لا تتاح عنها بيانات خاصة بالمتغير المستقل.

ت. حسب درجة التأكد:

- i. تنبؤ غير مشروط: يكون مبنياً على تحقق أوضاع معينة، ويتم التنبؤ بقيم المتغير التابع بناءً على معلومات فعلية عن المتغير المستقل.
- ii. تنبؤ مشروط: في هذه الحالة يتم التنبؤ بالمتغير التابع على أساس أن أحد المتغير المستقل لا يكون معلوم، ومن ثم دقة التنبؤ بالمتغير التابع تكون مشروطة بمدى دقة القيم المفترضة للمتغير المستقل.

ث. حسب درجة الشمول: ويعني عدد المعادلات المكونة للنموذج، وفيه قد يتم التنبؤ باستخدام إما نموذج مكون من معادلة واحدة أو باستخدام نموذج مكون من عدة معادلات.

(1) خواني ليلي، التنبؤ بالطلب على خدمات قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر بإستعمال نموذج الإنحدار ذات المتجه (var)، (الجزائر: جامعة أوبوكر بلقايد، مجلة جامعة الجزائر، المجلد34، العدد1، 2020م)، ص511

ج. حسب أسلوب الكمي التنبؤ:

- i. التنبؤ القياسي: يعتمد التنبؤ القياسي على نماذج الإنحدار بين المتغير التابع والمتغير المستقل أو عدد من المتغيرات المستقلة، هذا النوع يساعد على التنبؤ العلمي ويقدم تفسيراً للتغيرات التي تحدث في المتغير التابع. (1)
- ii. تنبؤ السلاسل الزمنية: هذا النوع من التنبؤ يعتمد على القيم الماضية للتنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغير ما، دون تقديم تفسير للتغير في المتغير التابع.

ح. حسب الفترة الزمنية:

- i. تنبؤ طويل المدى: يغطي هذا النوع من التنبؤ في العادة ثلاث سنوات فأكثر. (2)
- ii. تنبؤ متوسط المدى: يمتد هذا النوع من التنبؤ من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات. (3)
- iii. تنبؤ قصير المدى: يكون في الغالب أقل من ثلاثة أشهر.

يتضح للباحث مما سبق أن تصنيفات التنبؤ تتمثل في الآتي:

1. معيار صيغة التنبؤ: وفقاً لهذا المعيار فإنه يتم التنبؤ بقيمة معينة متوقع حدوثها بالمستقبل في فترة زمنية معينة، أو التنبؤ بقيمة معينة متوقع حدوثها بالمستقبل خلال مدى زمني معين.
2. معيار التحقق: وفقاً لهذا المعيار فإنه يتم التنبؤ بإحداث متوقعة في المستقبل نتيجة لبيانات فعلية متاحة للحدث موضوع التنبؤ، أو التنبؤ بإحداث متوقعة في المستقبل نتيجة لبيانات غير متاحة للحدث موضوع التنبؤ.

(1) عبدالمجيد بوساق، فريد برارة، التنبؤ بمعدلات التضخم الفصلية باستخدام السلاسل الزمنية- دراسة حالة الجزائر (1980م-2018م)، (الجزائر: جامعة محمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة آفاق علمية، المجلد12، العدد3، 2020م)، ص423

(2) D. Adel, M, D, **Short Term Load Forecasting Based Artificial Neural Network**, (Baghdad: Masan University, Department Of Electrical Engineering, Journal Electrical And Electronic Engineering, Vo10, No1, 2014), p42

(3) Hanan, A, R. Wissam, H, A, **Estimation Load Forecasting Based On The Intelligent Systems**, (Baghdad: technology University, Department Of Electrical Engineering, Nahrain Journal For Engineering Sciences, Vo21, No2, 2018), p28

3. معيار التأكد (الشرط): وفقاً لهذا المعيار فإنه يتم التنبؤ بإحداث متوقعة للحدث موضوع التنبؤ اعتماداً على بيانات فعلية عن المتغير المستقل، أو التنبؤ بإحداث متوقعة للحدث موضوع التنبؤ اعتماداً على دقة البيانات المفترضة عن المتغير المستقل.

4. معيار الشمول: قد يكون التنبؤ باستخدام معادلة واحدة أو عدة معادلات للنموذج.

5. معيار الأسلوب الكمي: وفقاً لهذا المعيار فإنه يتم التنبؤ باستخدام أساليب كمية تقدم تفسيراً للحدث موضوع التنبؤ (أسلوب الأنحدار)، أو التنبؤ باستخدام أساليب كمية لاتقدم تفسير للحدث موضوع التنبؤ (السلاسل الزمنية).

6. معيار القيد الزمني: وفقاً لهذا المعيار فإن التنبؤ قد يكون طويل المدى يغطي أكثر من ثلاثة سنوات، أو متوسط المدى يغطي أكثر من سنة وأقل من ثلاثة سنوات، أو قصير المدى يغطي سنة أو أقل من سنة.

(3) خطوات التنبؤ:-

تتمثل الخطوات الأساسية للتنبؤ في الآتي:-

أ. يجب تحديد الغرض من التنبؤ وتحديد عوامل استخدامه، مثل درجة الدقة المطلوبة والتفاصيل المختلفة.⁽¹⁾

ب. يجب وضع أفقاً زمنياً، وهذا يحدث عادة بعد تحديد الغرض من التنبؤ.

ت. يجب تحديد أسلوب التنبؤ، قد تعتمد التقنية المختارة على الغرض من التنبؤ والأفق الزمني المطلوب والتكلفة المسموح بها.⁽²⁾

ث. يجب تجميع البيانات، حيث أنه قد يخضع مقدار ونوع البيانات المطلوبة للغرض من التنبؤ وأي اعتبارات تتعلق بالتكلفة وذلك عبر الخطوات التالية⁽³⁾

(1) Alamitos, L, **Financial Forecasting Tools And Applications**, (California: Delta Publishing Company, 2008), P2

(2) إبتسام مهران ، مقال منشور بمجلة المرسال، 2020م، قسم المال والأعمال عبر الموقع الإلكتروني <http://www. AlmrSal.com>

(3) Hill, A, Orrebrant, R, **Increasing Sales Forecast Accuracy With Technique Adoption In The Forecasting Process**, (Stockholm: Yunkoping University, Bachelor Thesis Industrial Engineering And Management Logistics And Management, 2014), P18

1. تحديد المعلومة المطلوب جمعها.
2. تحديد الشخص المسؤول عن التنبؤ وتحديد الأدوار التي ينبغي تصميمها.
3. جمع المعلومات باستخدام مصادر مختلفة.
- ج. القيام بالتنبؤ ومراقبة التوقعات لكي يتم التقييم بشكل جيد والتعديل إذا لزم الأمر.
يتضح للباحث مما سبق أن خطوات التنبؤ تتمثل في الآتي:
 1. تحديد الهدف المراد تحقيقه من عملية التنبؤ.
 2. وضع جدول زمني للتنبؤ: وهذا يعتمد على الهدف من التنبؤ هل الهدف طويل المدى أم قصير المدى أم متوسط
 3. تحديد الأسلوب المناسب سواء ان أسلوب من الأساليب العلمية أو من أساليب الحكم والتقدير الشخصي التي تعتمد على الكفاءة والخبرة
 4. جمع البيانات المناسبة للغرض من التنبؤ.
 5. القيام بعملية التنبؤ.
 6. متابعة الإنحرافات بين المتوقع والفعلي.
 7. التقييم والمعالجة.

4) العلاقة بين التنبؤ والتخطيط:-

- تتمثل الخلافات الرئيسية بين التنبؤ والتخطيط في الآتي:
- 1- يعني التنبؤ الى تقدير الأداء المستقبلي للمؤسسة مع مراعاة الأداء والحقائق الماضية والحالية، بينما التخطيط هو عملية التطلع للأمام وتقديم المسار المستقبلي للمؤسسة.(1)
 - 2- يعتمد التنبؤ على المفاهيم والإفتراسات التي تنطوي على درجة معينة من التخمين وبالتالي لا يمكن إزالة إمكانية الخطأ بالكامل، بينما يعتمد التخطيط على المعلومات والتنبؤات والأهداف ذات الصلة.
 - 3- يهتم التنبؤ بتقدير الحدث أو الإتجاه المستقبلي، بينما التخطيط يهتم بتقييم الأداء المستقبلي.

(1) <http://www.ar.Gadget-info.Com/difference-between-Forecasting>

4- يأخذ التنبؤ في الإعتبار الحقائق المتعلقة بالأداء الماضي والحاضر، بينما التخطيط يأخذ في الإعتبار الحقائق الماضية والحالية بالإضافة الى التنبؤات لتحديد مسار العمل المستقبلي.

5- يتم تنفيذ التنبؤ من قبل مستويات مختلفة من المديرين وفي بعض الأحيان يتم توظيف الخبراء مثل الإحصائيين والمحللين الماليين، بينما التخطيط ينفذ من قبل كبار المديرين.

يتضح للباحث مما سبق أن الخلافات بين التنبؤ والتخطيط تتمثل في الآتي:

1. يقصد بالتنبؤ تقدير كمي لقيم متوقع حدوثها في المستقبل، بينما التخطيط تحديد الإتجاه المستقبلي الذي تسير عليه المؤسسة.

2. يعتمد التنبؤ على الإفتراضات أي التخمين والتكهن، بينما التخطيط يعتمد الحقائق الواقعية وليست التقدير الشخصي.

3. الشخص المسؤول عن عملية التنبؤ قد يكون من مستويات مختلفة من المدراء أو خبراء ماليين أو إقتصاديين، بينما التخطيط من خبراء المدراء فقط.

(5) نماذج التنبؤ:

لا يمكن القول بأن هناك نموذج فعال في التنبؤ إلا إذا حقق مجموعة من الشروط وهي تتمثل في الدقة، والثقة، وجودة التكلفة، توفير البيانات اللازمة في الوقت المحدد لجمع البيانات، وتتمثل النماذج التي تستخدم في عملية التنبؤ في الآتي: (1)

أ. النماذج النوعية (الوصفية):

تعتمد هذه النماذج على الخبرة ورأي الأفراد داخل وخارج المؤسسة وحسب المستوى الهرمي للقرارات ومنها:

أ. الحدس والخبرة: تعتبر من الأساليب الوصفية الأكثر شيوعاً بعملية التنبؤ والمتعلقة بالقرارات اليومية لأنها سريعة النتائج ومدى الإستجابة عالٍ.

المزايا: إنخفاض تكلفة القيام بعملية التنبؤ، والقرارات مرنة.

(1) فريدة بوغازي، وآخرون، فعالية إستخدام التنبؤ في الجهاز الإداري، (الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية علوم التسيير والعلوم الإقتصادية، قسم علوم التسيير، الملتقى الوطني السادس حول إستخدام التقنيات الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية).

العيوب: وجود تحيز شخصي في عملية التنبؤ، والتنبؤ بإتخاذ قرار معين.

ii. طريقة دلفي: أساس هذه الطريقة هو إشتراك عدد معين من الخبراء في

عملية التنبؤ بظاهرة معينة وذلك عن طريق مراسلة تتم بالمراحل التالية:⁽¹⁾

➤ يتم إختيار شخص يكون مسؤول عن مهمة القيام بعملية التنبؤ ويسمى بالمنسق حيث يتميز بدرجة عالية من الخبرة والمعرفة بالظاهرة محل التنبؤ.

➤ يقوم المنسق بإرسال إستفسارات الى الخبراء في صورة قائمة أسئلة لإبداء الرأي حول الظاهرة محل التنبؤ.

➤ عند وصول الإجابات التحريرية من قبل الخبراء يقوم المنسق بدراسة لكل المراسلات وتبويب الإجابات، ثم إرسال إستفسارات مرة أخرى وتزويدهم بالمعلومات المتجددة والمستوحاة من قبل بعض الخبراء المشاركين في عملية التنبؤ، ثم يطلب منهم إبداء الرأي حول الظاهرة مجدداً مع توضيح المبررات.

➤ يتم تكرار الخطوة السابقة عدة مرات حتى يتم التوصل الى درجة كبيرة من الإتفاق في تقديرات الخبراء حول الظاهرة موضوع التنبؤ.

المزايا:

➤ إنخفاض التكلفة المادية نتيجة تبادل الآراء عن طريق المراسلة.

➤ الإنفراد والحيادية وعدم التأثير نتيجة لعدم الإجتماع.

➤ تساهم في الإستفادة من آراء مجموعة كبيرة من الخبراء المختصين.

ومن عيوبها: أنها تستغرق فترة زمنية طويلة في عملية إتخاذ القرارات.

iii. أسلوب لجنة الخبراء: تعتمد هذه الطريقة على إعلان إجتماع رسمي بين

عدد معين من الخبراء شخصياً لتقدير ظاهرة معينة وفقاً لمايلي:

➤ يتم إختيار شخص من قبل المنظمة ليقوم بدور المنسق ويكون على درجة عالية من الخبرة والمعرفة بالموضوع محل التنبؤ.

➤ يقوم المنسق بتوجيه دعوة للإجتماع لعدد معين من المختصين والخبراء في هذا المجال.

(1) شعبية غات، مقال منشور بمجلة رابسا الإلكترونية، 2013م، عبر الموقع الإلكتروني <http://www.Rabsamag.com>

➤ بداية الإجتماع يتم الإعلان عن كتابة الإستفسار عن الظاهرة موضوع التنبؤ على لوحة مخصصة لهذا الغرض.

➤ بعد كتابة كل الأفكار على اللوحة تبدأ عملية المناقشة.

➤ تتم فيما بعد إجراء عملية التصويت والإختيار السري للفكرة الرئيسية التي تدعم الموضوع المتوقع أي يتم إتخاذ القرار حول الظاهرة محل التنبؤ.

المزايا: الإستفادة من آراء مجموعة كبيرة من الخبراء، وإتخاذ القرار خلال فترة زمنية قصيرة جداً، أي عند نهاية الإجتماع.

أما عيوبها: إرتفاع التكلفة المادية نتيجة لحضور خبراء من أماكن مختلفة.
ب. النماذج الكمية:

تعتمد الأساليب الكمية على إستخدام النماذج الرياضية والطرق الإحصائية في تحليل المتغيرات الخاصة بالمؤسسة منها:

i. طريقة المتوسط البسيط: يتم حساب الوسط الحسابي للمتغير موضوع التنبؤ لفترات زمنية سابقة، ثم يستخدم هذا المتوسط للتنبؤ بالفترة الزمنية اللاحقة وهو من أبسط الطرق.(1)

ii. طريقة المتوسطات المتحركة البسيطة: وهي أكثر النماذج إستخداماً، حيث تستخدم عند التنبؤ بقيمة متغير ما لفترة زمنية، فهي عبارة عن سلسلة من الأوساط الحسابية لعدد محدود من البيانات الزمنية، وهي سهلة التطبيق ولكن من عيوبها تأخذ كل المشاهدات بنفس الوزن.

iii. طريقة المتوسطات المتحركة المرجحة: هذه الطريقة تعطي لكل مشاهدة تاريخية وزن معين في السلسلة الزمنية للتخلص من عيوب الطريقة السابقة، حيث الوزن يترجم بمعامل الترجيح بإعتبار أن السلسلة تتأثر بتقلبات حادة خلال فترة زمنية معينة، وتعرف على أنها الوسط الذي يتم تعديله بشكل

(1) <http://www.Wikipedia.com>

مستمر مع مرور الفترات الزمنية عن طريق تغيير الأرقام التي يحسب على أساسه.(1)

iv. طريقة التمهيد الآسي: أن الطريقة السابقة تتطلب وجود بيانات خاصة بالمتغير لفترتين على الأقل لكي تتم عملية التنبؤ ، بينما هذه الطريقة تستبعد عيوب الطريقة السابقة حيث تعتمد هذه الطريقة على تمهيد البيانات كمرحلة أولى وإستخدامها في التنبؤ كمرحلة ثانية وذلك إما بإستخدام طريقة التمهيد الآسي البسيط (الاحادي) الذي يتعامل مع سلاسل زمنية تحوي على مركبة عشوائية ولاتحوي على إتجاه عام أو بطريقة التمهيد الآسي الذي يتعامل مع سلاسل زمنية تحوي على مركبة عشوائية وإتجاه عام، وتتميز بسهولة حسابها وأنها تعطي تنبؤات دقيقة خلال الأجل القصير.(2)

v. طريقة تحليل الإنحدار الخطي: يعتمد هذا الأسلوب على تحديد المتغيرات الأخرى التي ترتبط بعلاقة سببية بالظاهرة محل التنبؤ ومن ثم يتم إستخدام النماذج الخاصة بالإنحدار لمعرفة الإتجاه العام للسلسلة الزمنية الخاصة بالظاهرة محل التنبؤ، ومن ثم يتم التوقع مستقبلاً بإمتداد خط الإنحدار والهدف منها توضيح العلاقة بين متغيرين فقط أحدهما مستقل والآخر تابع.(3)

vi. طريقة تحليل السلاسل الزمنية: أن طريقة الإنحدار الخطي غير كافية في إظهار بعض الآثار النوعية الخارجية مثل التذبذبات الموسمية أو الفصلية والتي قد يكون لها دور في تفسير قيمة المشاهدات، ومن ثم يجب إستخدام نموذج السلاسل الزمنية لتحليل البيانات بنوعها الثابتة أو المنتظمة التي تكون فيها البيانات متوازنة عبر فترات زمنية حول وسط معين حيث يأخذ الإتجاه العام خط مستقيم بالزيادة أو النقصان، وغير الثابتة أو غير منتظمة

(1) د. عماد الدين شرابي، أحلام مقراني، التنبؤ بالمبيعات بإستخدام منهجية بوكس جينكيز - دراسة حالة شركة صافيلي، (الجزائر: جامعة قسنطينة، مجلة العلوم الأنسانية، العدد43، 2015م)، ص244

(2) حسين فرج الحويج، التنبؤ بمعدلات التضخم في الإقتصاد الليبي بإستخدام طرق التمهيد الآسي، (طرابلس: جامعة المرقب، كلية الإقتصاد والتجارة، قسم الإقتصاد، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد12، العدد1، 2021م)، ص5

(3) د. سمير مصطفى شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، (الرياض: جامعة الملك عبدالعزيز، كلية العلوم، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبدالعزيز، ط1، 2005م)، ص17

أو العشوائية وهي التغيرات المفاجئة الناتجة عن الزلازل والبراكين، عبر تحليل البيانات التي أُخذت عن الظاهرة موضوع التنبؤ.⁽¹⁾

يتضح للباحث مما سبق أن نماذج التنبؤ تتمثل في الآتي:

1. نماذج وصفية:

تعتمد هذه النماذج على الحكم والتقدير الشخصي بناءً على الخبرة والكفاءة المهنية مثل: دلفي ولجنة الخبراء، فهي تمتاز بالبساطة وعدم التعقيد ولكن يعاب عليها أنها عرضة للتحيز الشخصي في عملية التنبؤ.

2. نماذج كمية:

تعتمد هذه النماذج على المعادلات الرياضية والإحصائية مثل المتوسطات الحسابية والإنحدار وتحليل السلاسل الزمنية وغيرها، فهي تمتاز بالدقة وعدم التحيز ولكن يعاب عليها بالصعوبة والتعقيد وارتفاع تكاليفها مقارنة بالأساليب الوصفية.

ثانياً: التنبؤ المالي:

1) مفهوم التنبؤ المالي:-

عُرف التنبؤ المالي بأنه تقدير مسبق للوضع المالي، أو نتيجة نشاط أو التدفقات النقدية أو أي نشاط مالي لوحدة إقتصادية معينة ولمدة زمنية محددة في المستقبل بناءً على بياناتها التاريخية والأحداث السابقة، مع دراسة الظروف المحيطة بها والمحتملة الحدوث في المستقبل، وإعداد تلك البيانات لتستخدم كمدخلات للبرامج أو الأساليب المستخدمة في التنبؤ.⁽²⁾ بمعنى تقدير أوجه أنشطة وفعاليات المؤسسة سوا كان الأمر يتعلق بالإنتاج أو تقدير الميزانية النقدية العامة، وبالتالي يمكن إعتبره حلقة وصل بين المؤسسة والظروف المحيطة بها إقتصادية كانت أو تكنولوجية أو

(1) عاشور بدار، أليات المفاضلة بين النماذج في التنبؤ بحجم المبيعات- الإختيار بين نموذج الإنحدار ونموذج السلاسل الزمنية في التنبؤ- دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة بالمسيلة، (الجزائر: مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد13، 2013م)، ص207

(2) عباس حميد يحيى التميمي، عمار لؤي عبدالرازق، التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بإستخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي- بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية للسنوات 2008م- 2013م، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد21، العدد84، 2015م)، ص397

اجتماعية لا يمكن تجاهلها للنجاح في تحقيق الأهداف.(1)مجموعة من التقديرات والنتائج المتعلقة بالمستقبل والتي يتم إعدادها بناءً على أسس علمية وأساليب رياضية وإحصائية وباستخدام بيانات مالية تاريخية سابقة للوصول إلى معلومات مستقبلية بهدف المساعدة في مواجهة الظاهرة والاحداث والنتائج المالية المستقبلية،(2)وتفيد عملية التنبؤ في تقدير الاحتياجات المالية للوحدات الاقتصادية قصيرة وطويلة الاجل لتلبية متطلباتها الحالية والمستقبلية.(3) المساهمة في تحديد المهام الخاصة بالوظائف الأخرى للمؤسسة وضمان إستمرارها (تحديد جدول الإنتاج، تحديد حجم المخزون وبرامج التخزين، تحديد مشتريات المواد الخام،). (4)هو عبارة عن أرقام ستظهر بالمستقبل بشكل تقريبي أو جازم وفق أسس علمية وحسابات منطقية مسؤول منها المحللين الماليين والأدارة المالية بإستخدام الأساليب التي تتناسب القرار والهدف.(5)

يستنتج الباحث من مفهوم التنبؤ المالي بأنه:

1. تقدير كمي متوقع لنتيجة نشاط مالي أو مركز مالي للمؤسسة أو تدفق نقدي خلال فترة زمنية معينة في المستقبل بالإعتماد على وقائع الماضي.
2. تقدير خطط كمية متوقع حدوثها في المستقبل لنشاط المؤسسة إبتداءً من مبيعات و جدول الإنتاج الى إعداد الموازنة النقدية.

يستطيع الباحث مما سبق تعريف التنبؤ المالي بأنه تقدير كمي لنتيجة المعاملات الاقتصادية للمنشأة ومركزها المالي والتدفقات النقدية المتوقعة، بالإضافة

(1) طويطي مصطفى، مجدوب خيرة، التنبؤ بالطلب على بطاقة الدفع البنكية باستخدام منهج جنكيز، (الجزائر: المركز الجامعي عين تيموشنت، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، مجلة المصارف، المجلد16، 2014م)، ص70

(2) زهراء صالح الخياط، إستخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بفشل المصارف- دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأهلية في محافظة نينوى، (بغداد، كلية الحداثة الجامعة، قسم إدارة الأعمال، مجلة تنمية الرافدين، المجلد36، العدد115، 2014)، ص14

(3) د. نواف عابد، إستخدام نموذج شيروتي للتنبؤ بتعثر الوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين، (غزة: جامعة الأزهر، كلية الدراسات المتوسطة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد23، العدد2، 2020م)، ص959

(4) سهيلة عتروس، جمال خنشور، التنبؤ بالمبيعات بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة- دراسة مقارنة بإستخدام طريقتي التمهيد الأساسي الثلاثي وجنكيز في التنبؤ بالمبيعات، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة رؤى اقتصادية، العدد9، 2015م)، ص191

(5) <https://www.Specialties.Bay.com/ar/specialties/q/125832>

الى وضع خطط كمية تساعد المنشأة في متابعة وتقييم الإنحرافات عن الأداء الفعلي تحسباً لحدوث فشل أو أزمة مالية مستقبلاً وإتخاذ القرارات الملائمة من قبل الإدارة.

(2) أهمية التنبؤ المالي:-

ترجع أهمية التنبؤ المالي لكونه أداة هامة تمكن من مساعدة متخذي القرارات الاقتصادية في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية أو التمويلية بشكل مناسب وسليم، إضافة الى أن التنبؤ المالي يساعد في تخفيض درجة عدم التأكد ويعمل على تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بالمستقبل.⁽¹⁾

وتتجلى أهمية التنبؤ بشكل واضح في أهمية المعلومات المحاسبية المستقبلية المتوقعة من عملية التنبؤ وتتمثل في الآتي:

أ. تحتاج معظم قرارات الإستثمار إلى معرفة المستثمر مسبقاً بحجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والعوائد المتوقعة من عملية الإستثمار، وأثر العوامل الاقتصادية على تحقيق العائد مستقبلاً.

ب. تحتاج قرارات إدارة المحافظ الإستثمارية إلى دراسة مستقبلية لكل نوع من أنواع الإستثمار والعوائد المتوقعة والمرتبطة بها، ودرجة المخاطرة التي قد تترتب على هذا النوع من الإستثمار خاصة في ظروف عدم التأكد.

ت. تحتاج إدارة المشروعات إلى التنبؤ بالضرائب المتوقع دفعها أو المتوقع تحصيلها وأثر ذلك على التدفقات النقدية الداخلة أوالخارجة،وعلى دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع مقارنة بالمشروعات الأخرى.⁽²⁾

ث. تحتاج قرارات التمويل إلى معلومات مستقبلية عن الأثر المتوقع لكل مصدر من مصادر التمويل على الربحية والسيولة في الأجل الطويل، وعلى مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته المستقبلية.

ج. كما يحتاج المستثمر عند شراء أوبيع الأسهم التنبؤ بالأرباح المتوقعة ونصيب السهم الواحد من هذه الأرباح.

(1) د. ياسر أحمد السيد محمد الجرف، أثر إستخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية- دراسة نظرية وميدانية، (القاهرة: جامعة طنطا، كلية التجارة، قسم المحاسبة، مجلة المحاسبة والمراجعة)، ص365

(2) علاء عبدالحمين صالح، سعود سعد الغزي، التنبؤ بالأرقام المستقبلية بإستخدام الأرقام التاريخية للأرباح والتدفقات النقدية، (بغداد: جامعة البصرة، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم المحاسبة، 2017م)، ص4

ح. يستلزم الإستثمار في رأس المال العامل التنبؤ بكمية المخزون السلعي والتحصيلات من العملاء والنقدية المتاحة لسداد الإلتزامات الجارية. (1)

يتضح للباحث مما سبق أن أهمية التنبؤ المالي تكمن الأتي:

1- توفير المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية المتوقعة من قبل المستثمرين مثل (معرفة التدفقات النقدية المتوقعة للمنشأة والأرباح المتوقعة) وأثر الظروف الإقتصادية على تحقيق هذه التدفقات مستقبلاً.

2- توفير المعلومات الملائمة لإدارة الوحدة الإقتصادية لترشيد قرارات إدارة المحافظ الإستثمارية المتوقعة المتعلقة بإختيار الإستثمار المناسب الذي يمكن أن يحقق عائد أفضل بدرجة مخاطر منخفضة.

3- توفير المعلومات الملائمة لإدارة الوحدة الإقتصادية لترشيد القرارات التمويلية المتوقعة المتعلقة بتحديد نوع التمويل ومدى قدرتها على الوفاء بالإلتزامات الناتجة عن التمويل.

(3) خصائص التنبؤ المالي:

تتمثل خصائص التنبؤ المالي في الأتي:- (2)

أ. يستخدم لتحديد كيفية تخصيص الشركات لميزانيتها لفترة مستقبلية، عكس الميزانية فإنه لا يحلل الفرق بين التوقعات والأداء الفعلي.

ب. يتم تحديثه بانتظام قد يكون شهرياً أو ربع سنوي، وعندما يكون هناك تغيير في العمليات والمخزون وخطة العمل.

ت. قد يكون قصير الأجل أو طويل الأجل أو متوسط.

(4) تبويب التنبؤات المالية:

يمكن تبويب التنبؤات المالية الى مايلي:

أ. حسب العلاقة بين عناصر القوائم المالية:-

(1) محمد يوسف الهباش، إستخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية- دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة والتمويل، 2006م)، ص62

(2) حنين العتوم، مقال منشور بمجلة أنا عربي، 2019م، قسم المال والأعمال عبر الموقع الإلكتروني. <https://www.e.Arabic.com>

أ. **تنبؤ مالي ساكن:** ويقوم على أساس أن العلاقة بين عناصر القوائم المالية ستبقى بدون تغيير من مدة لأخرى. (1)

أ. **تنبؤ مالي ديناميكي:** ويقوم على أساس الأخذ في الحسبان أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تؤثر على نتيجة نشاط المؤسسة في الفترة المقبلة.

ب. **حسب القائم بعملية التنبؤ:-**

أ. **التنبؤ بمعرفة إدارة الوحدة الاقتصادية:** وهذا النوع غالباً يتم لإغراض داخلية عن طريق تحليل نقطة التعادل والموازنات التخطيطية بهدف الرقابة على الموارد المتاحة والتخطيط طويل الأجل.

أ. **التنبؤ بمعرفة المحللين الماليين:** وهذا النوع يتم بناءً على عقد بين الجهات المستفيدة (المستثمرين والدائنين وغيرهم) وبين المحللين الماليين بهدف التحليل المالي للوحدات الاقتصادية التي يرغبون الإستثمار فيها أو لغرض منح الإئتمان.

ت. **حسب الغرض من عملية التنبؤ المالي:-**

ويعتمد هذا النوع على الغرض الأساسي منه قد يكون الهدف هو التنبؤ بالأرباح أو العائد المتوقع والمخاطر المرتبطة به والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، أو التنبؤ بالآزمات والإحتياجات المالية والتعثر والفشل المالي وغيرها من التنبؤات. (2)

ث. **حسب طبيعة عملية التنبؤ المالي:-**

أ. **تنبؤات تاريخية:** يفترض هذا النوع أن ما حدث في الماضي سيستمر في المستقبل. (3)

أ. **تنبؤات إتجاهية:** يفترض هذا النوع أن سلوك الظاهرة قد يكون متجه نحو النمو أو النقصان أو سيستمر في نفس الإتجاه دون تغيير.

(1) أ.م.د. عباس حميد يحي التميمي، مرجع سابق، ص398

(2) محمد يوسف الهباش، مرجع سابق، ص65

(3) أ. م. د. زهرة حسن عليوي، محمد عباس نهود، نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي - دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المختلفة، (بغداد: جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 38، العدد 130، 2015م)، ص240

- iii. **تنبؤات دورية:** يعتمد هذا النوع على البيانات التاريخية الموسمية.
- iv. **تنبؤات إقترانية:** يقوم هذا النوع على أساس الإعتماد على إحصائيات رسمية تصدر من جهات رسمية، وإيجاد رقم قياسي مناسب موحد.
- v. **تنبؤات المقارنة:** يقوم هذا النوع على مقارنة نقطة من الظاهرة بنقطة من الظاهرة المماثلة لها من الظواهر الأخرى.

يتضح للباحث مما سبق أن تصنيفات التنبؤ المالي تتمثل في الآتي:

- 1) حسب العلاقة بين عناصر القوائم المالية: وفقاً لهذا التصنيف قد يكون التنبؤ المالي (ثابت) على أساس أن العلاقة بين عناصر القوائم المالية ثابتة في الفترة المقبلة، أو قد يكون التنبؤ المالي (متغير) على أساس أن العلاقة بين عناصر القوائم المالية تتغير وفقاً للعوامل الإقتصادية والإجتماعية.
- 2) حسب الجهة التي تقوم بعملية التنبؤ المالي: وفقاً لهذا التصنيف قد يكون التنبؤ المالي (داخلي) تقوم به إدارة الوحدة الإقتصادية بإستخدام تحليل التعادل أو الموازنات التقديرية لأغراض داخلية، أو قد يتم التنبؤ المالي من جهة (خارجية) مثل المحللين الماليين بالتعاقد مع الجهات الخارجية المستفيدة لإتخاذ القرارات الإستثمارية أو الإئتمانية.
- 3) حسب الغرض من التنبؤ المالي: وفقاً لهذا التصنيف قد يكون الغرض منه هو التنبؤ بالأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية أو قد يكون الغرض من هو التنبؤ بالتعثر والفشل المالي وغيرها.

5) أساليب التنبؤ المالي:-

ينقسم التنبؤ المالي وفقاً للأساليب الي نوعين هما:

أ: **أساليب التنبؤ المالي طويل الأجل:** وهي أساليب التنبؤ المالي الطبيعي الذي يكون على مدار سنة مالية كاملة، حيث يتم وضع خطة عمل شاملة للأحداث المالية التي تخص نشاط الشركة في السنة المالية ككل، كما يساعد التخطيط المالي طويل الأجل على تطوير خطة الأعمال في المستقبل من خلال إجراء مقارنات تحليلية سنوية،⁽¹⁾ وتتمثل هذه الأساليب في الآتي:

(1) محمد السالم، مقال منشور بمجلة سطور، 2019م، قسم المال والأعمال عبر الموقع الإلكتروني <http://www.Sotor.com>

1. أسلوب النسبة المئوية من المبيعات: حيث يعتبر هذا الأسلوب من أبسط الأساليب وفيه يتم التعبير عن إحتياجات المشروع المالية على أساس النسبة المئوية من المبيعات السنوية، ويعتمد هذا الأسلوب على فصل بنود الميزانية الماضية الى مجموعتين مجموعة لها علاقة مباشرة بالمبيعات وأخرى ليست لها علاقة بالمبيعات، ومن ثم إيجاد العلاقة النسبية للمجموعة التي لها علاقة بالمبيعات بين كل بند مع حجم المبيعات.(1)
2. أسلوب تحليل الإنحدار: وهذا الأسلوب يبدو بديلاً عن أسلوب النسبة المئوية من المبيعات، وفي تقدير الإحتياجات المالية يطلق عليه البعض خريطة التشتت في نظام التنبؤ المالي بالمؤسسة.(2)
3. أسلوب الأنحدار المتعدد: وهو أكثر الأساليب حداثة وتقدم، وذلك لأنه يفترض أن المبيعات تعتمد على مجموعة من المتغيرات، ولكن يتم تحديد الأسلوب الذي يستخدمه المدير المالي حسب الدقة والعائد المالي الذي ينتج عنه لصالح الشركة.(3)
- ب: أسلوب التنبؤ المالي قصير الأجل: وهو عبارة عن الأسلوب الذي يتم فيها أخذ السنة المالية على عدة مراحل ذات زمن قصير نسبياً، فقد تكون فترة التنبؤ المالي شهرية أو ربع سنوية، حيث يعزز التنبؤ المالي قصير الأجل من قدرة المؤسسة على التجاوب مع الظروف والأحداث الإقتصادية التي تغير خطة العمل الموضوعة مسبقاً. ويتمثل هذا الأسلوب في الموازنة النقدية التقديرية: وهي إحدى أدوات التنبؤ المالي المستقبلي والتي تساعد المدير المالي في الموازنة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة التي تحدث خلال فترة زمنية قليلة قد تصل الى شهر أو أقل، والغرض

(1) د. قحطان رحيم وهيب، جمال هداش محمد، التنبؤ المالي وعلاقته بالتخطيط المصرفي - دراسة تطبيقية لعدد من المصارف الأهلية في العراق، (بغداد: جامعة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد5، 2014م)، ص251

(2) <http://www.Vapulus.Com/ar/category/economics>

(3) محمد أبو خليف، مقال منشور بتطبيق موضوع، 2015، قسم المال والأعمال عبر الموقع الإلكتروني. <http://www.Mawdoo.com>

الأساسي منها هو ضمان المؤسسة لإستمرارية عملياتها التشغيلية خلال فترة تخطيط وإعداد هذه الموازنة.(1)

يتضح للباحث مما سبق أن أساليب التنبؤ المالي تتمثل في الآتي:

1. أساليب التنبؤ المالي طويل الأجل: تتمثل في الأساليب التي تستخدم في التنبؤ بالأنشطة المالية المتوقعة التي تغطي سنة مالية كاملة، مثل النسب المالية للمبيعات وتحليل الإنحدار .

2. أساليب التنبؤ المالي قصير الأجل: تتمثل في الأساليب التي تستخدم في التنبؤ بالأنشطة المالية المتوقعة التي قد تكون شهرية أو ربع سنوية، مثل الموازنات التقديرية التي تبدأ بالمبيعات ومروراً بجدول الإنتاج وتنتهي بالموازنات النقدية.

الخاتمة

تحدث هذا المبحث عن مفهوم وأنواع التنبؤ بصورة عامة، والخطوات التي تتم من خلالها عملية التنبؤ، والنماذج المستخدمة في التنبؤ سواء كانت نماذج وصفية تعتمد على الحكم والتقدير الشخصي أو كمية تعتمد على النماذج الإحصائية والمعادلات الرياضية، بالإضافة الى مفهوم وأنواع وخصائص التنبؤ المالي، وأساليبه سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، حيث قام الباحث بدراسة التنبؤ بالتدفقات النقدية والتنبؤ بالتعثر المالي ك(عنصرين من مكونات التنبؤات المالية)، وذلك في المبحث التالي.

(1) محمد كريم قروف، وآخرون، التنبؤ المالي كأداة لتحسين أداء الإدارة المالية بالمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة مطاحن سيدي أرغيس أم البواقي، (الجزائر: جامعة أم البواقي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد5، العدد1، 2020م)، ص146

المبحث الثاني

التنبؤ بالتدفقات النقدية والتعثر المالي

أولاً: التنبؤ بالتدفقات النقدية:

1) مفهوم قائمة التدفقات النقدية:

عُرفت قائمة التدفقات النقدية بأنها قائمة تتضمن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية لإداء كل من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بالوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة لتوفيق وتسوية رصيد النقدية في أول الفترة وآخر الفترة،⁽¹⁾ كما أي بمعنى أنها قائمة تُعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات) والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية من خلال ثلاثة أنشطة (تشغيلية - استثمارية - تمويلية) خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي الى توفيق رصيد النقدية في أول الفترة وآخر الفترة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في مجالات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء وإتخاذ القرارات.⁽²⁾ أيضاً تعتبر قائمة تبين مقبوضات ومدفوعات المنشأة خلال نفس الفترة التي تُعد فيها قائمة الدخل بحيث أنها تحدد النتائج النقدية لكل نشاط مارسته المنشأة خلال الفترة التي يجري تحليلها وتحديد صافي أثر هذه النتائج على الأنشطة ذات الطبيعة المتشابهة.⁽³⁾ تُعد قائمة من القوائم المالية الضرورية التي تفصح عن المصادر التي تأتي منها النقدية وكيفية إنفاقها حيث تمكن المستثمرين والدائنين من إتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة من خلال تفسير المتحصلات والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة.⁽⁴⁾

(1) د. طه الطاهر إبراهيم إسماعيل، د. أحمد سباعي قطب، تحليل ونقد القوائم المالية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة)، ص 56

(2) د. محمد علي وهدان، وآخرون، المحاسبة عن التدفقات النقدية، (القاهرة: جامعة المنوفية، كلية التجارة)، ص 21

(3) د. عادل علي إبراهيم الماحي، أهمية قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ قرارات الإستثمار بالمصارف - دراسة حالة مصرف الراجحي بالرياض، (الرياض: جامعة شقراء، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد 5، العدد 1، 2019م)، ص 40

(4) فاطمة بن شنة، حياة كعبوش، أثر التدفقات النقدية التشغيلية على أسعار الأسهم - دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات المسعرة في بورصة الكويت خلال الفترة 2010-2017م، (الجزائر: جامعة قاصدي مرياح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2020م)، ص 270

يستطيع الباحث مما سبق تعريف قائمة التدفقات النقدية بأنها قائمة من القوائم الأساسية التي تعد بعد قائمة المركز المالي وقائمة الدخل موضحة التغير والتطور الذي حدث في نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي في صورة نقدية سواء كان متحصلات أو مدفوعات نقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية حتي يستطيع مستخدمي القوائم المالية من إتخاذ القرارات المناسبة.

(2) أهمية قائمة التدفقات النقدية:

تتمثل أهمية قائمة التدفقات النقدية في الآتي:

- أ. تقيس مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية مستقبلية. (1)
- ب. تقيس مدى كفاية السيولة على الوفاء بالتزامات المؤسسة نحو الدائنين والمستثمرين.
- ت. إبراز درجة السيولة والمرونة المالية لدى المؤسسة. (2)
- ث. توفر مؤشر جيد على صدق ربحية المنشأة.
- ج. مكمل لقائمة المركز المالي والدخل في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المشروع. (3)
- ح. توفير معلومات عن مقدرة المنشأة على تحقيق تدفقات نقدية إستثمارية ملائمة وسداد التوزيعات والفوائد.
- خ. تساعد في توفير معلومات إضافية عن أصول وخصوم وحقوق الملكية للمؤسسة. (4)
- د. توفر معلومات مفيدة بشأن الهيكل المالي للمؤسسة شامل السيولة والقدرة على السداد وتوفير التدفقات النقدية تي يمكن التكيف مع الظروف والفرص.

(1) كيموش بلال، مدى قدرة المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل على تفسير التدفقات النقدية الجارية والمستقبلية في الشركات الجزائرية، (الجزائر: جامعة 20 أوت 1955: مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 5، العدد 1، 2019م)، ص 966

(2) د. عزة الأزهر، سالم محمد دينوري، قائمة التدفقات النقدية الوجه الآخر للوضع المالية، (الجزائر: جامعة الوادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة رؤى الإقتصادية، العدد 5، 2013م)، ص 30

(3) د. شريط صلاح الدين، د. حفاصة أمينة، دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية إتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي (7)، (الجزائر: جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، المجلد 4، العدد 1، 2019م)، ص 81

(4) د. بروال بومدين، أهمية إعتدال المعيار المحاسبي الدولي السابع في إدارة التدفقات النقدية للمؤسسة الإقتصادية - دراسة حالة لمدينة الأوراس 2015-2016، (الجزائر: جامعة باتنة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 1، 2018م)، ص 41

ذ. تساعد معلومات التدفقات النقدية في الكشف المبكر لحالات التعثر والفشل المالي.⁽¹⁾

يتضح للباحث مما سبق أن أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية تتمثل في الآتي:
1. توفر معلومات ملائمة عن النشاط الرئيسي لإدارة المنشأة أو مستخدمي القوائم المالية فهي توضح، مقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية مستقبلاً، تساعد متخذ القرار في تقييم مقدرة السيولة النقدية وقدرتها على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت المنشأة بسدادها.

2. توفر معلومات ملائمة عن الأنشطة الإستثمارية لإدارة المنشأة أو مستخدمي القوائم المالية فهي توضح، السياسة الإستثمارية للمنشأة سواء كانت توسيعية ناتجة عن تدفقات نقدية خارجة أو إنكماشية ناتجة عن تدفقات نقدية داخلية.

3. توفر معلومات ملائمة عن الأنشطة التمويلية (الهيكل المالي) لإدارة المنشأة أو مستخدمي القوائم المالية، فهي توضح السياسة التمويلية للمنشأة سواء كانت المنشأة تعتمد على المصادر الداخلية في التمويل مثل حقوق الملكية أو تعتمد على المصادر الخارجية في التمويل مثل الإقتراض.

3 أهداف قائمة التدفقات النقدية:

تتمثل أهداف قائمة التدفقات النقدية في الآتي:

- أ. معرفة المركز النقدي للمؤسسة.⁽²⁾
- ب. تقييم مقدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية.
- ت. تقييم المرونة المالية للمؤسسة.
- ث. تقييم مدى قدرة المؤسسة على مواجهة و سداد إلتزاماتها وقدرتها على توزيع الأرباح.⁽³⁾

(1) آمال أحمد العبودي، توفيق عبد المحسن الخيال، دراسة العلاقة بين نسب التدفقات النقدية والقيمة السوقية للأسهم - دراسة تحليلية عن شركات المساهمة السعودية، (الرياض: جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الإقتصاد والإدارة، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، المجلد 25، العدد 2، 2011م)، ص 147

(2) د. عريف عبدالرازق، سليمان عبدالحكيم، أهمية النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية - دراسة حالة شركة الأسمنت، (الجزائر: المركز الجامعي بركة، معهد الحقوق والعلوم الإقتصادية، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، العدد 4، 2019م)، ص 90

(3) د. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي الأساسي للإستثمار في الأوراق المالية، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 146

ج. تقييم جودة ونوعية أرباح المنشأة.

ح. تقييم أثار التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية والتمويلية على نتيجة نشاط المؤسسة النقدي. (1)

خ. تقييم أسباب الإختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.

د. توفير معلومات عن النقد المستلم والمدفوع خلال الفترة المالية.

يتضح للباحث مما سبق أن أهداف إعداد قائمة التدفقات النقدية تتمثل في الآتي:

1. توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية لقياس المركز

النقدي للمنشأة ومدى إمكانية التنبؤ بتحقيق تدفقات نقدية مستقبلاً .

2. توفير معلومات عن مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالإلتزامات المستقبلية من نشاطها التشغيلي.

3. توفير معلومات عن التغيرات التي حدثت في أصول المنشأة وهيكلها المالي وأثرها على التدفقات النقدية.

4) تبويب التدفقات النقدية:

أوصى معيار المحاسبة الدولي السابع بضرورة تبويب التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية معينة حسب الأنشطة الى ثلاث مجموعات:

أ. **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** وهي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الأساسية التي تمارسها المؤسسة والتي في تحديد صافي الدخل وتتمثل في: (2)

ا. **التدفقات النقدية الداخلة:** مثل مبيعات السلع والخدمات والفوائد حصص الأرباح المستلمة وأي إيرادات أخرى نقدية غير متعلقة بالأنشطة الإستثمارية والتمويلية.

(1) د. لياس قلاب ذبيح، سايب رامي، أثر قائمة التدفقات النقدية على تفعيل آلية التدقيق الجبائي، (الجزائر: المركز الجامعي سي الحواس بريكة، معهد الحقوق والعلوم الإقتصادية، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، العدد3، 2019م)، ص252

(2) د. منير شاكر محمد، وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، (عمان: مطبعة الطليعة للنشر والتوزيع، 2000م)،

II. التدفقات النقدية الخارجة: مثل مشتريات السلع والخدمات والفوائد والضرائب المدفوعة والمرتببات والأجور وأي مدفوعات أخرى نقدية غير متعلقة بالأنشطة الإستثمارية والتمويلية.

ب. التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية: وهي التدفقات النقدية الناتجة بيع أو شراء موجودات غير متداولة وتتمثل في: (1)

I. التدفقات النقدية الداخلة: مثل بيع الأجهزة والمعدات وغيرها من الموجودات الغير متداولة و الأوراق المالية طويلة بالأجل و وتحصيل فوائد الغروض.

II. التدفقات النقدية الخارجة: مثل شراء الأجهزة والمعدات وغيرها من الموجودات الغير متداولة والإستثمار في الأوراق المالية.

ت. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: وهي التدفقات النقدية المتعلقة بالحصول على تمويل من المالكين والمقضين و سداد القروض وتتمثل في: (2)

I. التدفقات النقدية الداخلة: مثل المتحصلات من إصدار الأسهم والسندات والقروض.

II. التدفقات النقدية الخارجة: مثل توزيع الأرباح و سداد القروض والسندات.

يتضح للباحث مما سبق أن أنشطة قائمة التدفقات النقدية تتمثل في الآتي:

1- نشاط تشغيلي: وهو النشاط الرئيسي لتوليد الإيرادات والذي من أجله أُسست حيث تتمثل التدفقات النقدية الداخلة في المتحصلات النقدية من المبيعات وأي متحصلات أخرى غير مضمنة في النشاط الإستثماري والتمويلي كالإيرادات العرضية، والتدفقات النقدية الخارجة مثل المدفوعات النقدية للموردين وفوائد القروض والضرائب والمرتببات والأجور وغيرها، بالإضافة الى أي مدفوعات أخرى غير مضمنة في النشاط الإستثماري والتمويلي.

2- نشاط إستثماري: وهو يرتبط ببيع وشراء الأصول والأوراق المالية وشراء وبيع الأسهم حيث تتمثل التدفقات النقدية الداخلة في المتحصلات النقدية من بيع

(1) خبراء المجموعة العربية لتدريب والنشر، دراسة الجدوى المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012م)، ص30

(2) أ.د. محمود جمام، أميرة دباش، أثر قائمة التدفقات النقدية على إتخاذ القرارات المالية- دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل، (الجزائر: جامعة أم البواقي، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد4، 2015م)، ص70

الأصول والأوراق المالية والأسهم التي تمتلكها المنشأة في شركات تابعة وعوائد الأسهم، والتدفقات النقدية الخارجة مثل المدفوعات النقدية لشراء الأصول والأوراق المالية والأسهم وغيرها.

3- نشاط تمويلي: وهو يرتبط بتكوين الهيكل المالي للمنشأة حيث تتمثل التدفقات النقدية الداخلة في المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم والسندات والإقراض، والتدفقات النقدية الخارجة مثل المدفوعات النقدية لسداد القروض والسندات وتوزيع الأرباح وغيرها.

5) طرق إعداد التدفقات النقدية:

تتمثل طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية في الآتي:

أ. الطريقة المباشرة: وفقاً لهذه الطريقة يتم التوصل الى صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي عن طريق تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المكونة لعناصر قائمة الدخل كل بند على حدى.⁽¹⁾

ب. الطريقة غير المباشرة: وفقاً لهذه الطريقة يتم التوصل الى صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي عن طريق معالجة صافي الدخل التشغيلي المعد على أساس الإستحقاق.

يتضح للباحث مما سبق أن الطريقة المباشرة تحسب التدفق النقدي لبنود قائمة الدخل كل بند على حدى من خلال التغير الذي حدث في البند بين رصيده في أول المدة ورصيده آخر المدة سواء كان بالزيادة أو بالنقصان، أما الطريقة غير المباشرة تقوم على معالجة صافي الدخل المعد وفقاً لإسناد الإستحقاق من خلال إضافة البنود التي لا تعتبر تدفق نقدي خارج مثل (الإهلاكات والإطفاءات والمخصصات المحتسبة.... الخ) وإستبعاد البنود المدفوعة نقداً، أما بالنسبة للأنشطة الإستثمارية والتمويلية لا يوجد إختلاف بين الطريقتين، إلا أن المعيار الدولي رقم (7) أشار الى أن إستخدام الطريقة الغير مباشرة يُعتبر أسلوباً مقبولاً.

(1) د. صفوان قصي عبد الحليم، سمر منذر عبدالواحد، الألية المقترحة لإعداد كشف التدفقات النقدية المتوقع على وفق النظام المحاسبي الموحد، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد43، 2018م)، ص155-

6) خطوات إعداد التدفقات النقدية:

يعتمد إعداد قائمة التدفقات النقدية المعدة بالطريقة المباشرة أو غير مباشرة على ضرورة توفير المعلومات الآتية:

أ. الميزانية العمومية لعامين متتاليين لبيان التغيرات في أرصدة الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية. (1)

ب. قائمة الدخل لمعرفة المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية.

ت. أي معلومات أخرى يمكن الحصول عليها من دفاتر المنشأة.

وتتمثل الخطوات التي يتم إتباعها لإعداد قائمة التدفقات النقدية في الآتي:

الخطوة الأولى: تحديد صافي التدفق النقدي لكل نشاط من أنشطة المؤسسة وهي الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية. (2)

الخطوة الثانية: تحديد صافي التدفق النقدي للسنة المالية من خلال تجميع صافي التدفقات النقدية للأنشطة السابقة.

الخطوة الثالثة: إضافة صافي التدفق النقدي المجمع في الخطوة السابقة الى رصيد النقدية أول الفترة للوصول الى رصيد النقدية في نهاية الفترة.

ينضح للباحث مما سبق أن خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية تتمثل في الآتي:

1- تحديد طريقة من طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية (المباشرة والغير مباشرة).

2- تحديد صافي التدفقات النقدية (السالبة أو الموجبة) من الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية.

3- تجميع صافي التدفقات النقدية للأنشطة السابقة وإضافتها الى رصيد النقدية أول الفترة.

7) مفهوم التنبؤ بالتدفقات النقدية:

هو محاولة لتقدير وتقييم وضعية السيولة داخل المؤسسة حيث يعد أحد أهم مهام وأدوات تسيير النقدية وذلك لقدرته على التسيير الأمثل لتذبذب السيولة في الأجل

(1) نعيم نمر حسين، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، (عمان: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2016م)، ص 67

(2) د. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط2، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2012م)، ص 124

القصير لضمان كفاية النقدية والحفاظ على إستمرار النشاط، (1) وله ثلاثة أنواع تتمثل في:

- أ. التنبؤ بالسيولة: وهو يساعد في تسيير النقدية في الأجل القصير من خلال تحديد المدفوعات والمقبوضات التي إقترب أجل سدادها أو تحصيلها.
- ب. التنبؤ التشغيلي: وهو يساعد وظيفة التسيير في تحديد إجمالي الإنفاق الأساسي والإستثمارات المطلوبة في مخطط أعمال المؤسسة من خلال مراقبة السيولة والسياسة المالية وتخطيط عملية إسترداد أو الحصول علي القروض.
- ت. التنبؤ الإستراتيجي: وهو يساعد المؤسسة في تقدير إحتياجاتها من الديون طويلة الأجل وحقوق الملكية بناءً على مخططاتها الإستراتيجية.

(8) أهمية التنبؤ بالتدفقات النقدية:

تتمثل أهمية التنبؤ بالتدفقات النقدية في الآتي:

- أ. يساعد المؤسسة في تخطيط أنشطة الإقتراض والإستثمار وتجنب النقص أو الزيادة الكبيرة في الأرصدة النقدية. (2)
- ب. تحقيق عدة أغراض للمؤسسة أهمها إظهار موقف السيولة النقدية المتوقع قبل البدء في تنفيذ المشاريع والخطط وإظهار مدى الحاجة الى المزيد من التمويل.
- ت. يعتبر مؤشر لمدى إمكانية أنشطة التشغيل على توليد تدفقات نقدية مستقبلية موجبة تتضمن إستمرار المؤسسة في الأجل الطويل.

(9) ضوابط التنبؤ بالتدفقات النقدية:

حتى يكون التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية مبنياً على أسس منطقية وبعيداً على الحكم والتقدير الشخصي لابد من الضوابط التالية: (3)

(1) عائشة قويدري، التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بإستخدام المعلومات المحاسبية- دراسة حالة عينة من المؤسسات الإقتصادية في ورقلة للفترة 2013-2016م، (الجزائر: جامعة قاصدي مباح، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة المالية، 2016م)، ص5

(2) أ.د. عمار زيتوني، سميرة عدوان، دراسة تحليلية لنماذج التنبؤ بالتدفقات النقدية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، (الجزائر: جامعة باتنة، مجلة الإقتصاد الصناعي، المجلد3، العدد12، 2017م)، ص243

(3) د. مروان درويش، إستخدام منهجية بوكس- جينكيز للتنبؤ بالتدفقات النقدية في البنوك الفلسطينية- دراسة حالة بنك فلسطين، غزة: جامعة القدس المفتوحة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والإقتصادية، المجلد3، العدد4، 2018م)، ص154

أ. يجب إعداد التنبؤات للتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام المبادئ المحاسبية المتوقع أن تستخدم عندما تتواجد الأحداث والعمليات المرتبطة بالتنبؤ.

ب. عند إعداد المعلومات المستخدمة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية يجب أن تتوفر عناية معقولة من قبل أشخاص مؤهلين علمياً وفنياً في المجالات المختلفة كالتسويق والإستثمار والتمويل وأن تتوفر فيهم الخبرات الفنية في مجال بحوث العمليات والهندسة والمجالات الفنية الأخرى المناسبة.

ت. لكي يتم التأكد من أن عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية تمت بصورة سليمة يجب مراجعة طرق إعداد هذه التنبؤات للتأكد من أنها أعدت طبقاً للمباني المحاسبية والسياسات الإدارية داخل المؤسسة، ولذلك يجب أن تحوز هذه التنبؤات على موافقة المستويات الإدارية حتى يمكن تحقيقها.

ثانياً: التنبؤ بالتعثر المالي:

1) مفهوم التعثر المالي:

عُرف التعثر المالي بأنه إختلال مالي يواجه المؤسسة نتيجة لقصور مواردها وإمكانياتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير وأن هذا الإختلال ناجم عن عدم التوازن بين موارد المؤسسة (الداخلية والخارجية) وبين إلتزاماتها في الأجل القصير التي تستحق السداد،⁽¹⁾ بمعنى عدم قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها عندما تستحق،⁽²⁾ هو حالة عدم قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها تجاه الدائنين في المواعيد المحددة،⁽³⁾ عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع وهو قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد على قيمة الخصوم.⁽⁴⁾

(1) د. رضوان العمار، د. حسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، (دمشق: جامعة تشرين، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 5، 2015م)، ص 134

(2) د. أحمد فارس القيسي، أثر عناصر قائمة التدفقات النقدية وأنماطها في التنبؤ بالتعثر المالي - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، (عمان: جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية المال والأعمال، قسم العلوم المالية والمصرفية، مجلة المنقال للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 6، العدد 1، 2020م)، ص 16

(3) أمل حسن علي محمد عنان، مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تحسين الدقة التنبؤية لنماذج التنبؤ بالتعثر المالي - دراسة إمبريقية، (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، المجلد 39، العدد 1، 2017م)، ص 7

(4) د. علاء الدين جبل، د. خالد فطيني، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات - دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سورية، (دمشق: جامعة الموصل، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تنمية الراءدين، المجلد 31، العدد 95، 2009م)، ص 306

أيضاً عُرف بأنه الحالة التي تكون فيها الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية نتيجة لعدم كفاءة قائمة التدفقات النقدية في مقابلة إحتياجات الشركة عند إستحقاقها،⁽¹⁾ أي بإعتباره حالات العجز التي تواجه الشركة والتي تفقدها القدرة على سداد التزاماتها الحالية في تاريخ إستحقاقها نتيجة لعدم كفاية تدفقاتها من العمليات التشغيلية للوفاء بتلك الإلتزامات.⁽²⁾

أي بأنه مواجهة المنشأة لحالات الركود الإقتصادي مما يؤثر سلباً على قدرتها في سداد التزاماتها ويشير الى تجاوز قيمة إلتزامات الشركة لقيمة أصولها،⁽³⁾ يقصد به زيادة الإلتزامات المستحقة للغير (الخصوم) عن قيمة أصول الشركة بغض النظر عن مستوى السيولة (التدفق النقدي).⁽⁴⁾

يستنتج الباحث من مفهوم التعثر المالي بأنه يعني:

1. التوقف عن سداد الإلتزامات في تاريخ إستحقاقها.
2. عجز في السيولة.
3. إنخفاض العوائد.
4. تحقيق خسائر متتالية.

يستطيع الباحث مما سبق تعريف التعثر المالي بأنه تلك الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير في تاريخ الإستحقاق نتيجة لعدم كفاءة وفعالية المؤسسة في متابعة السيولة وتحقق العائد المناسب من الأنشطة الإستثمارية للمؤسسة التي تم تنفيذها مسبقاً.

(1) هلا بسام عبدالله الغصين، إستخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات - دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في غزة، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، رسالة ماجستير منشورة في إدارة الأعمال، 2004م)، ص22

(2) د. عبدالوهاب نصر علي، العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، (القاهرة: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة- دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في مصر، 2017م)، ص297

(3) أحمد خضر محمود خضر، أثر العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح على إحتمال التعرض لمخاطر التعثر المالي للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية- دراسة تطبيقية، (القاهرة: جامعة بنها، كلية التجارة، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة، 2018م)، ص65

(4) م.د. غالب شاكر بخيت، إستخدام نموذج شيروت للتنبؤ بالفشل المالي- دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، (بغداد: جامعة واسط، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد19، 2015م)

2) أسباب التعثر المالي:

تتمثل أسباب التعثر المالي في الآتي:

أ. أسباب داخلية: وهي الأسباب التي تنشأ من داخل المؤسسة وتتمثل في:

ا. أسباب إدارية: وتتمثل في: (1)

➤ عدم قدرة إدارة المنشأة علي تحقيق الكفاءة والفاعلية في الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية.

➤ عدم وجود إستراتيجية واضحة ومحددة.

➤ عدم تناسب الهيكل التنظيمي وإحتياجات العاملين.

➤ عدم وجود رقابة على التكاليف.

➤ حدوث تجميل في النتائج المالية الممارسة للعملية الإدارية.

ii. أسباب مالية: وتتمثل في: (2)

➤ عدم وجود تناسب بين رأس مال المنشأة والقروض مما يعني عدم سلامة الهيكل التمويلي مما يؤثر سلبياً على نتيجة نشاط المنشأة.

➤ فقدان السيولة والعجز عن الوفاء بالالتزامات المنشأة تجاه الغير.

iii. أسباب تسويقية وبيعية: وتتمثل في: (3)

➤ عدم دقة دراسة الجدوى في تقدير حجم الطلب على المنتجات المنشأة والحصة السوقية.

➤ الفشل في تحقيق حجم المبيعات التقديرية والأرباح المتوقعة.

iv. أسباب فنية: وتتمثل في: (4)

➤ عدم سلامة دراسة الجدوى الفنية.

(1) رقية معلم، أحسن طيار، إستخدام نموذج ألتمان للتنبؤ بالتعثر المالي لشركات قطاع التأمين في الجزائر، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد7، العدد11، 2019م)، ص194

(2) د. ربحان الشريف، وآخرون، الفشل المالي في المؤسسة الإقتصادية- من التشخيص الى التنبؤ بالعلاج، (الجزائر: جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، مؤتمر المخاطر في المؤسسات الإقتصادية، 2012م)، ص4

(3) عباس علوان شريف المرشدي، إستعمال نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق - بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، (بغداد: جامعة الفرات الأوسط التقنية، مجلة جامعة بابل، المجلد26، العدد1، 2018م)، ص261

(4) د. بديسي فهيمة، شيلي وسام، المخاطر المالية وإحتمالات الفشل المالي في المؤسسة، (الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الإقتصادية، 2012م)، ص10

➤ عيوب في المواد الأولية.

➤ استخدام طرق تكنولوجية غير مناسبة أو ذات جودة منخفضة أو غير ملائمة مع قدرات القوة العاملة وبالتالي تؤثر على جودة السلع المنتجة.

ب. أسباب خارجية: وهي الأسباب التي تخرج عن سيطرة المنشأة وتتمثل في:

ا. وجود تضخم على مستوى الإقتصاد مما يؤدي الى إرتفاع أسعار المواد الأولية وبالتالي زيادة التكاليف التي بدورها تؤدي الى نقص الأرباح أو زيادة الخسائر. (1)

ii. وجود تقلبات حادة في أسعار الصرف مما يؤدي الى تصاعد مديونية الشركة المقترضة بصورة تؤدي الى الإختلال بالهيكل التمويلي. (2)

iii. المنافسة الشديدة وتوقعات المستثمرين.

iv. القرارات والسياسات الحكومية التي تؤثر على نشاط الشركة مثل سياسات الضرائب والجمارك. (3)

يتضح للباحث مما سبق أن أسباب التعثر المالي تتمثل في:

1. أسباب داخلية: وهي التي تتمثل في القصور الناتج من الإدارات التنفيذية للمؤسسة مثل ضعف نظام الرقابة الداخلية سواء كان من الجانب الإداري أو المالي، بالإضافة الى عدم الكفاءة في إعداد الخطط التشغيلية للمؤسسة مما يؤدي الى إنخفاض حجم المبيعات وإرتفاع التكاليف والذي بدوره يؤدي الى إنخفاض العوائد وتحقيق خسائر متتالية.

(1) د. غسان سعيد باجليدة، استخدام نموذج ألتمان في التنبؤ بالفشل المالي في القطاع الصناعي السعودي، (الرياض: جامعة حضر موت، كلية العلوم الإدارية، قسم المحاسبة، مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد 3، العدد 1، 2020م)، ص 217

(2) د. عبدالرحمن العايب، أسماء جعفري، حوكمة الشركات كحل للحد من ظاهرة التعثر المالي للشركات العائلية- حالة شركة عائلية جزائرية متعثرة، (الجزائر: جامعة سطيف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الإقتصادية بين المقاربات النظرية والممارسات العملية، 2016م)، 6

(3) د. حسابو أحمد حسابو آدم، مدى استخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي المصرفي- بالتطبيق على فرع البنك الزراعي ولاية النيل الأبيض، (الخرطوم: امعة الإمام المهدي، كلية الإقتصاد، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، العدد 7، 2016م)، ص 217

2. أسباب خارجية: وهي التي تكون خارج إرادة المؤسسة ناتجة عن الظروف الإقتصادية المحيطة بالمؤسسة مثل التضخم، والمنافسة السوقية بالإضافة الى السياسات الحكومية المتعلقة بالتجارة الخارجية أو الداخلية.

3. أسباب طبيعية: وهي تكون ناتجة عن الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين وغيرها.

(3) مراحل التعثر المالي:

يمر التعثر المالي قبل حدوثه بعدة مراحل تتمثل في:

أ. مرحلة ما قبل التعثر: ترتبط هذه المرحلة بالعديد من الظواهر السلبية مثل: (1)

ا. انخفاض حجم الطلب على منتجات المنشأة.

ii. زيادة تكاليف التشغيل.

iii. ضعف كفاءة أساليب الإنتاج أو تقادمها.

iv. انخفاض معدل دوران الأصول.

v. عدم كفاية رأس المال العامل لمواجهة الإستثمارات التي تم إتخاذ قرارها.

ب. مرحلة انخفاض التدفق النقدي: وفي هذه المرحلة تكون المنشأة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة من النقدية المتاحة.

ت. مرحلة العسر المالي المؤقت (الإرتباك المالي): وفي هذه المرحلة تكون المنشأة غير قادرة على الحصول عوامل الإنتاج أو التمويل لمقابلة الإلتزامات الجارية بالرقم من أن مجموع أصولها قد يفوق إلتزاماتها الجارية. (2)

ث. مرحلة العسر المالي الكلي: وفي هذه المرحلة تكون المنشأة في حالة عجز تام عن سداد إلتزاماتها في تاريخ الإستحقاق وبالتالي تدخل في فشل مالي والإفلاس

(1) د. عبدالشكور عبدالرحمن موسى الفراء، أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت - دراسة تحليلية على القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت باستخدام نموذج $Altman - Z score$ ، (الجزائر: جامعة أم البواقي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد7، 2017م)، ص750

(2) م.م. أشتي عبدالستار عبدالغني اليريفكاني، نموذج ألتمان بين النظرية والتطبيق - دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الأهلية للتنبؤ بالفشل المالي، (بغداد: جامعة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد1، العدد37، 2017م)، ص271

ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائياً لإدارتها، أي أن القيمة السوقية لأصولها لا تكفي لمواجهة التزاماتها.(1)

يتضح للباحث مما سبق أن المراحل التي تمر بها المؤسسة الى أن تتعثر هي:

1. ظهور بوادر التعثر المالي: وهي تتمثل في العديد من الظواهر السلبية مثل إنخفاض الطلب على منتجات المؤسسة، وتقادم طرق الإنتاج، وإرتفاع تكاليف التشغيل، وعدم كفاءة إدارة الإستثمار.

2. إنخفاض حجم النقدية لمقابلة الإلتزامات المتداولة.

3. العسر الفني: وهو يعني إنخفاض قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل اللازم لتغطية التزاماتها المستحقة.

4. العسر الحقيقي: وهو يعني عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها القائمة أي أصولها أقل من التزاماتها الجارية.

(4) مفهوم التنبؤ بالتعثر المالي:

هو محاولة تنبؤ بوضع الشركة مستقبلاً من خلال قوائمها المالية ومعرفة مدى إمكانية إستمراريتها والأخطار المحتملة التي تواجهها، وذلك عبر تقدير الإحتياجات المالية لإتمام عمليات المنشأة بناءً على دراسة النسب المالية التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية المنشورة.(2)

(5) أهمية التنبؤ بالتعثر المالي:

تتمثل أهمية التنبؤ بالتعثر المالي في الآتي:

أ. بالنسبة لإدارة المنشأة: التعرف على مؤشرات التنبؤ والتعامل مع أسبابها ومعالجتها قبل أن يؤدي ذلك الى مراحل متطورة قد تصل الى حد الإفلاس.(3)

(1) أ.م.د. رافعة إبراهيم عبدالله الحمداني، التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي Zeta-Kida - دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على عينة من شركات الأعمال المسجلة في سوق الدوحة للأوراق المالية، (بغداد: جامعة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد3، العدد43، 2018م)، ص88

(2) د. عساوي موسى، د. آيت محمد مراد، التنبؤ بالتعثر المالي في مؤسسة عمومية إقتصادية - دراسة حالة مؤسسة أقمصة "جن جن"، (الجزائر: جامعة الجزائر، مجلة المعيار، المجلد9، العدد2، 2018م)، ص276

(3) د. علي مفتاح التائب، وآخرون، أهمية ومحددات إستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الشركات الوطنية في ليبيا - من وجهة نظر الأكاديميين والمختصين، (طرابلس: جامعة سرت، كلية الإقتصاد، مجلة الدراسات الإقتصادية، المجلد2، العدد4، 2019م)،

ب. بالنسبة للمستثمرين: تقويم سلامة إستثماراتهم والمفاضلة بين بدائل الإستثمار والتخلص من من الإستثمارات التي قد تؤدي الى خسائر مالية.

ت. بالنسبة للمقرضين: تقويم سلامة إمكانية إسترداد أموالهم من المؤسسة التي مُنحت القرض. (1)

ث. بالنسبة للمؤسسات المالية والبنوك: مواجهة المخاطر المحتملة حول طلبات الإقتراض قيد الدراسة والقروض المقدمة وإمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشكلات القائمة. (2)

6) بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي:

يُعرض الباحث بعض النماذج المستخدمة في التمييز بين الشركات المتعثرة مالياً والغير متعثرة من خلال عينات إستخدمتها هذه النماذج والتي تتكون من عدد من الشركات المتعثرة مالياً والغير متعثرة مالياً حتى توصلت الى هذه النماذج.

أ. نموذج Altman 1969م

يُعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شهرة بقدرته على التمييز بين الشركات المتعثرة والغير متعثرة، حيث يتكون من خمس نسب مالية تغطي كل منها السيولة والتمويل الذاتي والربحية وسلامة الهيكل المالي، وتتمثل معادلة هذا النموذج في الآتي: (3)

$$Z = X1 + X2 + X3 + X4 + X5 \text{ حيث أن:}$$

Z تعني المؤشر الذي يتم بواسطته التنبؤ

X1 نسبة صافي رأس المال العامل/ إجمالي الأصول

X2 نسبة الأرباح المحنجة/ إجمالي الأصول

X3 نسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/ إجمالي الأصول

(1) ماجدة عبدالمجيد أحمد، هلال يوسف صالح، إستخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية السودانية في الفترة 2012م - 2014م، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد 17، العدد 2، 2016م)، ص 121

(2) أحمد قنبح، بن أوزينة بوحفص، إدارة المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل المالي - دراسة ميدانية لمؤسسة "أن سي أ"، (الجزائر: جامعة غرداية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الإقتصادية بين المقاربات النظرية والممارسات النظرية، 2016م)، ص 7

(3) أ.د. تركي الحمود، أحمد البزور، فعالية نماذج التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة، (عمان: جامعة أريد، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية حول مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، 2010م)، ص 597

X4 نسبة القيمة السوقية للمساهمين/ إجمالي الخصوم

X5 نسبة صافي المبيعات/ إجمالي الأصول

وفقاً لهذا النموذج إذا كانت قيمة Z تساوي أو أكبر من 2.99 فإن المؤسسة قادرة على الإستمرار وغير مهددة بخطر التعثر المالي، أما إذا كانت قيمة Z تساوي أقل من 1.81 فإن ذلك يعني أنها مهددة بخطر التعثر المالي.⁽¹⁾

ب. نموذج Kida 1981م

يُعد من النماذج الحديثة لعملية التنبؤ المالي ويعتمد على أهم خمس متغيرات من النسب المالية إذ يعتمد على أسلوب التحليل التمييزي لتصنيف المشاهدات الى وحدات إقتصادية متعثرة أو غير متعثرة،⁽²⁾ وتتمثل معادلة هذا النموذج في الآتي:

$$Z = X1 + X2 + X3 + X4 + X5 \text{ حيث أن:}$$

Z تعني المؤشر الذي يتم بواسطته التنبؤ

X1 نسبة صافي الربح/ إجمالي الأصول

X2 نسبة إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الإلتزامات

X3 نسبة الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة

X4 نسبة الإيرادات/ إجمالي الأصول

X5 نسبة النقدية/ إجمالي الأصول

وفقاً لهذا النموذج إذا كانت قيمة Z موجبة فإن ذلك مؤشر على أن المؤسسة قادرة على الإستمرار وغير مهددة بخطر التعثر المالي، أما إذا كانت قيمة Z سالبة فإن ذلك يعني أنها مهددة بخطر التعثر المالي.⁽³⁾

(1) م. ثامر مهدي محمد صبري، أهمية إستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تقييم قدرة الشركات على الإستمرار أو فشلها المالي، (بغداد: جامعة بابل، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 3، 2018م)، ص 387

(2) د. عبدالرحمن بن سانية، د. وليد بن شاعة، التنبؤ بالتعثر المالي لبعض المؤسسات العاملة في القطاع الخاص بولاية غرداية- باستخدام التحليل التمييزي، (الجزائر: جامعة غرداية، مجلة رؤى إقتصادية، العدد 12، 2017م)، ص 280

(3) د. محمد فرج الصفراني، وآخرون، إمكانية إستخدام نموذج Kida في التنبؤ بالفشل المالي لشركة الإنماء للإستثمارات المالية القابضة، (طرابلس: جامعة الزاوية، كلية الإقتصاد، مجلة البحوث الأكاديمية العلوم التطبيقية، العدد 16، 2020م)، ص 4

ت. نموذج Sherrod 1987م

يُعد من أحدث نماذج التنبؤ بالتعثر المالي ويعتمد على ستة متغيرات مالية مستغلة بالإضافة الى الأوزان النسبية لمعاملات الوظائف التمييزية المعطاة لهذه المتغيرات،⁽¹⁾ وتتمثل معادلة هذا النموذج في الآتي:

$$Z = X1 + X2 + X3 + X4 + X5 + X6$$

حيث أن:

Z تعني المؤشر الذي يتم بواسطته التنبؤ

X1 نسبة صافي رأس المال العامل/ إجمالي الأصول

X2 نسبة الأصول المتداولة/ إجمالي الأصول

X3 نسبة إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول

X4 نسبة صافي الربح قبل الضرائب/ إجمالي الأصول

X5 نسبة إجمالي الأصول/ إجمالي الخصوم

X6 نسبة إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول الثابتة

وفقاً لهذا النموذج إذا كانت قيمة Z تساوي أو أكبر من 25 فإن ذلك مؤشر على أن المؤسسة قادرة على الإستمرار وغير مهددة بخطر التعثر المالي، أما إذا كانت قيمة Z أقل من 25 فإن ذلك يعني أنها مهددة بخطر التعثر المالي.⁽²⁾

ث. نموذج Zavgren 1985م

يُعتبر هذا النموذج أحد أهم النماذج الحديثة في التنبؤ بالتعثر وال فشل المالي حيث يمتلك قدرة عالية للتنبؤ على مدار خمسة سنوات قادمة،⁽³⁾ وتتمثل معادلة هذا النموذج في الآتي:

$$Z = X1 + X2 + X3 + X4 + X5 + X6 + X7$$

حيث أن:

(1) أ.د. موفق أحمد علي السيدية، م.م. ليلي عبدالكريم محمد الهاشمي، قياس مخاطر التعثر المصرفي باستخدام نموذج Sherrod - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، (بغداد: جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 36، 2016م)، ص 116

(2) د. رافعة إبراهيم الحمداني، د. ياسين طه ياسين، استخدام نموذج Sherrod - للتنبؤ بالفشل المالي دراسة تطبيقية للشركات العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى، (بغداد: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، 2013م)، ص 465

(3) د. شبيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2012م)، ص 253

Z تعني المؤشر الذي يتم بواسطته التنبؤ

X1 نسبة متوسط المخزون/ صافي المبيعات

X2 نسبة متوسط الذمم المدينة/ متوسط المخزون السلعي

X3 نسبة النقدية وما في حكمها/ إجمالي الأصول

X4 نسبة الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة

X5 نسبة صافي الربح من البنود العادية/ (الديون طويلة الأجل + حقوق الملكية)

X6 نسبة الديون طويلة الأجل/ (الديون طويلة الأجل + حقوق الملكية)

X7 نسبة صافي المبيعات/ (الأصول الثابتة + رأس المال العامل)

وفقاً لهذا النموذج إذا كانت قيمة Z تساوي أو أكبر من 5. فإن ذلك مؤشر على أن

المؤسسة قادرة على الإستمرار وغير مهددة بخطر التعثر المالي، أما إذا كانت قيمة

Z أقل من 5. فإن ذلك يعني أنها مهددة بخطر التعثر المالي.⁽¹⁾

الخاتمة

تحدث هذا المبحث عن مفهوم وأنواع التدفقات النقدية وطرق إعدادها حيث أشار

المعيار (7) من المعايير الدولية الى تطبيق الطريقة الغير مباشرة، ومفهوم وأهمية

التنبؤ بالتدفقات النقدية، والضوابط التي يُعتمد عليها عند التنبؤ بالتدفقات النقدية،

بالإضافة الى مفهوم وأسباب ومراحل التعثر المالي، ومفهوم وأهمية التنبؤ بالتعثر

المالي، وبعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

(1) د. رمضان عارف رمضان محروس، إطار مقترح للتنبؤ بالأزمات المالية للشركات - دراسة نظرية وتطبيقية، (القاهرة: جامعة

جنوب الوادي، كلية التجارة، قسم المحاسبة، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2017م)، ص82

الفصل الثالث

الإطار النظري للأزمات المالية

يتناول الباحث في هذا الفصل الإطار النظري للأزمات المالية، من خلال آراء الكتاب والباحثين ورأيه الشخصي وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للأزمات المالية.

المبحث الثاني: أسباب وأثار ونماذج الأزمات المالية.

المبحث الأول مدخل مفاهيمي للأزمات المالية

أولاً: مفهوم الأزمة المالية:

عرف العالم الكثير من الأزمات المالية في العقود الأخيرة وبالرغم من التشابه والتقارب بين مختلف هذه الأزمات إلا أن الاقتصاديين اختلفوا في وضع تعريف دقيق للأزمات المالية، ولا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية إلا أنه يمكن القول بشكل مبسط إنها اضطراب حاد ومفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول سواء أكانت مادية أم مالية أم حقوق ملكية للأصول المالية " المشتقات المالية "،⁽¹⁾ هي الإنخفاض المفاجئ في سعر الأصول سواء رأسمال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية أو أصول مالية وهي حقوق ملكية رأس المال المادي أو حقوق ملكية للأصول المالية أو المشتقات المالية،⁽²⁾ وتُعرف بأنها إنهاء النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع إنكماش حاد في النشاط الإقتصادي،⁽³⁾ وقد تأخذ الأزمة المالية شكل إنهاء مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الإقتصاد،⁽⁴⁾ كما عُرِفَت الأزمات المالية بأنها حدث غير متوقع يصيب الإقتصاد الكلي بالهشاشة ويصاحبه إنخفاض كبير في قيمة العملة الوطنية والإحتياجات من العملة الأجنبية وتوسيع كبير في حجم القروض الأجنبية مع عدم

(1) مصطفى بن عامر، مخاطر الأزمات المالية وأثرها علي الإستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 مع الإشارة للجزائر، (الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، كلية الدراسات الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة دفاتر بوداكس، العدد 4، 2015م)، ص 149

(2) قحام وهيبة، شرقق سمير، الأزمة المالية وتقلبات أسعار النفط العالمية للفترة 2000م-2018م، (الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 3، 2019م)، ص 453

(3) د. شوقي طارق، معايير المحاسبة الدولية ومساهمتها في خلق الأزمات المالية دراسة حالة المعايير IFRS 13, IFRS 9, IAS 39، والأزمة المالية لسنة 2008م، (الجزائر: جامعة سطيف، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 4، العدد 2، 2019م)، ص 140

(4) يوسف عبد الله الأسدي، حسين جواد كاظم، تحليل ظاهرة الأزمات المالية وسبل الإحاطة بها، (بغداد: جامعة البصرة، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة الإقتصاد الخليجي، العدد 28، 2016م)، ص 48

إمكانية الجهاز المالي للدولة من القيام بمهامه،⁽¹⁾ كما عرفها أحد الباحثين أيضا بأنها عبارة عن الإضطرابات الشاملة في النظام المالي والتي تعيق قدرة النظام على تخصيص رأس المال وتعرقل قدرة الإقتصاد على القيام بوظائفه،⁽²⁾ كما عُرِفَتْ بأنها حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في آثارها على الإقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماش اقتصادي وعادة ما يصاحبها انحصار القروض، أزمات السيولة والنقدية، انخفاض في الاستثمار، وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال،⁽³⁾

كما تم تعريف الأزمة المالية بأنه عبارة عن تذبذبات تؤثر كليا أو جزئيا علي مجمل المتغيرات المالية كأسعار الأسهم والسندات وإعتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف،⁽⁴⁾ وعرفت علي أنها موقف طارئ يحدث ارتباكا في سلسلة الأحداث اليومية للمنظمة، ويؤدي إلى سلسلة من التفاعلات ينجم عنها تهديدات ومخاطر مادية ومعنوية للمنظمة، مما يستلزم اتخاذ قرارات سريعة في وقت محدد، وفي ظروف يسودها التوتر نتيجة لنقص المعلومات، وحالة عدم التيقن التي تحيط بأحداث الأزمة،⁽⁵⁾ وهناك من يرى بأنها: "تزايد وتراكم مستمر لأحداث وأمور غير متوقع حدوثها على مستوى جزء من النظام أو على مستوى النظام بأكمله، هذه الأحداث قد تستمر في التراكم والتضخم إلى الدرجة التي قد تؤدي إلى التأثير على أكثر من جزء من النظام ومن ثم تتأثر الأنشطة والعمليات الحالية للنظام، وقد يمتد

(1) محمد عبد الكريم حسين، وآخرون، تأثير الأزمات المالية في مستويات التحفظ المحاسبي- أدلة تجريبية من الشركات العراقية الصناعية، (بغداد: جامعة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 16، عدد خاص بمناسبة المؤتمر العلمي حول الإقتصاد الخفي والأزمات المالية، الجزء الأول، 2020م)، ص 70

(2) وسام فؤاد عباس، تحليل الأزمة المالية الحالية الأسباب والحلول: الأزمة العراقية نموذجا بالإعتماد على الموازنة العامة للسنة المالية 2016م، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 23، العدد 98، 2017م)، ص 351

(3) خير الدين معطي الله، سامية بزازي، أثر تحرير سعر الفائدة في خلق الأزمات المالية المعاصرة- أزمة اليونان نموذجا، (الجزائر: جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المؤتمر الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية يومي: 07-08 مايو 2013م)، ص 6

(4) عطية عز الدين، وآخرون، دور الإلتزام بمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية في ظل عولمة الأزمات المالية "قياس أثر الأزمة المالية 2008م علي مجموعة سامبا التجارية"، (الجزائر: جامعة العربي، مجلة التنمية الإقتصادية، العدد5، 2018م)، ص 53

(5) فاطمة بن أيوب، فيروز رجال، دراسة تحليلية لآثار الأزمة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لمنطقة اليورو، (الجزائر: جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، المؤتمر الدولي الثامن حول : إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية يومي: 07-08 مايو 2013م)، ص 3

ذلك ليؤثر على مستقبل النظام بأكمله، وهذا إضافة إلى التأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه ماديا ونفسيا وسلوكيا،⁽¹⁾ وفي تعريف آخر هي حالة توتر ونقطة تحول، تتطلب مواقف جديدة سلبية كانت أم إيجابية، تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة.⁽²⁾

يستنتج الباحث من مفهوم الأزمات المالية مايلي:

- (1) أنها حدث مفاجئ غير متوقع وبدون إخطار مسبق.
- (2) يصحبه حالة من التوتر والذعر والإختناق.
- (3) يحتاج الى إتخاذ قرارات سريعة في زمن ضيق.
- (4) عدم توفر المعلومات المناسبة لإتخاذ هذا القرار.
- (5) يؤدي الى إنهيار المؤسسات بصورة سريعة سواء كان شركات إنتاجية أو تجارية أو خدمية مما يجعلها غير قادرة على أداء مهامها.
- (6) يؤدي الى تدهور أسواق المال وإنخفاض العملة المحلية وظهور التضخم والبطالة.

يستطيع الباحث تعريف الأزمة المالية بإنها إنهيار حاد ومفاجئ غير متوقع يصحبه حالة من التوتر والذعر وقلة المعلومات يُصيب المؤسسات بمختلف أنشطتها مما يجعلها عاجزة عن أداء مهامها الرئيسية بالإضافة الى إنهيار الأسواق المالية وإنخفاض قيمة العملة المحلية مما يؤدي الى تفتي حالات التضخم والبطالة.

ثانياً: خصائص الأزمة المالية :

وأن ما يميز الأزمات المالية هو أنها تحدث بصفة مفاجئة وغير متوقعة نظرا للثقة المفرطة في الأنظمة المالية، التي يعود سببها الرئيسي إلى التدفق الضخم لرؤوس الأموال إلى القطر، فيرافقها توسع مفرط وسريع في الائتمان، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة تجاه العملات القيادية، فيرتفع سعر الصرف الحقيقي، مما يؤدي إلى حدوث موجة من التدفقات إلى الخارج وللأزمة مجموعة خصائص يتعين توفرها

(1) يوسف أحمد أبو فارة، إدارة الأزمات، (عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع، 2003م)، ص 15
(2) عبد المجيد قدي، اتصالات الزمة وإدارة الأزمات، (الجزائر: الدار الجامعية، 2008م)، ص 20

في الموقف الأزموي⁽¹⁾، من هنا يمكن أن نستخلص أهم خصائص الأزمة المالية فيما يلي:

(1) المفاجأة تؤدي إلى حالة من الخوف، تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة، وتصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجة عالية من الشك في الخيارات المطروحة لمواجهة الأحداث المتسارعة، بسبب ازدياد التوتر والقلق علاوة على قصور المعلومات.⁽²⁾

(2) التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في عناصرها وأسبابها وقوى المصالح المتعلقة بها.

(3) نقص المعلومات وعدم تماثلها، مما قد يترتب عليها عدم تقييم المخاطر بشكل سليم واتخاذ قرارات خاطئة في أغلب الأحيان.

(4) تعشي حالة من الشك والتوتر والذعر في أوساط المجتمعات، مما ينجم عنه عدم القدرة على استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة عن التغيرات المفاجئة.

(5) التصاعد المتواصل للأزمة يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمواجهة الأحداث المتسارعة.⁽³⁾

(6) فقدان السيطرة: أن جميع أحداث الأزمة تحدث خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته.⁽⁴⁾

(7) غياب الحل الجزري السريع: فالأزمات لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل الى حل جزري، بالإضافة الى تهديد وتدمير سمعة الشركة في غمض عين.

(8) الأزمة نقطة تحول أساسية، ومرحلة حرجة، وأحداث متتابعة ومتسارعة تصيب الكيانات المالية وتهدد وجودها.

(1) احمد جلال محمد، إدارة الأزمات المالية، (عمان: دار خالد اللحياني للنشر، 2015م)، ص 29
(2) د. هشام طلعت عبدالحكيم، مخاطر عقود المشتقات المالية وإنعكاساتها على الأزمة المالية العالمية- دراسة تحليلية، (بغداد: جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 103، 2017م)، ص 155
(3) د. فريد كورتل، د. كمال رزق، الأزمة المالية مفهومها، أسبابها وإنعكاساتها على البلدان العربية، (بغداد: جامعة الإسراء الخاصة، كلية العلوم الإدارية والمالية، المؤتمر العلمي الثالث: الأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها على اقتصاديات الدول - التحديات والأفاق المستقبلية يومي: 2- 29/04/2009)، ص 55
(4) د. ماهر علي سين الشام، د. عمر إقبال توفيق المشهداني، الأزمات المالية وأثرها على مهنة المحاسبة والتدقيق، (بغداد: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 37، العدد 117، 2018م)، ص 160

9) وبما أن الأزمة تمثل تهديداً لحياة الإنسان وممتلكاته ومقومات بيئته، فإن مجابتهها تعد واجباً مصيرياً . (1)

10) إنها تشكل تهديداً للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام، وتؤدي إلى حالة من التوتر والقلق ، الأمر الذي يضاعف من صعوبة اتخاذ القرار، ويجعل من أي قرار ينطوي على قدر من المخاطرة. (2)

يتضح للباحث مما سبق أن خصائص الأزمات المالية تتمثل في الآتي:

1) حدث غير متوقع يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متتابعة ومتسارعة.
2) تسبب صدمة ودرجة عالية من التوتر، وتشكل تيار من الضغط النفسي أو الاجتماعي أو المادي أو الإنساني بصفة عامة.

3) تصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة، بحيث يشعر متخذ القرار بالحيرة البالغة والعجز وعدم القدرة على التعامل معها، ويكاد يكون مسلوب الإرادة ومندمج في تيارها، وقد يصل الأمر إلى حد فقد متخذ القرار الثقة في نفسه.

4) الاستجابة السريعة: بسبب التهديد وضعف الوقت والخسائر المتوقعة وما تمثله من تهديدات لكيان الدولة ولحياة الإنسان والممتلكات، فإنه يستلزم المجابهة السريعة والفورية.

5) إن مواجهة الأزمة تستوجب خروجها عن الأنماط التنظيمية المعروفة والتقليدية وابتكار نظم تمكن من إستعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية.

6) إن مواجهة الأزمة تتطلب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانات وحسن التوظيف في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الفاعلية والكفاءة التي تؤمن بالتنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة بالأزمة.

(1) عليان عليان، أزمات النظام الرأسمالي (من الكساد الكبير (1929-1933) إلى أزمة 2008 المالية والإقتصادية الكبرى، (عمان: دار الأنا للنشر والتوزيع، 2019م)، ص 174

(2) عمر يوسف عبد الله عباينة، الأزمة المالية المعاصرة - تفدير إقتصادي إسلامي، (عمان: دار عالم الكتاب الحديث، 2008م)،

7) تعتبر الأزمة عن حدث مفاجئ غير متوقع يقلب موازين القوي والتوازن في الكيان (الدولة النظام-مؤسسة-فرد) مما يفقد القدرة علي الرؤية ويحدث ارتباك في القرارات مع التخبط العشوائي.

ثالثاً: كيفية حدوث الأزمات المالية :

إن حدوث الأزمة المالية، يأتي نتيجة وجود خلل في المؤشرات الاقتصادية للدولة، بالإضافة إلى انخفاض أداء الجهاز المصرفي وضعف دور الرقيب ، متمثلاً في البنك المركزي، فوجود عجز ضخم في الميزان التجاري وانخفاض كبير في الإنتاجية، بشجعان على دخول المضاربين بقوة للمضاربة على العملة المحلية، إذا كانت قيمة العملة لا تعبر عن حقيقة الوضع الاقتصادي ومع انخفاض حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي،⁽¹⁾ فقد تجبر الدول صاحب العملة المضارب عليها إلى خفض قيمتها، أو رفع أسعار الفائدة على الودائع المصرفية بالعملة المحلية وهذا بهدف تشجيع أصحاب الودائع المصرفية بالعملات الأجنبية على تحويل وداائعهم إلى ودائع بالعملة الوطنية؛ وبذلك يزيد الطلب على هذه العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ومن تم تخفيض جدة وشدة المضاربة. لكن لجوء الدولة إلى هذين الإجرائين السابقين بصورة مبالغ فيها يؤدي إلى خسائر وأضرار وخيمة على القطاعات الاقتصادية،⁽²⁾ ويعرض الباحث هنا بشيء من التفصيل لكل من تأثير تخفيض قيمة العملة، وتأثير أسعار الفائدة:

1- تأثير تخفيض قيمة العملة: إن إجبار الدولة على خفض قيمة عملتها بنسبة كبيرة ينتج عنه أضرار وخيمة على الاقتصاد القومي، وذلك من خلال تأثيره السيئ على بورصة الأوراق المالية والبنوك، فالانخفاض الكبير في قيمة العملة يدفع المستثمرين داخل البورصة - لا سيما المستثمرون الأجانب - إلى بيع ما يمتلكونه من أسهم للحصول على العملة المحلية بغرض تحويلها إلى عملة أجنبية؛ الأمر

(1) المرجع السابق ، ص 175 .

(2) كمال زريق، عبد السلام عقون، سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر، 2011م)، ص ص

الذي لا يؤدي فقط إلى التراجع الحاد في أسعار الأسهم، بل إلى مزيد من التدهور في قيمة العملة.(1)

إن التراجع الحاد في أسعار الأسهم معناه انخفاض حاد في القيمة السوقية لصافي حقوق الملكية للشركات المصدرة لهذه الأسهم، ما يؤدي إلى انخفاض الجدارة الائتمانية لهذه الشركات، وبالتالي انخفاض قدرتها في الحصول على المزيد من القروض التمويل أنشطتها الإنتاجية كما لا يقتصر تأثير تخفيض قيمة العملة على البورصة، بل يمتد ليشمل البنوك، وهذا الانخفاض يزيد من عبء الدين الخارجي الممنوح للقطاع الخاص، وذلك مقوما بالعملة الوطنية بعد الإنخفاض الأمر الذي يؤدي إلى إفلاس العديد من البنوك.

2- تأثير ارتفاع أسعار الفائدة :

إن المغالاة في رفع أسعار الفائدة على الودائع المصرفية حدث هي الأخرى آثار سلبية على الاقتصاد القومي، وذلك من خلال تأثيره على البورصة والبنوك؛ إذ يقوم المستثمرون بتوجيه استثماراتهم من الأسهم إلى الودائع المصرفية التي تعطي عائد أكبر وتتصف بمخاطر أقل، وهذا الأمر يعني عرض عدد كبير من أوامر البيع دون أن يقابلها أوامر الشراء.(2)

وكنتيجة لهذه الزيادة في المعروض من الأوراق المالية في السوق المالية التي لا تقابلها طلبات الشراء، يحدث انخفاض في أسعار الأسهم وانهيار البورصة(3)، كما لا يقف التأثير السيئ للمغالاة في رفع أسعار الفائدة على البورصة فقط، بل يمتد ليشمل البنوك؛ ذلك أن ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع المصرفية يترتب عليه ارتفاع تكاليف وأعباء إعادة التمويل بالنسبة للبنوك، وبالتالي تعرضها لمخاطر إعادة التمويل، وهي المخاطر التي تتعرض لها البنوك والمنظمات المالية إذا فاقت تكاليف إعادة تمويل التزاماتها من العائد الناتج من الاستثمار في الأوراق المالية أو القروض؛ الأمر الذي يؤدي إلى إفلاسها إذا كان الارتفاع في أسعار الفائدة بشكل

(1) عبد الحافظ السيد البدوي، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، (القاهرة: دار الفكر العربي للنشر، 1999م)، ص 4

(2) المرجع السابق، ص 41 .

(3) طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وإنعكاساتها على أعمال البنوك، (القاهرة: الدار الجامعية، 1999م)، ص 233

مبالغ فيه كما يؤثر ارتفاع أسعار الفائدة على منظمات الأعمال، في صورة ارتفاع حاد في معدلات الفائدة على القروض الجديدة الممنوحة لها، وهو ما يعني إرتفاعا حادا في تكاليف التمويل لهذه المنظمات، وبالتالي انخفاضا كبيرا في قدرتها على الحصول على احتياجاتها التمويلية للاستمرار في ميدان الأعمال؛ الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حاد في معدلات الاستثمار، وانكماش شديد في النشاط الاقتصادي.

رابعاً: أنواع الأزمات المالية:

هنالك أنواع معينة للأزمات المالية حيث توجد ازمات العملة وأسعار الصرف والأزمات المصرفية وأزمات سوق المال وأزمات الديون، يمكن التمييز بين تلك المجموعة العريضة من أشكال الأزمات المالية وفق ما يلي: (1)

1. الأزمة المصرفية: تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك، وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى، فتسمى في هذه الحالة "أزمة مصرفية" وعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان أو Credit Crunch. وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لبنك Overend and Gurney وما حدث في الولايات المتحدة عندما انهار بنك الولايات المتحدة Bank of United States في عام 1931 وبنك Bear Stearns. (2)

وتتجلى مظاهر الأزمة المصرفية في الآتي:

(1) د. محمد أبراهيم خيرى الوكيل، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي، (الرياض: مكتبة القانون والإقتصاد، 2014م)، ص 98

(2) فريد كورتل، كمال رزيق، مرجع سابق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، (بغداد: مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 1، العدد 20، 2009م)، ص 5

أ. إرتفاع كبير في مستوى الطلب على النقود بحيث لا يمكن تلبية هذا الطلب لجميع الشرائح وذلك في المدى القصير.⁽¹⁾

ب. عدم قدرة المقترضين على الإقتراض، الذين كانوا في ظل حالة سابقة بوضع جيد مما يعكس الإنهيار في سوق الإقراض.

ت. الإضطراب الى بيع الأصول نسبة لخروج الإلتزامات عن الوضع المعتاد نتيجة القيمة السوقية للأصول، وتعرض قيمة الأصول الى مزيد من التراجع وإحداث فقاعات في مستوى الأسعار.

ث. إنخفاض شديد في قيمة أصول البنوك مما يترجم عدم سلامة الوضع المالي للبنوك مما يؤدي على إنهيار بعض البنوك والتدافع على سحب الودائع.

ويمكن التمييز بين نوعين من الأزمات المصرفية هما:

ا. **الأزمة المصرفية العادية:** وهي التي قد تهتز فيها قدرة المصارف عن الوفاء بالإلتزاماتها وتتأثر ملاءتها نتيجة لزيادة الأصول المتعثرة مما يؤدي لتآكل قاعدتها الرأسمالية.⁽²⁾

ب. **الأزمة المصرفية المنظومة:** والتي يصاب فيها النظام المصرفي بالشلل الكامل، وتدفع حتى البنوك السليمة إلى إقفال أبوابها لعدم إمكانية التمييز بين البنوك الضعيفة والسليمة وبسبب عدم وضوح المعلومات فإن المودعين يتجهون إلى سحب ودائعهم مهما كانت حالة البنك وهو ما يسبب الذعر المالي وهذا النوع من السلوك يعبر عنه بسلوك القطيع.

2. **أزمات العملة وأسعار الصرف:** تتجم هذه الأزمة عن حدوث تغيرات سريعة وكبيرة في أسعار الصرف بشكل يؤثر على أداء مهمتها كمخزن للقيمة أو كوسيط للتبادل، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات، وتحدث هذه الأزمة عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرارات تقضي بخفض سعر

(1) د. عبدالحفيظ بوخرص، د. حجاب عيسى، أسباب الأزمات المالية وأثارها على إقتصاديات الدول النامية في ظل سياسة التحرير المالي- دراسة حالة المكسيك، (الجزائر: جامعة المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية، العدد3، 2018م)، ص31

(2) د. صلاح علي أحمد محمد، د. محمد المهدي الأمير أحمد، دور محاسبة التحوط في فاعلية نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالإزمات المالية المصرفية- دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي، (الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية العلوم الإدارية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد4، العدد1، 2020م)، ص220

العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي قد تؤدي لانهايار سعر تلك العملة، في أغلب الحالات يكون هذا القرار ضرورياً تتخذه في حالة وجود تزايد في التدفقات الخارجية أو قصور التدفقات الأجنبية.(1)

ويمكن التمييز بين نوعين من أزمات العملة هما:

أ. أزمة العملة ذات الطابع التقليدي أو ذات الحركة البطيئة: وهي التي تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق، والإرتفاع الحقيقي في قيمة العملة الذي يؤدي الى إضعاف الحساب الجاري، مما يؤدي في النهاية الى تخفيض في قيمة العملة من قبل السلطات النقدية.(2)

ب. أزمة العملة ذات الطابع الجديد: وتحدث نتيجة القلق الذي ينتاب المستثمرين حول جدارة الإقتصاد، مما يؤدي في حالة الأسواق المالية الأكثر تحرراً الى الضغط السريع على سعر الصرف، وبالتالي إنخفاض قيمة العملة.

3. أزمة أسواق المال: تحدث أزمة أسواق المال عندما ترتفع أسعار الأصول ارتفاعاً يفوق القيمة العادلة لهذه الأصول وبصورة غير مبررة، وهذا الارتفاع يعرف بظاهرة الفقاعة، ويحدث هذا الارتفاع الغير العادل في أسعار الأصول عندما يكون الدافع للشراء هو تحقيق الربح الناتج عن ارتفاع الأسعار وليس بسبب قدرة هذه الأصول على توليد الدخل. وتحدث أزمة أسواق المال عندما يتعاطم الاتجاه نحو بيع هذه الأصول فتبدأ الأسعار في التراجع والهبوط، وتحدث حالة الانهيار، وتمتد آثار ذلك إلى أسعار الأصول الأخرى، سواء في نفس القطاع أو ربما تمتد أيضاً إلى القطاعات الأخرى.(3)

(1) عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، (القاهرة: الدار الجامعية، 2009م)، ص 189-190.

(2) د. فوزي عبدالرازق، نبيلة دودو، التيسير الكمي لمواجهة الأزمات المالية- دراسة التجربة الأمريكية والأوروبية، (الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد5، العدد1، 2019م)، ص212

(3) وسن إحسان عبدالمنعم، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الدول المتقدمة، (بغداد: جامعة بابل، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية والمالية، المجلد8، العدد4، 2016م)، ص24

4. أزمة الديون: تنشأ هذه الأزمة نتيجة لعدم القدرة على سداد الفائدة أو أصل المبلغ في تاريخ الإستحقاق، فالدولة قد تتخلف عن السداد عندما تكون تكلفة الفرصة البديلة لعدم القدرة على الإقتراض منخفضة.⁽¹⁾

يتضح للباحث مما سبق أن أنواع الأزمات المالية تتمثل في الآتي:

1. **الأزمة المصرفية:** تتمثل في الزيادة المفاجئة على طلبات سحب الودائع المصرفية، حيث نجد أن البنوك كالعادة تعمل على إسقاط الودائع من العملاء كوسيط وإعادة تشغيل معظمها من خلال منح تسهيلات إئتمانية كالقروض مقابل فائدة أو استثمارها بالصيغ التمويلية الإسلامية المعروفة مع الإحتفاظ بجزء قليل منها مقابل السحوبات اليومية والإحتفاظ بإحتياطي نقدي بسيط، مما يجعلها غير قادرة على تلبية تلك السحوبات الكبيرة بالتالي يحدث ما يسمى (أزمة السيولة)، والعكس عندما تحتفظ بنسبة كبيرة من الودائع وعدم منح القروض أو استثمارها بالصيغ التمويلية لمقابلة السحوبات اليومية، يحدث ما يسمى بإزمة الإئتمان أو التمويل. وتنقسم الى نوعين هما:

أ. أزمة مصرفية عادية: وهي تتمثل في عدم قدرة المصارف على الوفاء بالإلتزاماتها نتيجة للتعثر الكبير في ديونها مما يؤدي الى تأكل رأس المال.

ب. أزمة مصرفية منظومة: وتتمثل في إنتشار الأزمة بين البنوك مما يؤدي الى إمتناع بعض البنوك من التعامل مع الأخرى لعدم دقة المعلومات للتمييز بين البنوك الضعيفة والأخرى والذي بدوره يُصيب المودعين ما يسمى بالذعر المالي مما يدفعهم الى سحب وادائعهم المصرفية.

2. **أزمة العملة:** تتمثل في التغيرات والتذبذبات الكبيرة التي تحدث في أسعار الصرف نتيجة للخلل في ميزان المدفوعات الناتج عن انخفاض الإنتاج المحلي والتصدير والإعتماد علي إستيراد السلع الضرورية بصورة مستمرة مما يؤدي الى إرتفاع أسعارها، حيث يدفع السلطات المالية من إتباع سياسة خفض قيمة العملة

(1) رهام عبدالأمير كشيخ، هشام طلعت عبدالحكيم، إنعكاسات الأزمات المالية في عوائد ومخاطر الأسهم - دراسة مقارنة في سوق العراق للأوراق المالية، (بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم إدارة الأعمال، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية، المجلد2، العدد1، 2021م)، ص72

المحلية مقابل العملة الأجنبية لتغطية الإرتفاع في الأسعار ومن أجل مضاربة السوق. وتنقسم الى نوعين هما:

أ. أزمة العملة التقليدية: وهي إرتفاع سعر الصرف بصورة بطيئة حتى تبلغ الأزمة ذروتها وبالتالي إنخفاض قيمة العملة المحلية.

ب. أزمة العملة الحديثة: وهي إرتفاع سعر الصرف بصورة سريعة وبالتالي إنخفاض قيمة العملة المحلية.

3. أزمة الأسواق المالية: تتمثل في الإرتفاع الكبير في أسعار الأصول مقارنةً

بالقيمة العادلة ويكون الغرض من شراء الأصول هو تعظيم الأرباح الناتجة من إعادة بيعها بأسعار مرتفعة وليس الغرض منها هو تشغيلها لتوليد الأرباح حيث تحدث الأزمة من الإنخفاض المفاجئ والسريع في أسعار الأصول.

4. أزمة الديون: تتمثل في عدم المقدرة على الوفاء بالالتزامات في تاريخ الإستحقاق.

خامساً: مظاهر الأزمات المالية:

تتمثل مظاهر الأزمات المالية في الآتي:

1. ركود أو تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي.⁽¹⁾
2. إتجاه رؤوس الأموال الأجنبية للهروب (مخاطر هيكلية).
3. قيام المصارف بالإفراط في الإقراض بدون ضمانات كافية (مخاطر معنوية).
4. القرارات الخاطئة للمستثمرين والمقرضين بسبب المعلومات غير الكاملة أو غير الصحيحة أثناء الأزمة (سلوك القطيع) مما يؤدي الى تعميق الأزمة.⁽²⁾
5. الإمتناع عن منح التسهيلات الإئتمانية للشركات والأفراد خوفاً من عدم قدرتهم على السداد.⁽³⁾

(1) تفرات يزبد، وأخرون، تقييم دور السياسات المالية والنقدية في ظل الأزمات المالية- دراسة لأزمة الرهن العقاري الأمريكية،

(الجزائر: جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة، المجلد2، العدد2، 2019م)، ص41

(2) وسام فؤاد عباس، تحليل الأزمة المالية الحالية: الأسباب والحلول- الأزمة العراقية نموذجاً بالإعتماد على الموازنة العامة للسنة

المالية 2016م، (بغداد: المعهد التقني كربلاء، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد23، العدد98، 2017م)، ص253

(3) د. نجلاء إبراهيم عبدالرحمن، منال حسن باعباد، مدى فاعلية النماذج التنبؤية في التنبؤ بالأزمات المالية في القطاع البنكي

السعودي- دراسة تطبيقية، (الرياض: جامعة الملك عبدالعزيز، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد54، 2021م)، ص233

6. إنخفاض حجم السيولة المتداولة لدى الشركات والأفراد مما ينعكس على الإقتصاد بإنخفاض الإنتاج والمبيعات والذي بدوره يؤدي الى الإنكماش.
7. تدهور معدلات التبادل وإنخفاض قيمة الصادرات (بسبب إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية).
8. تكون أسعار الصرف غير موجهة بشكل سليم.
9. هروب رؤوس الأموال للخارج، كما أن إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي الى إرتفاع نسبة الديون غير القابلة للتحويل، وإنهيار أسعار الأصول.
10. إنهيار العملة مما يؤدي الى تدهور المصارف وتزايد خسائرها وتعرضها للإعسار.

يتضح للباحث مما سبق أن أعراض الأزمات المالية تتمثل في الآتي:

- 1- قيام المصارف بمنح قروض مصرفية أو تمويل بدون ضمانات كافية للإستفادة من إرتفاع الأسعار.
- 2- إرتفاع معدلات التعثر وعدم سداد أصل التمويل.
- 3- حدوث إنكماش إقتصادي في المؤسسة.
- 4- حدوث خلل في ميزان المدفوعات.
- 5- ركود الحركة التجارية نتيجة لتذبذب الأسواق المالية.
- 6- الإرتفاع المستمر في الأسعار.

سادساً: مراحل الأزمات العالمية:

هنالك أربعة مراحل تمر بها الأزمات المالية وهي:

1. **مرحلة ميلاد الأزمات:** هذه المرحلة تعبر عن إحساس مبهم وقلق بوجود شيء ينذر بخطر، وهذا يأتي من الخبرة المتراكمة والقدرة لمتخذ القرار في التعامل مع الأزمات واتخاذ الوسائل المناسبة لذلك، عن طريق دراسة بوادر هذه الأزمات بشكل معمق ومحاولة الولوج إلى قوى الدفع المحركة الخاصة بالأزمات، فضلاً عن الإطاحة بمجمل عناصر ومصادر تصارع الحقوق والمصالح.⁽¹⁾

(1) د. جواد كاظم البكري، فخ الإقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008م، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2011م)، ص ص 27-28

2. **مرحلة نمو الأزمات**، تعني هذه المرحلة تعاضم الإحساس بالأزمات، إذ لا يمكن إنكارها من قبل متخذ القرار سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، وينبغي عليه استقطاب المصادر المحفزة للأزمات أو تحييدها وعدم السماح بتطورها واستفحالها، وتكوين تعارض في المصالح والأهداف بين الأشخاص المحركين لها.

3. **مرحلة انفجار الأزمات**: تدل هذه المرحلة على شدة وقوة وعنف الأزمات، وتكون نتيج لظهور ما يعرف باصطلاح الفقاعة نتيجة التطرف بالسيولة النقدية وانفجار هذه الفقاعة يصبح السيطرة عليها من الصعوبة بمكان، وهذا نتيجة في الغالب لعدم الشعور بالمسؤولية والتخلف والاستبداد بالرأي لمتخذ القرار، وعليه الأخذ بالتفكير ملياً والبحث عن يتحمل النتائج وعند من تنتهي. (1)

4. **مرحلة انحسار الأزمات**: وهذه المرحلة تدل على بداية تلاشي الأزمات وانتهائها بسبب القرارات الصائبة والسريعة لمواجهة قوى الدفع لها ومحاولة حصرها، فضلاً عن عدم غياب اليقظة والحذر من تجدد الأزمات مرة ثانية بقوة دفع جديدة، عن طريق إجراء التغييرات المطلوبة للأزمات أو استقطاب العناصر المحركة لها، ومن ثم اكتساب الخبرة في التعامل مع أسبابها ونتائجها. (2)

يتضح للباحث مما سبق أن مراحل الأزمات المالية تتمثل في الآتي:

1. **مرحلة الإحساس بالأزمة**: في هذه المرحلة يكون هنالك قلق مستمر بأنه سوف يحدث خطر ما غير معروف في المستقبل بناءً على الحكم والتقدير الشخص الناتج من الخبرة في حدوث الأزمات.

2. **مرحلة تطور الإحساس**: في هذه المرحلة يتعاضم الإحساس بأنه سوف يحدث الخطر وضرورة البحث عن وسائل إحتياطية لمجابهة هذا الخطر أو منع حدوثه.

(1) د. رباب جميل الخطيب، الأزمات المالية العالمية وأثرها في الأداء الإقتصادي لتركيا الفترة 1980م- 2018م، (بغداد: جامعة الموصل: كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد16، العدد49، 2020م)، ص ص 158-159

(2) د. عبدالكريم محمد الشويكي، وآخرون، دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات بالتطبيق على أزمة السيولة المالية بالمصارف التجارية بالمنطقة الشرقية- دراسة ميدانية، (طرابلس: جامعة عمر المختار، كلية الآداب والعلوم، مجلة بحوث الإتصال، المجلد4، العدد7، 2020م)، ص109

3. **مرحلة الأزمة:** وهي مرحلة تفشي الأزمة بصورة سريعة وعدم توفر المعلومات الدقيقة عن الفرص البديلة والتداخل والتشابك بينها ويزداد الأمر سوءاً حتى تبلغ الأزمة ذروتها.

4. **مرحلة التخلص من الأزمة:** وفي هذه المرحلة تتم معالجة مخلفات الأزمة ومعرفة الأسباب التي أدت الى حدوث الأزمة من خلال القرارات الصائبة المتخذة.

سابعاً: كيفية معالجة الأزمة المالية:

تتمثل معالجات الأزمة المالية بصورة عامة في:-

1. السياسة النقدية اي تخفيض معدلات الفائدة وضح السيولة . (1)
2. انقاذ مؤسسات مالية مشرفة على الانهيار بعمل ترتيبات لدمجها او اقتنائها من مؤسسات مالية اخرى قادرة او منحها قروض حكومية مقابل اخذ حصص في ملكيتها.

3. السياسة المالية: الاعلان عن مشاريع حكومية بمئات المليارات من الدولارات لمساعدة مؤسسات مالية وشركات انتاجية وبرامج انفاق لتحفيز الاقتصاد.

أما معالجات الأزمة المالية المصرفية تتمثل في:-

- 1) تفعيل دور الرقابة الصارمة على البنوك وأسواق المال العالمية وإعطاء مزيد من الشفافية عن معاملاتها وردع أصحاب الصفقات المشبوهة.(2)
- 2) وضع ضوابط أكبر على عمليات الإقراض العقاري وعلى عمليات تداولها بين البنوك كأصول مستثمرة كما أنه لا بد من تصحيح هامش الإقراض العقاري مع تقييم قيمة العقار في السوق.
- 3) إلزام كافة البنوك والشركات بالمزيد من الإفصاح والشفافية فيما يخص البيانات المالية وقوائمها.

4) العمل على خلق لجان للحوكمة على مستوى البنوك تحت إشراف البنك المركزي.

يتضح للباحث مما يمكن معالجة الأزمات المالية بإتباع الوسائل الآتية:

(1) هند سلمان النياس الطائي، الأزمة المالية العالمية، أسبابها وأثارها في إقتصاديات الدول النامية، (بغداد: جامعة النهرين، كلية إقتصاديات الأعمال، مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية، المجلد1، العدد1، 2018م)، ص91

(2) فاتح دبله، سارة بركات، تطبيق الحوكمة وإتفاقية بازل 3 كأحد الحلول لتفادي الأزمات المالية، (الجزائر: جامعة سكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، قسم العلوم التجارية، مجلة الإقتصاد والتنمية، العدد4، 2015م)، ص81

1. إنشاء مشاريع إنتاجية تمكن من توفير الإحتياجات الأساسية للمجتمع للحد من التضخم.
2. تشجيع الإستثمار في المشاريع الإستراتيجية من خلال تخفيض معدلات الفوائد.
3. الإعتماد على القوى العاملة لتقليل حالات الكساد أو البطالة.
4. تنشيط المعاملات التجارية عبر القنوات الرسمية المصرح لها بممارسة التجارة الخارجية أو المؤسسات المصرفية.
5. إلزام المؤسسات المصرفية بتطبيق مبادئ الحوكمة.

الخاتمة

تحدث هذا المبحث عن المفهوم، والخصائص التي تتميز بها الأزمات المالية، وأنواع الأزمات المالية سواء كانت (أزمة مصرفية أو أزمة عملة وأسعار صرف أو أزمة أسواق مالية أو أزمة ديون)، بالإضافة الى مظاهر ظهور الأزمات المالية والمراحل التي تمر بها الأزمة المالية حتى تبلغ ذروتها، وكيفية معالجتها سواء كان بصورة عامة للأزمات المالية أو بصورة خاصة بالأزمات المصرفية.

المبحث الثاني

أسباب وأثار ونماذج الأزمات المالية

أولاً: أسباب الأزمات المالية:

لكل أزمة خصائصها وأسبابها إلا أن هناك عوامل مشتركة توجد في معظم الأزمات ألا وهي:

1. **نقص الشفافية:** ويقصد بها عدم دقة المعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياجات الدولية من العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج⁽¹⁾.

2. **عدم كفاءة الإدارة:** يمثل السبب الرئيسي وراء الفشل وبالتالي الإفلاس⁽²⁾.

3. **غياب دور المراجعين:** سواء كان الداخليين أو الخارجيين في التنبيه والتحذير عما يدور داخل المؤسسة المالية من تمادي أو فساد إداري وعدم التطبيق للمعايير.

4. **تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل:** والتي يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، مما يعمل على زيادة حجم القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك المحلية. وعندها يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية إزاء العملات القيادية. وهذا ما يؤدي إلى موجة من التدفقات الرأسمالية نحو الخارج⁽³⁾.

5. **ضعف الإشراف والرقابة الحكومية:** مما يؤدي إلى تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة وقدرتها على القيام بالإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.

(1) عرفان الحسني، الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية، (الكويت: مجلة المال والصناعة، الصادرة عن بنك الكويت الصناعي، العدد 25 سنة 2007م)، ص 15

(2) د. عدنان هاشم السامرائي، د. طلال جيجان العلكاوي، دور النظام المحاسبي في التعافي من أثار الأزمة المالية العالمية، (البحرين: الجامعة العربية المفتوحة، كلية العلوم الإدارية، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المجلد 7، العدد 20، 2012م)، ص 7

(3) د. محمد يونس الصائغ، د. شيماء عبدالستار جبر الليلة، الأزمة المالية العالمية أسبابها وسبل تجنبها، (بغداد: جامعة الموصل، كلية الحقوق، مجلة تنمية الرافدين للحقوق، المجلد 15، العدد 52، 2017م)، ص 377

6. وجود خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية الملائمة : خاصة إذا تزامن ذلك مع انعدام الشفافية والفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في المؤسسات التي تكون الشرارة الأولى للإضطراب.(1)
7. **طبيعة النظام الرأسمالي:** اذ ينظر إلى الأزمة المالية اوصفها جزءاً من النظام المالي من خلال هيمنة القروض وتحديد مسبق للفائدة دون ربطها بالأنشطة الجارية على ارض الواقع، وينشط على القروض ومن ثم تحدث الفقاعات السعرية وانفجارها في مرحلة لاحقة.(2)
8. **التغير في معدل التضخم وتأثير ذلك على اسعار السندات واسعار الصرف في أسواق العملات الحرة وأسعار الاسهم وما يرافقه من تغير في أسعار الفائدة.**
9. **ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي:** معظم الدول التي تعرضت لازمات مالية تعاني من الضعف والتساهل في النظام والاجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الافصاح عن المعلومات ولاسيما فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الاقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأس مال المصرف.
10. **عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** تعد التقلبات في شروط التبادل التجاري أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية، فيصعب على عملاء المصارف العاملين بنشاطات ذات العلاقة بالإستيراد والتصدير في حالة انخفاض شروط التجارة الوفاء بالتزاماتها خصوصاً خدمة الديون، وكما تعد التقلبات في اسعار الصرف الحقيقية أحد مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر في حدوث العديد من الأزمات المالية، بالإضافة الى التقلبات في أسعار الفائدة.(3)

(1) م.م. وسن هادي فيحان، المنظور الإسلامي لتداعيات الأزمة المالية العالمية- بإشارة خاصة لتجربة المملكة العربية السعودية، (طهران: مجلة دراسات إيرانية، العدد14، 2011م)، ص92

(2) ليث نعمان حسون، وآخرون، إنعكاسات الأزمات المالية على توجهات إدارة الأرباح- دراسة إستطلاعية في البيئة العراقية، (بغداد: جامعة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد16، العدد الخاص ج 1، 2020م)، صص53-54

(3) د. سعد سلمان عواد، وسن يحي أحمد، تأثير صياغة المعايير المحاسبية في الإبلاغ عن نتائج الأزمات المالية في البيئة العراقية، (بغداد: هيئة التعليم التقني، مجلة الإدارة والإقتصاد، المجلد42، العدد118، 2019م)، ص231

11. عدم التحضير الكافي للتحرك المالي: يستحدث التحرك المالي أوضاعاً جديدة لم يتعود عليها النظام المصرفي في السابق وما لم يكن هناك ما يقابلها من احتياطات واجراءات كافية يمكن ان تحدث أزمة للمصارف.

12. التعثر المصرفي: قد تتوسع المصارف في سياسات الإقراض في مرحلة الإزدهار الإقتصادي مما يؤدي الى ظهور مشكلة عدم المطابقة بين أصول وخصوم تلك المصارف.(1)

13. التحرير المصرفي غير الوقائي: فتحرير المشاريع بعد فترة طويلة من الانغلاق والتقييد يؤدي إلى حدوث أزمة مالية، فعندما يتم تحرير أسعار الفائدة تفقد البنوك الحماية التي كانت تتمتع بها في أسعار الفائدة المدارة.

14. انتشار الاشاعات أو الذعر المالي: الذي يروج له احيانا لتحقيق مصالح ومكاسب معينة لبعض الفئات ويؤدي إلى انتشار الازمة حتى وأن كان غير مبرراً.

15. الطبيعة الدورية للاقتصاد الرأسمالي: يمر الاقتصاد بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد، تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى بالتمويل المتحوط. وفي إبان مرحلة النمو، تتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض، ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات دون تحوط كاف أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجدداً، ولكن بناء على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظراً لأرباحها المتوقعة. وفي ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرة بشكل معنوي في نظام الائتمان. وفي حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابلية للاقتراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ أموال

(1) كهينة رشام، أحمد جميل، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية، (الجزائر: جامعة ألكلي محند أولحاج بالبويرة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد31، العدد3، 2020م)، ص43

في الاقتصاد من حلها، وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدي لحدوث كساد ويعود الاقتصاد لنقطة البداية مجدداً. (1)

16. الانفصام المتزايد بين الاقتصاد العيني المتمثل في تدفقات السلع والخدمات، والاقتصاد المالي والنقدي المتمثل في تدفقات النقود والائتمان، حيث أخذت هذه التدفقات الأخيرة تكتسب استقلالية متزايدة منذ النصف الأول من السبعينات، وقد أصبح هناك انفصام متزايد بين رأس المال المنتج ورأس المال النقدي، أي بين الاقتصاد الحقيقي وما يسمى بالاقتصاد الرمزي، وأصبحت هناك مفاضلة متصاعدة بين استخدام رأس المال في الديون واستخدامه في الإنتاج، وأيضاً بين المضاربة والاستثمار، وهو تطور خطير يكشف عن ازدياد الطابع الجشع للرأسمالية المعاصرة.

17. الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، مع مراعاة ان الفساد المحاسبي يرجع في احد جوانبه الهامة إلى عملية التدليس التي يمارسها المحاسبون القانونيون وتأكيدهم على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك على خلاف الحقيقة كذلك اختلال هيكل التمويل وعشوائية الصرف ونقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تستند إلى تطبيق مبدأ الشفافية وتحقق الإفصاح في إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة وغيرها من الممارسات غير السليمة التي بمحصلتها تؤدي إلى عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها مما يوصلها إلى حالة الانهيار. (2)

(1) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، (د: ن : سلسلة كتب عالم المعرفة رقم 147، سنة 1990م)، ص 206
(2) محمد عبدالكريم حسين، وآخرون، تأثير الأزمات المالية في مستويات التحفظ المحاسبي - أدلة تجريبية من الشركات الصناعية العراقية، (بغداد: جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، عدد خاص ج 1، 2020م)، ص 70

أما أسباب الأزمة من منظور الشريعة الإسلامية تتمثل في الآتي:

1. التعامل بالربا: إن المنتبغ لحيثيات الأزمة المالية العالمية منذ بدايتها يلاحظ أن

السبب الرئيس الذي أشعل فتيلها هو الارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة من 1 إلى 5 % ، ذلك لأن القروض الممنوحة للأفراد كانت قد منحت بمعدل فائدة منخفض، لكنه متغير، وبتضخم الالتزامات المالية للمقترضين وجد هؤلاء أنفسهم عاجزين تماما عن السداد، وهو أصل الربا المحرم شرعا.(1)

2. التوسع في الديون: المسجل أيضا في الأزمة المالية الحالية التوسع في الديون،

فنتيجة لتوفر ما يعرف بالنقود الرخيصة بسبب انخفاض معدلات الفائدة، سجل إفراط في منح الائتمان سواء لقطاع العائلات أو لقطاع الأعمال.

3. بيع الديون: إن عملية التوريق التي كانت من المسببات الأساسية لأزمة الرهن

العقاري هي بمثابة بيع الديون، حيث تقوم البنوك ومؤسسات التمويل العقاري ببيع ديون القروض الممنوحة إلى شركات التوريق بثمن معجل أقل من الدين، ثم تقوم شركات التوريق ببيعه على شكل سندات للمستثمرين ويتم تداولها في الأسواق المالية بالبيع والشراء، وبيع الديون محرم في الشريعة الإسلامية باتفاق الفقهاء والعائد من ورائه ربا، ففي قرار لمجمع الفقه الإسلامي جاء ما يلي " :لا يجوز التعامل بالسندات الربوية إصدارا أو تداولاً أو بيعاً، لاشتمالها على الفوائد الربوية، ولا يجوز توريق (تصكيك) الديون بحيث تكون قابلة للتداول في سوق ثانوية، لأنه في معنى حسم الأوراق التجارية الذي يشتمل على بيع الدين لغير الدين على وجه يشتمل على الربا".

4. المغامرات ونظام المشتقات المالية: لعبت هذه المعاملات المالية الدور الكبير

في تأزم الوضع المالي العالمي، فقد أدت المضاربات في سندات الرهن العقاري ومشتقاتها كعقود الخيارات والمستقبليات والعقود الآجلة المرتبطة بالسندات إلى خلق موجات متتالية من القيم مبنية على قيمة العقارات، وحين انهارت هذه

(1) د. زليخة بجناشي، وآخرون، دراسة تقييمية لأثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك الإسلامية- دراسة حالة بنك البركة الجزائري والبنك الأردني الإسلامي 2006م- 2011م، (الجزائر: جامعة الأخوة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد50، 2018م)، ص52

الأصول انهار النظام المالي العالمي ككل حيث ارتفعت قيمة المشتقات المالية المتداولة إلى "أكثر من 600 تريليون دولار مقابل ناتج إجمالي لا يتجاوز 48 تريليون دولار. وتعتبر هذه المعاملات محرمة في الشريعة الإسلامية لما فيها من غرر وجهالة كبيرة.

يتضح للباحث مما سبق أن أسباب الأزمات المالية بصورة عامة تتمثل في

الآتي:

1. عدم الإفصاح الدقيق والواضح عن المعلومات الملائمة للمستثمرين في الوقت المناسب من قبل المؤسسات والشركات مما يؤثر في موثوقية المعلومة والإعتماد عليها في إتخاذ القرار المناسب.
2. ضعف نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة مما يؤدي الى إنتشار الفساد المالي والإداري.
3. عدم مكافحة ظاهرة غسل الأموال التي بدورها تؤدي الى ضخ أموال ضخمة للتوسع في الإستثمار المحلي ويتبعها التوسع المفرط في تسهيل المعاملات الائتمانية.
4. ضعف وهشاشة السياسات الداخلية في دول النظام الرأسمالي تؤدي الى التحايل في إستقلال القيود الداخلية التي بدورها تتحكم في إستيراد وتصدير السلع والخدمات المحلية.
5. إنتشار ظاهرة توظيف رؤوس الأموال في تجارة الديون بدلاً من إستخدامها في تمويل مشاريع إنتاجية تساعد في النمو الإقتصادي.
6. إنتشار الكسب غير المشروع.
7. تقديم القروض لفئات غير قادرة على السداد.

ثانياً: الآثار السلبية للأزمات المالية على الإقتصاد:

1) تتمثل آثار الأزمة المالية على الإقتصاد العالمي في الآتي:-

- أ. حدوث خسائر في أصول البنوك خاصة المتعلقة بالقروض والإستثمارات وسندات الرهن العقاري وإنخفاض أسعار الأسهم.⁽¹⁾
- ب. تباطؤ معدلات النمو مما يؤدي الى تدني الطلب.
- ت. إرتفاع معدلات البطالة وإنتقال الإنهيار نحو أنشطة غير عقارية.⁽²⁾
- ث. إنخفاض قيمة العملة المحلية إذا كانت مرتبطة بالدولار.
- ج. الركود الإقتصادي إضافة الى التركيز نحو إنقاذ الصناعة المالية في العالم مما يؤدي الى خفض مستوى المساعدات الإنسانية للدول النامية.
- ح. تذبذب أسعار الذهب والعملات: فقد لوحظ أن أسعار الذهب تتغير صعوداً وهبوطاً أثناء الأزمة بشكل حاد، وكذلك العملات شهدت تغيرات شديدة وعدم الإستقرار في أسعار الصرف.
- خ. إنخفاض أسعار البترول: أن إنفجار الأزمة المالية وتأثيرها على القطاع المالي وإنهيار عدد من المؤسسات المالية أدى الى إنعكاس أثارها على بقية القطاعات الأخرى منها القطاع النفطي وذلك بسبب الإنكماش الإقتصادي الذي أدى الى إنخفاض الطلب على النفط.⁽³⁾
- د. يؤدي تدفق رؤوس الأموال القصيرة الأجل إلى الداخل بكميات كبيرة إلى زعزعة استقرار الإقتصاد الكلي، من خلال ارتفاع سعر الصرف العملة الوطنية الذي يؤدي إلى انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات، والذي يؤدي بدوره إلى عجز في الميزان التجاري.⁽⁴⁾

(1) مها مزهر محسن، أثر القصور في المعايير والأدوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشؤ الأزمات المالية- بالتركيز على إتفاقية بازل، (بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد24، العدد107، 2018م)، ص298

(2) د. مصلح عبدالحى النجار، أسباب الأزمة المالية العالمية ونتائجها من منظور فقهي، (الرياض: جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للأدب والعلوم الإنسانية، المجلد28، العدد6، 2020م)، ص68

(3) محمد جمعة علوان، أثر الأزمات المالية العالمية على الإقتصاد العراقي- دراسة تحليلية من الفترة2004م- 2013م، (بغداد: جامعة قناة السويس، كلية التجارة الإسماعيلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد8، العدد1، 2017م)، ص352

(4) بلال راحو، علاقة التحرير المالي بحدوث الأزمات المالية- تجربة بعض الدول، (الجزائر: جامعة الجزائر، مجلة الميادين الإقتصادية، المجلد3، العدد1، 2020م)، ص131

ذ. كما يؤدي تدفق رؤوس الأموال كذلك إلى ارتفاع أسعار الأصول وبالذات الأراضي والعقارات والأصول المالية بشكل سريع، وبالتالي زيادة التضخم وزيادة الاستهلاك المحلي.

(2) تتمثل آثار الأزمة المالية على الإقتصاد الخليجي في الآتي:-

أ. تأثر المؤسسات المالية التي تمتلك حيازات في سندات الرهن العقاري او تستثمر في عقود التزامات الدين المهيكلة المرتبط بتلك السندات او في عقود مبادلة الديون ومثال على ذلك خسارة بنك الخليج الدولي بما يقارب 570 مليون دولار من جراء استثماراته في سندات الرهن العقاري مما استدعى الى رفع رأسماله بتمويل من مؤسسة النقد السعودي وكذلك خسارة المؤسسة العربية المصرفية ABC بمقدار 700 مليون دولار.⁽¹⁾

ب. الخسائر الناتجة عن إدارة الاستثمارات بواسطة البنوك الاستثمارية الامريكية المتأثرة في الازمة العالمية، خاصة المصارف الخليجية التي لديها ارتباطات بالمصارف العالمية في الولايات المتحدة الامريكية مما أثر ذلك على استثمارات البنوك الخليجية، ففي وقت سابق أعلن بنك أبو ظبي التجاري انه باشر باتخاذ إجراءات قانونية في نيويورك لاسترداد بعض خسائر استثمارية في الصناديق الاستثمارية في الولايات المتحدة.

ت. تأثر الوضع الائتماني من خلال نقص السيولة وارتفاع تكلفة الاقتراض وقد ظهرت بوادر ازمة الائتمان في دبي مع تراجع مستوى السيولة في السوق لتمويل المشاريع الجديدة حيث أعلن البنك المركزي الاماراتي عن تمويل يقدر بحوال 70 مليار درهم اماراتي متاح للبنوك الإماراتية للاستفادة منها.

(1) د. عبدالرحمن عبيد جمعة، محمد يوسف محمد، قياس عدوى الأزمات المالية في الأسواق المالية- دراسة تحليلية على الأسواق المالية العربية مع إشارة خاصة الى العراق، (بغداد: جامعة الأنبار، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد15، العدد48، 2019م)، ص524

ث. إعلان مصرف أبوظبي التجاري عن تعرضه لمخاطر بقيمة 272 مليون دولار، وإعلان مؤسسة الخليج للاستثمار الكويتية عن خسائر بقيمة 246 مليون دولار نهاية عام 2007، وأخرى بقيمة 200 مليون دولار عام 2008م.⁽¹⁾

ج. خسائر ناجمة عن انخفاض قيمة أصول الشركة المصرفية العربية البحرينية بنحو 1.2 مليار دولار.

ح. تعرضت شركة التأمين الرائدة في السعودية إلى خسائر بنحو ثلثي قيمتها، وكان أدائها رديئاً جداً في سوق الأسهم السعودي.

يتضح للباحث مما سبق أن آثار الأزمات المالية السلبية تتمثل في الآتي:

1- إفلاس المؤسسات المصرفية.

2- إنهيار المؤسسات الإنتاجية والتجارية.

3- إنهيار الأسواق المالية.

4- ارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

5- إختلال ميزان المدفوعات.

6- إنتشار الفقر المجتمعي.

7- ارتفاع معدلات الديون الخارجية.

ثالثاً: الآثار الإيجابية للأزمات المالية على الإقتصاد:

تتمثل الآثار الإيجابية للأزمات المالية في الآتي:-

1. أن كل أزمة لها دورة اقتصادية تستنفذ اثارها من خلالها، والمستثمر الحصيف هو الذي يستفيد من هذه الأزمة، فحين يدخل الاقتصاد في فترة الركود يتوقف عن الاستثمار، وعند هبوط اسعار الاسهم والسندات يقوم بالاستثمار، وكثير منها يباع بأقل من قيمة الاصدار، مما يعني ان اسهم العوائد واسهم الشركات الناجحة اصبحت مغرية للاستثمار.⁽²⁾

(1) دوفي قريمة، أثر الأزمة المالية العالمية على ربحية شركات التأمين التكافلي- دراسة عينة من الشركات في الإمارات، قطر والسعودية، (الجزائر: المركز الجامعي عبدالحفيظ بوصوف- ميلة، مجلة الأفاق للدراسات الإقتصادية، المجلد3، العدد7، 2019م)،

ص104

(2) هند سلمان اليأس الطائي، مرجع سابق، ص91

2. أدى الركود الاقتصادي الى تراجع الطلب على السلع والخدمات مما ادى الى تخفيض الاسعار العالمية بما في ذلك الموارد الاولية ومواد البناء وجميع السلع التي تعتمد كثير على الطاقة.

3. تغيير جذري في عمل الاسواق والنظام المالي الدولي ووضع ضوابط اكبر على عمليات الإقراض وقيام نظام نقدي دولي جديد لتنظيم الاسواق المالية.

4. العودة الى الفلسفة الاقتصادية القائلة بضرورة عودة الدولة الى التدخل في عمل الاسواق المالية والمصرفية الاقتصادية بدل ان تكون الادارة قائمة على السوق.

يتضح للباحث مما سبق أن آثار الأزمات المالية الإيجابية تتمثل في الآتي:

1. إستقلال فرصة تدهور أسعار الأسهم والسندات عند إنهيار الأسواق المالية بسبب عرضها بأسعار منخفضة.

2. أن الإرتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات عندما يبلغ ذروته يؤدي الى إنخفاض الطلب وبالتالي تتراجع الأسعار نحو الإنخفاض.

3. تهيمن الدولة على الأسواق بإصدار سياسات تمنع الفساد.

4. إستقلال من الإعانات والمنح الدولية في إنشاء مشاريع إستراتيجية.

رابعاً: بعض نماذج للأزمات العالمية:

1: الأزمة المالية العالمية 2008م : تعد الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهون العقارية) التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ 2007م أعنف الأزمات الاقتصادية العالمية بعد أزمة الكساد الكبير، وتأتي خطورة وعنف هذه الأزمة كونها انطلقت من الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل نموه محركاً لنمو الاقتصاد العالمي، حيث نتجت الأزمة المالية الراهنة عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، حيث أدى انخفاض أسعار الفائدة الأمر الذي دفع إلى تزايد القروض الممنوحة للمستثمرين، وخاصة فيما يتعلق بالقروض العقارية، ويعتبر موضوع الرهن العقاري أحد الأسباب الرئيسية والمباشرة للأزمة المالية الأخيرة،⁽¹⁾ وبالتالي فإن من الأسباب الأساسية والمباشرة التي أدت إلى اندلاع الأزمة المالية الأخيرة الممارسات غير المنضبطة في الأسواق المالية الدولية، وتمثلت هذه

(1) رزاق وشاح ، الأزمة المالية الحالية، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، الصفاء، 2010م)، ص ص 06 - 07

الممارسات بالتوسع المفرط للمصارف الأمريكية المختصة في مجال العقار في منح القروض السكنية عالية المخاطر⁽¹⁾.

أسباب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها:

يعود السبب الرئيسي للأزمة المالية العالمية إلى أزمة الرهن العقاري الأمريكية أوما يسمى بأزمة القروض عالية المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعرف على أنها نوع من القروض العقارية الأمريكية الممنوحة للمقترضين ذو ملاءة مالية مشكوك فيه والتي يمكن أن تكون غير معروفة من قبل الجهاز المصرفي⁽²⁾، وفي أغلب الأحيان لا تخضع المؤسسات المانحة للقروض عالية المخاطر للقوانين البنكية ففي هذه الحالة يعتبر المقترض ذو مخاطر كبيرة جدا ومشكوك فيه ، ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية وجد عدد كبير من الأمريكيين أنفسهم عاجزين عن تسديد قروضهم وازداد عددهم مع مرور الأشهر ليخلق جوا من الذعر والهلع في الأسواق المالية وفي أوساط المستثمرين في قطاع العقار، وقد تضررت البنوك المختصة في القروض عالية المخاطر أكثر من غيرها من ارتفاع نسب الفوائد وتأثيرها على أوضاع المقرضين ذوي الدخل المتواضع ، إضافة إلى السبب الرئيسي لأزمة الرهن العقاري يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى حدوثها في مجموعة من الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي وأخرى على مستوى الاقتصاد الجزئي، وذلك كما يلي:

أ. أسباب على مستوى الاقتصاد الكلي:

تشير نظرية المديونية لأيرفين «Arving Ficher» (1933) أن الأزمة تبدأ بصدمة في الإنتاجية ذات نتائج إيجابية على النمو الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع توقعات الأرباح ومن ثم زيادة الاستثمارات وبالتالي حجم القروض ، هذه الآلية من المفروض أن تحمل في طياتها العديد من ميكانيزمات الاستقرار الذاتي عكس ما حدث في هذه الحالة، إذ حدث ما يلي:

(1) سليمة طبابعة، حسين كشيبي، مساعي الاتحادات النقدية والمؤسسات المالية الدولية للتخفيف من آثار أزمة الديون السيادية، (الجزائر: المؤتمر الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية ، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة ، يومي: 07-08 مايو 2013م) ، ص 7

(2) Claire, M and Gabriel, Z **Understanding the subprime crisis**, report on the economy, available on the internet, 14/14/2008, P: 17

- I. ارتفاع حجم السيولة: يمثل ارتفاع حجم السيولة على المستوى العالمي نقطة بداية، والتي كان وراء ارتفاعها عاملان أساسيان.⁽¹⁾
- II. ارتفاع كبير ومستمر في احتياط الصرف في البنوك المركزية للدول الناشئة: ويرجع ارتفاع احتياطيات الصرف في الدول الناشئة إلى لجوء هذه الأخيرة بهدف الحد من انخفاض قيمة الدولار إلى شراء أصول مالية بالدولار الأمريكي (USD) مثل السندات الحكومية الأمريكية عن طريق الإصدار النقدي للعملة المحلية ثم استعمالها في شراء الدولار في سوق الصرف من مصدر ذلك البلد، والتي تستعمل فيما بعد في شراء أصول ووضعتها في الاحتياطي، الأمر الذي يساهم في ارتفاع احتياطيات الصرف من جهة والسيولة المحلية من جهة أخرى.⁽²⁾
- III. ارتفاع حجم القروض: بسبب انخفاض معدلات الفائدة والابتكارات المالية الجديدة.
- IV. انخفاض التضخم: إن الارتفاع الكبير لحجم السيولة لم يرافقه ارتفاع التضخم بل العكس، حيث انخفض التضخم من 12% إلى 5% خلال عشر سنوات الأخيرة، الأمر الذي ساهم في زيادة مصداقية السياسة ضد التضخم للبنوك المركزية⁽³⁾.
- V. انخفاض علاوة المخاطرة: يرجع سبب انخفاض علاوة المخاطرة إلى انخفاض التهرب منها، ولكن في بداية سنة 2007 تجاوزت هذه الأخيرة ما كانت عليه في سبتمبر 2001 نتيجة انفجار الأزمة فارتفع السيولة أدى بالأعوان الاقتصاديين إلى البحث على أصول ذات مخاطر أعلى للحصول على عائد مرتفع.

(1) د. سالم محمد عبود، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، (بغداد: جامعة بغداد)، ص 9

(2) Artus Patrick, Betbèz Jean-Paul, De Boissieu Christian et Gunther Capelle-Blanchard, **la crise des su-bprimes**, la documentation française, paris, 2008, P: 13.

(3) Artus Patrick, **what role for banks after the crisis?** Flash economy, nataxis, June 2, 2008, P: 226.

٧١. انخفاض معدلات الفائدة طويلة الأجل: ساهم انخفاض التضخم وعلاوة المخاطر، في انخفاض معدلات الفائدة طويلة الأجل، كما ساهمت هذه الأخيرة في زيادة حجم القروض في سياق غير تضخمي.

٧٢. ارتفاع قيمة الأصول: وهذا مرده إلى التصريحات التي أدلى بها اقتصاديون أمريكيون مفادها استبعاد انخفاض شديد في سوق الرهن العقاري الأمريكي نتيجة حجمه من جهة وتنوعه من جهة أخرى. هذه التصريحات شجعت الأعوان الاقتصاديين على الاستثمار أكثر، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار العقارات.

ب. أسباب على المستوى الجزئي وتكمن هذه الأسباب فيما يلي: (1)

١. اشتراط الربحية من طرف المساهمين: بعد تدهور المؤشرات البورصية ابتداء من سنة 2000 اضطر الوسطاء الماليون إلى البحث عن أساليب أخرى لإقناع زبائنهم وتحقيق ربحية أعلى في ظل المنافسة خاصة مع زيادة دور المستثمرين التأسيسيين مع بداية القرن الواحد والعشرون. ولذا لجأت البنوك إلى زيادة أنشطتها وتخفيض معايير الإقراض من جهة وتبني الابتكارات المالية من جهة أخرى.

٢. تراجع معايير الإقراض: انخفاض معايير الإقراض راجع إلى عملية التوريق، لذا نجد تراجعاً لمعايير منح القروض في المنطقة التي يكون فيها التوريق نسبة كبيرة من حجم القروض.

أما فيما يخص تداعيات أزمة الرهن العقاري الأمريكية فقد طالت مختلف القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا، وأدت إلى خسائر مالية لا يمكن حصرها ومست بالدرجة الأولى البنوك باعتبارها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بباقي القطاعات، وهذا ما سيتم استعراضه في هذا العنصر.

(1) د. عبد الله بلوناس، حاج موسي نسيم، واقع صناديق الثروة السيادية العربية في ظل أزمة الرهن العقاري، (الجزائر: جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المؤتمر الدولي حول: التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، 2009م)، ص 11

.III. انخفاض عمليات الاندماج والاستحواذ على المستوى العالمي: تشير الدراسات التي قامت بها مؤسسة "Zhomson Financial" في أوت 2007 إلى انخفاض عمليات الاندماج والاستحواذ بالثلث (3/1) مقارنة بأوت 2006، حيث كانت تساوي القيمة المتوسطة للمعاملات 123 مليون دولار، والتي تعتبر أدنى مستوى منذ نوفمبر 1994، والتي انخفضت بنسبة 26 في الو.م.أ و 47 في أوروبا ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع الثقة وتشديد الائتمان في السوق، بالإضافة إلى ظهور مطالب جديدة من قبل المستثمرين حول ضماناتهم وأجورهم، وعليه لا يسهل الإطار الجديد عمليات الاندماج والاستحواذ. (1)

.IV. تدهور نتائج البنوك وإشهار إفلاسها: يعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات المتضررة بالأزمة حيث يمثل الفصل الرابع من سنة 2007 والأول من سنة 2008 سقف حجم الخسائر المسجلة من قبل البنوك على المستوى العالمي، والتي تساوي 166.5 و 168.5 مليار دولار على التوالي، واستمرت الخسائر المسجلة من قبل البنوك في نفس مستوى الفصلين السابقين بحوالي 70.5 مليار دولار في الفصل الأول لسنة 2008 وإلى 40.5 مليار دولار خلال الفصل الثاني من نفس السنة. أما الفصل الثالث فقد سجلت فيه بنوك أمريكا الشمالية ارتفاعا كبيرا جدا في حجم الخسائر وصلت إلى 165.2 مليار دولار والتي يرجع النصف منها إلى الخسائر المحققة من قبل "Wachovia" و "Whashington Mutual" (2)، حيث يترتب عن الخسائر المحققة من قبل البنوك عدم قدرتها على مزاولة نشاطها ومن ثم شهر إفلاسها حيث تعتبر الو.م.أ الدولة التي عرفت أكبر عدد إفلاس بنكي وصل إلى 25 بنك سنة 2008.

(1) Hadda Jean-David, **The JDH guide to the stock market investor**, Context of the trends for 2008, Gaulions, EJA editor, Paris, 2008, P: 67.

(2) Quignon Laurent, **Banks, a sector hit by the crisis, economic problems review**, N ° 2960, December 2008, P: 3.

كما ترتب عن الخسائر الضخمة التي تكبدتها البنوك وإفلاس العديد منها من جراء هذه الأزمة تغيير في المرتبة التي كان يستحوذ عليها كل بنك قبل الأزمة ماعدا محافظة البنك الصيني على المرتبة الأولى برأس مال قدره 208.398 مليار دولار، كما أصبح البنك البريطاني (HSBC) ثاني أكبر بنك في العالم بعدما كان يستحوذ على المرتبة الثالثة برأس مال يقدر بـ 193.682 مليار دولار.

٧. **تباطؤ النمو الاقتصادي:** عرف النشاط الاقتصادي انخفاضا بطريقة جد متغيرة في معظم الدول، كتراجع مستوى الاستهلاك بسبب ارتفاع التضخم المغذى بارتفاع أسعار البترول والذي انعكس سلبا على القدرة الشرائية للمستهلكين، انكماش حركة التجارة الخارجية، تراجع الاستثمارات الأجنبية وانخفاض التصدير.

٧١. **تراجع حاد في الأسواق المالية العالمية:** كان لهذه الأزمة تأثير كبير على الأسواق المالية العالمية، حيث سجلت العديد من البورصات تراجعا في أدائها ولم تقتصر على البورصات الأمريكية بل شملت مختلف البورصات العالمية نتيجة للترابط الموجود فيما بينها.⁽¹⁾

٧٧. **تراجع أسعار النفط:** تسببت الأزمة المالية المتفاقمة بانخفاض سعر النفط نتيجة تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي الذي أدى إلى تراجع الطلب على النفط من جهة، وانخفاض قيمة الدولار من جهة أخرى حيث عرفت أسعار البترول تراجعا إلى مستويات قياسية لم يشهدها العالم منذ بداية 2007.⁽²⁾ مما أدى إلى تسبب الأزمة المالية المتفاقمة بانخفاض سعر النفط نتيجة تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي الذي أدى إلى تراجع الطلب على النفط الذي يشكل حوالي 60% من إجمالي الصادرات.⁽³⁾

(1) د. حيدر عبدالمطلب البكاء، الرؤية الإسلامية لتداعيات الأزمات المالية والإقتصادية وأسبابها وكيفية معالجتها - الأزمة المالية الأخيرة نموذجا، (القاهرة: جامعة الكوفة، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، المجلد 1، العدد 4، 1997م)، ص 723

(2) IMF, **Rapidly Deteriorating Outlook Requires Further Stimulus**, Global Economic Outlook, November 6, 2008, P: 2.

(3) سامر مظهر قنطجني، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، (دمشق: دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2008م)، ص 70

2: أزمة الدين الأمريكي (أزمة تخفيض التصنيف الائتماني):

من الهام أولاً إلقاء الضوء على مفهوم "سقف الدين"، وهو يتمثل في الحد الأقصى للمبلغ الإجمالي للسندات التي تصدرها الدولة، وطبقاً للمادة (01) بالقسم الثامن من دستور الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الكونجرس الأمريكي صاحب السلطة الوحيدة في تحديد حد الاقتراض بموجب السندات التي يقوم بإصدارها لحساب الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فإن رفع سقف الدين يعني زيادة إصدار الحكومة الفيدرالية للسندات وطرحها للبيع، لإنعاش حركة الاقتصاد الأمريكي، وسد العجز في الميزانية، فضلاً عن تمكين الولايات المتحدة من سداد ديونها المستحقة (1).

وهناك العديد من الأسباب السياسية، الاقتصادية والمالية التي تقف وراء تفاقم أزمة المديونية في الولايات الأمريكية المتحدة، ويمكن شرح هذه الأسباب كالآتي (2):

أ. الأسباب السياسية: يرجع السبب الرئيسي للأزمة إلى الصراع المتفاقم بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ومحاولة كل منهما الضغط على الطرف الآخر من أجل التحضير للانتخابات المقبلة في عام 2012، حيث وجد الحزب الجمهوري الفرصة للاستفادة من عجز الحزب الديمقراطي عن الوفاء بالتزاماته المالية، ومن هنا فقد عارض الجمهوريون بشدة فكرة رفع سقف الدين حتى تتمكن الولايات المتحدة من سداد ديونها وسد العجز في ميزانيتها، حتى تضع الحزب الديمقراطي في مأزق تستفيد منه في المرحلة الانتخابية المقبلة. كما أن الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة، وإنفاقها الكبير للأموال على التجهيزات العسكرية والجيش، قد كلفها مبالغ طائلة ساهمت في مضاعفة العجز في ميزانيتها، وتشير الإحصائيات أن الموازنة العسكرية الأمريكية قد بلغت 40% من حجم الإنفاق العسكري في كل دول العالم.

ب. الأسباب الاقتصادية والمالية: تتمثل في تداعيات الأزمة المالية العالمية علي الاقتصاد الأمريكي، والعجز الذي انتاب الميزانية الأمريكية بسببها، وما تكبدته

(1) التقرير الاقتصادي حول: الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، (الرياض: مركز البحوث والدراسات، العدد 19،

الغرفة التجارية والصناعية، 2012م)، ص 9.

(2) المرجع السابق، ص ص 12، 13.

الإدارة الأمريكية من خسائر لتجاوز آثار الأزمة بدءاً من ضخ كميات هائلة من الأموال لإنعاش الاقتصاد، حتى تراجع إيراداتها والتراجع في الضرائب، مع استمرار الزيادة في الإنفاق.

خامساً: الربط بين المراجعة التحليلية والتنبؤات المالية والأزمات المالية:

إن فاعلية التحليل المالي بهدف تقييم الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بخطر الإفلاس تعتمد بدرجة أولى على مدى جودة معلومات النظام المحاسبي التي أنتجها نظام المعلومات المحاسبي في شكل قوائم محاسبية أولية أو ختامية، فقد وجد في فرنسا أن 13% من حالات الإفلاس سببها عدم فاعلية نظام المعلومات المحاسبي، وفي هذا الصدد أكد البيان الثاني الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية FASB عام 1980م بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على أهمية جودة المعلومات المحاسبية، خاصة فيما تعلق بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل والتقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة.(1)

* نجد أن أدوات التحليل المالي لقياس مخاطر التعثر المالي والمخاطر المالية تعتمد على قياس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير، وبخاصة الدائنين، في الآجال المحددة لاستحقاقها، وتحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين. ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمنشأة على مجموعة النسب، والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها كمؤشرات تقريبية، على الحالة المتوقعة للمنشأة من حيث التدفقات النقدية المتوقعة لمنشأة وبالتالي هوامش الربح، ومؤشرات التغطية للالتزامات المنشأة ومن أهم النسب أو المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد، ما يلي: نسبة المديونية، نسبة التداول، درجة الرافعة الكلية (مؤشر حساسية ربح السهم للتغير في المبيعات)، نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون، نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل، نسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل، ونسبة صافي رأس المال العامل إلى الأصول(2).

(1) رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009م) ص 4
(2) أحمد جلال، إدارة الأزمات المالية، (عمان: دار خالد الحيايني للنشر والتوزيع، 2016م)، ص ص 79-80

*أن النظرة إلى المحاسب ومراجع الحسابات تتعلق بكونهم مسببين لهذه الازمة أو مساعدين في تكوينها أو انهم الاقرب على تشخيص الأزمة وايجاد اسرع وافضل الحلول لإيقافها كونهم على قدر كبير من العلم والمعرفة والخبرة في منع او اكتشاف تضليل الجمهور العام من جشع المدراء التنفيذيين أو ينظر اليهم كمنبهين لما قد يحدث او حدث في الزمن غير البعيد من اختلاسات او ممارسات محاسبية غير صحيحة مع انهم لا يملكون التدريب الكافي للقيام بذلك في بعض الاحيان او عدم تمكنهم من القيام في الوقت المناسب لدرء الأزمة.(1)

سادساً: دور الضعف المحاسبي والتعثر والفساد المالي في حدوث الأزمات المالية:

تعد فترة الثمانينيات والتسعينيات أمثلة على حالات الفساد المذكورة والتي ارتبطت بأسماء كبريات الشركات العالمية أمثال شركة Maxwell، وشركة Bcci، وشركة Polly Peck في المملكة المتحدة وشركة، Crédit Lyonnais في فرنسا وشركة، Metalgesellschaft & Schneider في ألمانيا، فضلاً عن فشل البنك التجاري الكندي Canadian Commercial Bank، في حين تمثلت حصة اليابان في فشل شركة Yamaichi، ثم أزمة القروض والمدخرات Saving & Loans في الولايات المتحدة الأمريكية، وحالات أخرى لشركات مماثلة عبر الأزمات المالية التي اجتاحت غرب آسيا في النصف الثاني من سنة 1997، والتي أثارت الشكوك حول إمكانية الاعتماد على الكشوف المالية للشركات، ودور كبرى شركات المحاسبة والمراجعة الدولية في إعداد التقارير بشأن ذلك، (2) ولعل أحدث قضايا الفساد الناشئ عن تواطؤ كبرى الشركات العالمية الخاصة بالمحاسبة والمراجعة والذي كان وراء انهيار العديد من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية بين أواخر سنة 2001 والنصف الأول من سنة 2002 أمثال شركة Enron للطاقة، وشركة World com للاتصالات، وشركة Xerox المتخصصة في الآلات النسيج، وتمثلت في مصادقة

(1) عدنان هاشم السمراي، وآخرون، مرجع سابق، ص 15

(2) خوري نعيم، أين يقف الأردن من التحكم المؤسسي، (عمان: المؤتمر العلمي المهني الخامس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، 2003م)، ص 44

المراجعين الذين يعملون في شركة Arther Anderson على كشف مالية لم تكن تعبر عن حقيقة ما كان يجري في تلك الشركات آنذاك.⁽¹⁾ حيث إن كارثة شركة Enron وغيرها من الشركات لم تؤثر على الشركات بذاتها والشركات الأخرى وعموم اقتصاديات بلدانها وحسب، بل إنها أثارت الشكوك حول مصداقية شركات المحاسبة والمراجعة وأهلية أعضائها وكفاية المعايير المهنية (المحاسبية والمراجعة) ومستوى الالتزام بتطبيقاتها، وقد أشار البعض في هذا المجال إلى فشل بعض المراجعين في الإيفاء بمسؤولياتهم المهنية وميل البعض الآخر منهم إلى افتراض النوايا الحسنة من جانب المسؤولين في الشركات الخاضعة للتدقيق، إلى جانب ضعف عمليات الضبط والإشراف على المهنة وفهم حقيقة التهديد الناشئ من ارتباط أجور المراجعين وخدماتهم الاستشارية برضا زبائنهم، فضلاً عن فشل التقارير المالية للشركات المذكورة، في معالجة العديد من القضايا والإفصاح عنها مثل.⁽²⁾

سابعاً: مناقشة بعض نتائج الدراسات السابقة مع نتائج دراسة الباحث:

النتيجة الأولى: أن إجراءات المراجعة التحليلية التي يقوم بها المراجع ساهمت في تأكيد التنبؤات المالية. والنتائج الفرعية تتمثل في

- 1- أن إجراءات المراجعة التحليلية التي يقوم بها المراجع ساهمت في التنبؤ بالتدفقات النقدية.
 - 2- أن إجراءات المراجعة التحليلية التي يقوم بها المراجع ساهمت في التنبؤ بالتعثر المالي.
- يتضح للباحث أن النتائج أعلاها تتفق مع دراسة الباحث يوسف، (2005م) حيث توصلت الدراسة إلى إمكانية استخدام نسب الربحية والسيولة والأداء ونسب هيكل رأس المال لتقييم نشاط الشركة والتنبؤ بإحتمال المستقبل ولا تختلف عن نتيجة الباحث. ودراسة: محمد، (2006م) توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية احصائياً وإن التدفقات النقدية هي

(1) عبد الصبور عبد القوي علي، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات: دراسة مقارنة، (الرياض: مكتبة الإدارة والاقتصاد، 2012م)، ص 30-31

(2) بشرى نجم عبدالله المشهداني، أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي دراسة تحليلية لإطار القانوني والرقابي الذي ينظم أعمال الشركات المساهمة في العراق، مقال منشورة إلكترونياً علي الموقع: 2021م - <https://www.f-> www.law.net/law/threads/63886

الاقوى في القدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية المستقبلية من العوائد المحاسبية سواء كان على مستوى المصرف الواحد او مستوى المصارف مجتمعة حيث تتفق مع الباحث بأنه أستخدم العائد المحاسبي والتدفقات النقدية التاريخية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. ودراسة: إياد، (2014م) حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط بين قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركة المساهمة العامة الصناعية والخدماتية المدرجة في سوق عمان المالي حيث تتفق مع الباحث بأنه أستخدم العائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. ودراسة: محمد، (2015م) توصلت الى أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل التحليل الإستراتيجي للمعلومات المحاسبية والتنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية حيث أنها تتفق مع نتيجة الباحث الفرعية الأولى. ودراسة: أمين، (2021م) حيث توصلت الدراسة الى أن المصارف تعتمد على التحليل المالي كأساس للكشف عن التعثر المصرفي، لا تستخدم المصارف نماذج التنبؤ بالفشل المالي للكشف عن التعثر المصرفي قبل حدوثه الا فيما ندر، لا يوجد لدي المصارف انظمة إنذار مبكر للكشف عن أية حالة تعثر محتملة لدى العملاء، لم يستطع النموذج المطبق من التنبؤ بالتعثر المصرفي لمعظم عملاء العينة البحثية حيث أنها تتفق مع نتيجة الباحث الفرعية الثانية. ودراسة: أسماء، (2017م) توصلت الدراسة إلى أن عند تطبيق المراجعة التحليلية تتخفف نسبة تعرض المصرف للمخاطر الإئتمانية ويمكن التنبؤ بها قبل حدوثها، وإنخفاض مستوى مخاطر الإئتمان التي يتعرض لها المصرف تعتمد بشكل كبير على كفاءة مسؤولي مانحي الإئتمان في المصرف حيث أنها تتفق مع نتيجة الباحث الفرعية الثانية.

يتضح للباحث أن أغلبية نتائج الدراسات السابقة المعروضة تتفق مع النتيجة الرئيسية الأولى ولاتتفق مع النتائج التالية إلا بشكل جزئي.

النتيجة الثانية: أن إجراءات المراجعة التحليلية التي يقوم بها المراجع ساهمت في الحد من الأزمات المالية.

يتضح للباحث أنه لاتوجد نتيجة من نتائج الدراسات السابقة تتفق كلياً مع هذه النتيجة ولكن هناك بعض الدراسات السابقة ذات علاقة جزئية بنتيجة هذه الدراسة

فيما يخص أسباب نشوء الأزمات المالية وأثارها مثل دراسة: حسن، وخديجة، (2009م)، توصلت الدراسة الى هناك الكثير من الأسباب وراء نشوء الأزمة المالية العالمية، ولكن أهمها الربا والمضاربات الوهمية التي قامت بها المؤسسات المالية، بالإضافة الى أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى إيقاف الكثير من برامج الخصخصة التي كانت تسعى الدول إلى تنفيذها. ودراسة: **clerides, M and Stephanou, C (2009)** توصلت الدراسة الى أن الازمة المالية نبعت من مزيج من الاختلالات الاقتصادية الكلية العالمية ومواطن ضعف النظام المالي الهيكلي على عكس الاحداث الاخيرة، وقد نجحت استجابات السياسة المالية المباشرة للقطاع بما في ذلك دعم السيولة الطارئة وتوسيع شبكات الامان المالي والتدخلات في المؤسسات المالية في القضاء على الزعر الواسع الانتشار. ودراسة: أنس، ياسر، (2016م) توصلت الدراسة الى ان اعداد التقارير الدورية وفقا للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الاسلامية يقلل من مخاطر الازمات المالية، وان مراعاة الجوانب الجيدة في اعداد التقارير المالية الدورية يساهم في اكتشاف الاخطاء والمخالفات المالية.

النتيجة الثالثة: أن أساليب التنبؤات المالية ساهمت في الحد من الأزمات المالية يتضح للباحث أنه لا توجد نتيجة من نتائج الدراسات السابقة تتفق كلياً مع هذه النتيجة ولكن هناك بعض الدراسات السابقة ذات علاقة جزئية بنتيجة هذه الدراسة مثل دراسة: **Hoque, M. and Rakow, K (2015)** توصلت الدراسة إلي أن الإفصاحات والتنبؤات لها علاقة إيجابية كبيرة مع شركات التكنولوجيا، و أن فهم التدفقات النقدية للشركة أمر حتمي في تقييم قيمة الشركة، لذلك فإن تفسير توقعات الإدارة للتدفقات النقدية بنجاح أمر مهم أيضاً لفهم الوضع المالي للشركة بشكل أفضل حيث أنها تدرس العلاقة بين التنبؤات المالية وقيمة المنشأة ودراسة الباحث تدرس العلاقة بين التنبؤات المالية والأزمات المالية.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

يتناول الباحث في هذا الفصل الإطار النظري للدراسة الميدانية المتمثل في نبذة تعريفية عن المصارف السودانية، بالإضافة الى تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن المصارف السودانية.

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن المصارف السودانية

أولاً: نشأة وتطور المصارف بالسودان:

ترجع نشأة المصارف بالسودان إلى بداية الحكم الثاني بعد توقيع الاتفاقية بين بريطانيا ومصر والتي تلتها إدخال بعض النظم الحديثة في السودان في المجالات المختلفة كبرنامج التعليم والصحة والتجارة والزراعة والتي ساعدت هجرات في خلق بيئة تلائم التطور الاقتصادي والاجتماعي، حيث ظهرت هجرات جماعية مختلفة مثل جماعات الشوام والأرمن، والإغريق، وذلك لإنشاء المشاريع والدخول في التجارة، وظهرت مدن جديدة وبدأت زراعة محاصيل نقدية وانتشرت التجارة في نطاق ضيق. بناء على ذلك شعر الحكام آنذاك بالحاجة لوجود مصارف لمقابلة هذا التطور وذلك لخدمة مصالحهم ولحفظ ودائع الإداريين والفنيين من البريطانيين والمصريين وغيرهم من الأجانب⁽¹⁾.

قد شهدت الفترة من 1903 عدة تطورات هامة، بدأت بإنشاء مجموعة مصارف أجنبية ثم تلا ذلك إنشاء مصرف السودان المركزي والذي قام بدوره بالترخيص لعدد من المصارف في مراحل مختلفة.

يمكن تقسيم المراحل التي مر بها التطور التاريخي للمصارف بالسودان إلى المراحل الآتية⁽²⁾:

- 1- مرحلة المصارف التجارية (فروع المصارف الأجنبية) والذي بدأ في العام 1903م.
- 2- مرحلة إنشاء مصارف التنمية الوطنية ومصرف السودان المركزي في الفترة ما بعد الاستقلال (1956-1966م).
- 3- مرحلة تأميم المصارف التجارية.
- 4- مرحلة سياسة الانفتاح (1976-1983م).

(1) ماجدة عبد الوهاب موسى، تاريخ العمل المصرفي بالسودان، (الخرطوم: بنك السودان، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، ورقة داخلية غير منشورة، فبراير 1994م).

(2) محمد فرح عبد الحليم، التطورات المالية والمصرفية في السودان، (الخرطوم: الشركة العربية للطباعة والنشر، 2005م)، ص

5- مرحلة أسلمة المصارف بالسودان.

المرحلة الأولى: مرحلة المصارف التجارية (فروع المصارف الأجنبية):

التاريخ المصرفي في السودان يوضح أن المصارف ظاهرة حديثة نسبيا حيث كان أول ظهور للمصارف بالسودان في العام 1903م وهو المصرف الأهلي المصرفي وهو فرع يتبع للمصرف الأهلي بمصر، وجاء بعده بعشر سنوات فرع مصرف باركليز الذي أنشئ في عام 1913م، وتلا هذان الفرعان عدة فروع لمصارف أجنبية. حيث شهدت العشرين سنة التي مرت فيما بين (1940-1960م) إنشاء فروع لخمس مصارف أجنبية هي⁽¹⁾

1- المصرف العثماني 1949م والذي تغير إل (ناشونال آندجر يندلز بنك) فيما بعد.

2- المصرف الكريدي ليونيه الفرنسي 1953م والذي تغير إلى النيلين بعد مشاركة الحكومة فيه.

3- مصرف مصر 1953م.

4- المصرف العربي الأردني 1956م.

5- المصرف الأثيوبي 1956م.

ظل دور هذه المصارف مقصورا على توفير الخدمات التمويل المصرفي للجماعات التي جاءت للسودان من انجليز، ويونانيين، وأرمن، وشوام، ومصريين، وظلت هذه المصارف تعمل في إطار التجارة بعيدا عن الزراعة والقطاعات الأخرى رغما من أن الزراعة تعد المصدر الأساسي للتمويل آنذاك. حيث ركزت هذه المصارف على القروض قصيرة الأجل ذات العائد السريع المجزي وكانت تلك القروض تمثل نسبة عالية من عملها المصرفي. كما أن معظم القروض التي استقلت لتمويل التجارة الخارجية يتم توفيرها للشركات الأجنبية والتي كانت رئاستها بالخارج.

لقد مثلت أفرع المصارف الأجنبية أدوات يتخذها المستعمر ليرغم الأهالي والبيوت الكبيرة لفرض نظم الربا والفوائد المركبة. وقد مثل النظام المصرفي السوداني امتدادا للنظام المصرفي الانجليزي والمصري. لذلك ظل جمهور السودانين يعزفون

(1) المرجع السابق، ص 71-72.

عن التمويل الربوي ولا يجدون فيه بركة ونفعا وانعكس حتى على علاقتهم بالمصارف فأنحصر التعامل فيها مع الجهات الحكومية ولأغراض رسمية وشبه رسمية وحتى الذين سعوا في التعامل معها كانوا يتعاملون ويشككون في أصل تعاملهم بها. ويوضح لنا الجدول (1/1/4) أدناه بداية نشأة المصارف بالسودان والتي تمثلت في فروع المصارف الأجنبية.

جدول (1/1/4)

نشأة المصارف بالسودان من (1903-1956م)

الرقم	اسم المصرف	تاريخ الانشاء	الدمج وتغيير الأسماء
1	المصرف الأهلي المصرفي	1903م	أول مصرف تم إنشاؤه بالسودان وجاء بعده مصرف السودان المركزي عام 1960م
2	مصرف باركليز	1913م	تحول الاسم إلى مصرف الدولة التجارية الخارجية في 1970م ثم إلى مصرف الخرطوم في 1975م.
3	المصرف العثماني	1949م	تحول إلى ناشونال اندقرندليز في 1969م إلى أن تحول إلى مصرف أمدرمان الوطني
4	الكريدي ليونيه الفرنسي	1953م	تحول إلى مصرف النيلين في عام 1963م
5	مصرف مصر	1953م	تحول على مصرف الشعب التعاوني في عام 1970م
6	المصرف العربي الأردني	1956م	تحول إلى مصرف البحر الأحمر التجاري 1973م
7	المصرف الأثيوبي	1956م	تحول إلى مصرف جوبا التجاري 1973م

المصدر: تاج إبراهيم حامد، تاريخ العمل المصرفي بالسودان، مجلة المصرفي، العدد الحادي عشر، بنك السودان يونيو 1997م، ص 29.

يوضح الجدول (1/1/4) أن السودان من أوائل البلاد في المنطقة التي عرفت وجود المصارف حيث تم افتتاح أول مصرف بالسودان عام 1903م وذلك

بافتتاح فرع المصرف الأهلي المصري ومن بعده افتتح مصرف باركليز البريطاني عام 1913م، والمصرف العثماني عام 1949م، ومصر مصر عام 1953م، والكريدي ليونيه الفرنسي عام 1953م، وفرع المصرف العربي الأردني عام 1959م، والمصرف الأثيوبي عام 1959م.

حيث بلغت عدد المصارف العامل بالسودان في تلك الفترة عدد سبعة مصارف كلها فروع لمصارف أجنبية لذا سميت الفترة بفترة (فروع المصارف الأجنبية).

مما تقدم يرى الباحث أن هذه الفترة قد تميزت بسيطرة فروع المصارف الأجنبية على العمل المصرفي بالسودان، ولم يمكن لها إسهام واضح في عمليات التنمية الاقتصادية، بل انحصرت نشاطاتها في خدمة المستعمر وتمويل الشركات الأجنبية، كما انحصرت انتشار فروعها على المدن الرئيسية الكبرى ولم تهتم بنشر فروعها في الأقاليم والأرياف النائية التي كانت تقتصر إلى التعامل المصرفي والنقدي، ولعل ذلك يرجع إلى السيطرة التامة للمنهج الغربي الاستعماري في التمويل الذي عمل على تعطيل عمل المصارف بالسودان آنذاك وجعلها واجهة لتنفيذ مخططاته وأهدافه. المرحلة الثانية: (إنشاء مصارف التنمية الوطنية ومصرف السودان المركزي):

تعتبر مصارف التنمية أو المصارف المتخصصة ظاهرة جديدة في دنيا المصارف فقد ظهرت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية وكان من أهم أغراضها الإقراض المتوسط والطويل الأجل لأغراض الزراعة والصناعة والعقار وحتى الأغراض التجارية، بالإضافة إلى ذلك فإن مصارف التنمية تعطي الكثير من الاستشارات والمساعدات الفنية لعملائها.

في ظروف الحاجة الشديدة لتطوير الصناعة وتحديث الزراعة وتوفير الائتمان طويل الأجل لبناء المنازل وعلى الأخص للمجموعات ذات الدخل الثابت والمحدود. فإن ثلاث مصارف من مصارف التنمية جاءت إلى حيز الوجود هي المصرف الزراعي السوداني ثم المصرف الصناعي السوداني والمصرف العقاري السوداني الذي جاء تأسيساً بعد إنشاء مصرف السودان المركزي⁽¹⁾.

(1) محمد سعيد محمد الحسن، مسيرة بنك السودان - الملامح - التفرد - المنهج، (الخرطوم: مطبعة نضر، 2004م)، ص 28.

المرحلة الثالثة: هيكل القطاع المصرفي السوداني 1996 - 1999م:

1- البنك المركزي:

استطاع بنك السودان في هذه الفترة مساعدة كثير من المصارف في مجال توفيق الأوضاع وقد باشرت لجنة توفيق الأوضاع أعمالها ببنك السودان من خلال تصنيف البنوك في لأربعة مجموعات على النحو التالي :

المجموعة الأولى : بنوك قامت بتوفيق أوضاعها بنسبة 100% .

المجموعة الثانية: تشمل البنوك التي قامت بتوفيق أوضاعها في معظم بنود المشروع وتحتاج إلى قليل من الجهد لتكملة توفيق أوضاعها، وحددت اللجنة لهذه المجموعة المجالات الآتية⁽¹⁾:

أ. رسملة الأرباح .

ب.زيادة رأس المال زيادة نقدية حقيقية .

ت. معالجة ودائع بعض البنوك بالعملة الأجنبية طرف بنك السودان .

ث. معالجة مديونيات بعض البنوك على بنك السودان .

ج. تسهيل بعض الأصول الثابتة والاستثمار في الأسهم .

المجموعة الثالثة: بنوك تحتاج إلى مجهود كبير لتوفيق أوضاعها وقد حدد لها :

أ. رسملة الأرباح.

ب.زيادة رأس المال زيادة نقدية حقيقية .

ت. تصفية بعض الأصول الثابتة والاستثمارات في الأسهم .

ث. تقليل المصروفات وزيادة الإيرادات .

المجموعة الرابعة: تشمل البنوك التي لم توفر البيانات والمعلومات المطلوبة ومما يجدر ذكره أن هذا البرنامج كان أثاره واضحة على انتشار الجهاز المصرفي في العاصمة والولايات الأخرى .

(1) عبد الحميد محمد جميل، وآخرون، القطاع المصرفي في السودان النشأة والتطور خلال الفترة 1903 - 2003م، (الخرطوم: الاتحاد المصرفي السوداني، سلسلة إصدارات الأمانة العامة)، ص44.

أما في مجال الفرع فقد استطاع بنك السودان في عام 1997م بزيادة فروع التسعة إلى عشرة ذلك بافتتاح فرع آخر بالولاية الشمالية تواصل انتشار الفروع في العام 1998م بافتتاح فرع آخر بولاية دارفور لتصبح فروع بنك السودان إحدى عشر فرعاً.

2- مصارف القطاع العام:

أ. **المصارف المتخصصة:** لم يحدث تغيير في عدد البنوك المتخصصة (3مصارف) حدث تغيير في حجم انتشارها المصرفي حيث ارتفع عددها في عام 1996م إلى 164 فرعاً ثم تراجعت إلى 147 فرعاً في عام 1997م إلا أنها ارتفعت مرة أخرى في عام 1998م إلى 158 فرعاً حيث زادت من وجودها في ولايات كردفان الكبرى والولايات الشرقية وقلصت من تواجدتها في الولايات الجنوبية وولاية الخرطوم.

ب. **المصارف التجارية:** تراجع حجم الانتشار المصرفي لهذه البنوك خلال الفترة 1996 - 1999م حتى قلصت هذه البنوك من فروعها بولاية الخرطوم والولاية الوسطى والشرقية وزادت من حجم تواجدتها في الولاية الشمالية والولايات الجنوبية.

ج. **مصارف القطاع المشترك:** شهدت الفترة من 1996 - 1999م تراجع عدد مصارف القطاع المشترك حيث تم تصفية بنك نيماء وبنك الصفا ودمج بنك المزارع والبنك التجاري السوداني ليصبح مصرف المزارع التجاري وذلك في منتصف عام 1999م.

خ. **المصارف الأجنبية:** تراجع الانتشار المصرفي لهذه الشريحة من الجهاز المصرفي حيث تقلص عددها إلى ثلاث فروع فقط وهي أبو ظبي الوطني وحبیب بنك وبنك المشرق وجميعها تمارس نشاطها المصرفي بولاية الخرطوم .

يلاحظ أن نهاية عام 1995م ظلت مصارف القطاع العام كما هو عليه الحال بنهاية عام 1995م. أما بنوك القطاع المشترك فقد انخفض من سبعة عشر مصرفاً إلى خمسة عشر مصرفاً، بدمج بنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية مع البنك التجاري السوداني ليكونا مصرف المزارع التجاري⁽¹⁾.

(1) عبد الحميد محمد جميل، وآخرون، المرجع السابق، ص 45.

تميزت هذه المرحلة بالآتي(1):

- أ. دمج المصارف الحكومية وتصفية بعض بنوك القطاع الخاص.
- ب. تغيير أسماء بعض المصارف.
- ج. ظهور بنوك الاستثمار .

إنضم لمنظومة المصارف العاملة خلال عام 2009م كل من البنك العربي السوداني في شمال السودان والبنك الأثيوبي وبنك الكويت في جنوب السودان(2). كما إنضم في منظومة المصارف العاملة في العام 2010م بنك الجبال للتجارة والتنمية في جنوب السودان(3).

بلغ عدد المصارف العاملة في السودان 33 مصرفاً في عام 2011م مقارنة ب33 مصرفاً في العام 2010م، وخرجت من منظومة المصارف العاملة خلال 2011م المصارف العاملة في جنوب السودان بعد الانفصال في يوليو 2011م(4). كما زاد عدد المصارف الي 36 مصرفاً بدخول مصرفين أجنيبيين إلى القطاع المصرفي بالسودان، هما: البنك الأهلي المصري، ومصرف أبو ظبي الإسلامي(5). حيث تطور الجهاز المصرفي السوداني تطوراً كبيراً خلال الفترة الأخيرة وتم دمج بنوك ونشوء بنوك جديدة، ودخل رأس المال العربي ليستثمر في السودان، فصار الجهاز المصرفي في السودان يتكون من 37 مصرفاً حتى عام 2014م بدخول مصرفين، هما: مصرف قطر الإسلامي، ومصرف أبوظبي الإسلامي، تعمل جميعها بالنظام المصرفي الإسلامي(6). ويلزم القانون جميع المصارف العاملة في السودان بعضوية صندوق ضمان الودائع المصرفية واتحاد المصارف السوداني. فقد نشأ بنك السودان المركزي عام 1960 أما البنوك التجارية العاملة في السودان حتى عام

(1) محمد عبد الرحمن أبو شورة، وآخرون، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مخطط النظام المصرفي (الأسلمة وأثرها على البيئة المصرفية)، (الخرطوم: بنك السودان المركزي، المكتبة الوطنية)، ص ص 20-21

(2) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي التاسع والأربعون، 2009م، ص 46.

(3) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخمسون، 2010م، ص 47.

(4) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الواحد والخمسون، 2011م، ص 62.

(5) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون، 2012م، ص 52.

(6) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسون، 2013م، ص 58.

2014 فهي⁽¹⁾: بنك الخرطوم (1913)، البنك الزراعي السوداني(1959)، بنك النيلين (1963)، البنك العقاري التجاري (1967)، مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية (1973)، بنك أبوظبي الوطني (1976)، البنك السوداني الفرنسي(1978)، بنك فيصل الإسلامي (1978)، البنك الأهلي السوداني (1981)، بنك النيل الأزرق المشرق (1981 - 1983)، بنك التنمية التعاوني (1983)، البنك الإسلامي السوداني(1983)، بنك التضامن الإسلامي (1983)، بنك البركة السوداني (1984)، بنك تنمية الصادرات (1984)، البنك السعودي السوداني (1986)، بنك العمال الوطني(1988)، بنك الشمال الإسلامي السوداني (1990)، بنك المزارع التجاري (1992)، بنك الثروة الحيوانية (1993)، بنك أم درمان الوطني (1993)، بنك آيفوري (1994)، بنك الاستثمار المالي (1998)، بنك الساحل والصحراء (2001)، بنك السلام السودان (2003)، مصرف التنمية الصناعية (2005)، البنك السوداني المصري (2005)، بنك المال المتحد (2006)، بنك الأسرة (2008)، بنك الجزيرة السوداني الأردني(2008)، بنك قطر الوطني (2009)، البنك العربي السوداني (2009)، البنك السوداني المصري (2012)، بنك أبوظبي الإسلامي (2013)، بنك الرواد والاستثمار (2013)، بنك الإبداع للتمويل الأصغر (2013). ويضم السودان أيضاً المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا(1975) .

(1) <https://www.uabonline.org/ar>

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتناول الباحث في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي إتبعها في تنفيذ هذا الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أدواتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً : إجراءات الدراسة الميدانية:

1. مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة في المؤسسات المصرفية السودانية، يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من المحاسبين و المراجعين الداخليين و المراقبين الماليين والمديرين الماليين والمراجعين القوميين العاملين بالمؤسسات المصرفية السودانية.

2. عينة الدراسة:

عينة الدراسة تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة وقد تم توزيعها عشوائياً في (البنك الزراعي ، بنك الجزيرة ، بنك الخرطوم ، بنك السودان ، بنك النيل ، بنك النيلين ، البنك السعودي السوداني ، مصرف المزارع التجاري، بنك المال المتحد، البنك الفرنسي)، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (150) استمارة استبيان على المستهدفين ، واستجاب (128) فرداً أي ما نسبته (85.3%) من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة، والتالف (3) أي مانسبته (2%) ، والمفقود (19) أي نسبته (12.7%)

3. أداة الدراسة:

أداة جمع البيانات هي الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع البيانات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على البيانات اللازمة للدراسة وقد إعتد الباحث على

الإستبيانات كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة، حيث أن للاستبيان مزايا منها:

- أ. يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
- ب. قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
- ت. سهولة وضع عباراته واختيار ألفاظه.
- ث. يوفر الاستبيان وقت المستجيب وتعطيه فرصة التفكير.
- ج. يشعر المجيبون على الاستبيان بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها .

4. وصف الاستبيان:

أُرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويرهم بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان. وأحتوى الاستبيان على قسمين رئيسيين: (راجع الملحق رقم (1)):

القسم الأول: وشمل البيانات الشخصية للأفراد عينة الدراسة حيث يحتوي على البيانات الآتية: العمر-المؤهل العلمي - التخصص العلمي - المؤهل المهني - المسمى الوظيفي - سنوات الخبرة .

القسم الثاني : وشمل مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة وطلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا إستجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاثة الرئيسية والفرضيات الفرعية.

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية على الاستبانات :

1. الأشكال البيانية .
2. التوزيع التكراري للإجابات .
3. النسب المئوية .
4. إختبار مربع كاي لبيان لدلالة الفروض .
5. الإنحراف المعياري لقياس التجانس فى إجابات أفراد عينة الدراسة .

6. الوسط الحسابي لمعرفة إتجاه أراء عينة الدراسة بخصوص عبارات الدراسة والمنوال.

5. الثبات والصدق الإحصائي:

للتأكد من الصدق الظاهري لاستبيان الدراسة وصلاحيه عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة والبالغ عددهم (9) محكمين ومن مختلف المواقع الوظيفية والتخصصات العلمية، وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين تم إجراء التعديلات التي أقرحت عليه.

6. الاعتمادية:

للتأكد من درجة الاعتمادية تم اختبار أسئلة الاستبانة بالاعتماد على مقياس الاعتمادية وذلك لتأكد من أن الابعاد والمحور التي تم تحديدها لأختبار فرضيات الدراسة صحيحة ومتناغمة مع الدراسة بالإضافة الى ثباتها حيث يوضح الجدول أدناه العبارات المكونه للابعاد الخاصة بالمحاور: **المحور الأول** الخاص بالمراجعة التحليلية يحتوي على ثلاث أبعاد: (البعد الأول) مدى إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية غير الكمية (الاستفسارات) والذي شمل ثمان عبارات، (البعد الثاني) مدى إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية(التحليل المقارن) والذي شمل خمس عبارات، (البعد الثالث) مدى إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية (التحليل وفق النسب المالية) والذي شمل أيضاً خمس عبارات ، **المحور الثاني** الخاص بالتنبؤات المالية والذي شمل على بعدين: (البعد الأول) مكون من قسمين من أربعة عشر عبارة ثمانية عبارات منها أختصت بالقسم الأول بمدى إستخدام العائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، أما الستة عبارات الاخرى فقد اختصت بالقسم الثاني مدى إستخدام التدفقات النقدية التاريخية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية) (البعد الثاني) التنبؤ بالتعثر المالي والذي أشتمل على عشره عبارات ، **المحور الثالث** والخاص بالأزمات المالية أشتمل على ثلاث أبعاد (البعد الأول) الأزمة المصرفية والذي أشتمل على سبع عبارات،

(البعد الثاني) أزمة العملة وأسعار الصرف والذي أحتوى على خمس عبارات ،وأخيراً
(البعد الثالث) أزمة أسواق المال والذي أشتمل على خمس عبارات) .

جدول رقم (2/2/4)

معامل الاعتماديه (كرونباخ ألفا) لأجابات افراد العينة على عبارات أختبار الفرضيات

المتغيرات	عدد العبارات	Cronbach's alpha
المحور الأول	18	0.854
المحور الثاني	24	0.807
المحور الثالث	18	0.942

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022 م)

فيما يلي وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة (والذي تم فيه إستخدام الاسلوب الاحصائي المتمثل في التكرارات والنسب المئوية والأشكال البيانية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات عينة الدراسة وتحديد إجابات أفرادها تجاه عبارات محاور الدراسة) وفقاً للمتغيرات أعلاه (خصائص المبحوثين):

أ.متغير العمر :

يوضح الجدول رقم (3/2/4) والشكل رقم (1/2/4) التوزيع التكراري والتوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر :

جدول رقم (3/2/4)

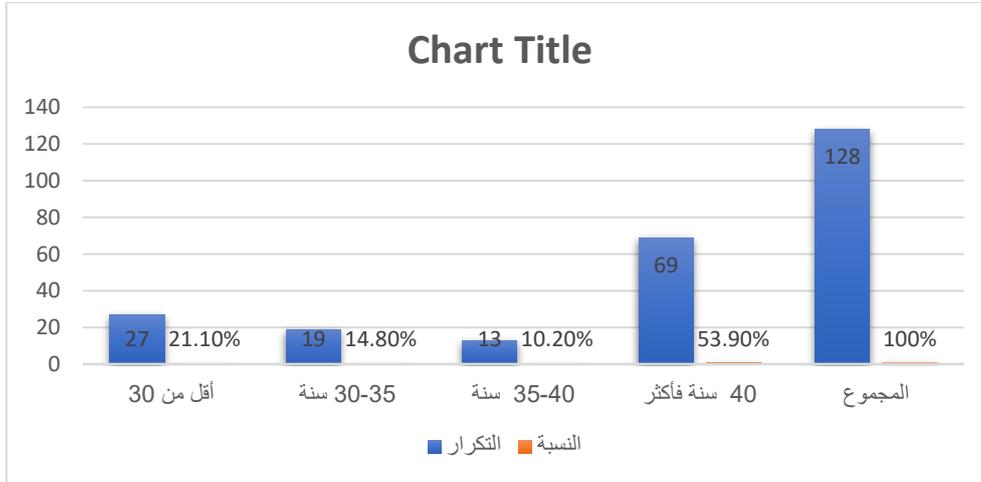
التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30	27	%21.1
30-35 سنة	19	%14.8
35-40 سنة	13	%10.2
40 سنة فأكثر	69	%53.9
المجموع	128	%100

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م).

الشكل رقم (1/2/4)

التوزيع البياني لإفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر



المصدر : أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م).

يتضح من الجدول رقم (3/2/4) والشكل رقم (1/2/4) أن العمر أقل من 30 سنة شكل 21.10% ، أما من 30 - 35 سنة يمثل 14.80% ، و 10.20% كانوا من 35 - 40 سنة ، أما أكثر من 40 سنة 53.90% وهذا يعني أن غالبية أفراد الدراسة عينة الدراسة أكبر من 40 سنة وهذا يدل على أن أفراد العينة من ذوي الخبرة.

ب. متغير المؤهل العلمي :

يوضح الجدول رقم (4/2/4) والشكل رقم (2/2/4) التوزيع التكراري والتوزيع

البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي :

جدول رقم (4/2/4)

التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	72	56.3%
دبلوم عالي	9	7%
ماجستير	39	30.5%
دكتوراه	5	4%
أخرى	3	2%
المجموع	128	100%

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م).

الشكل رقم (2/2/4)

التوزيع البياني لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر : أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

يتضح من الجدول رقم (4/2/4) والشكل رقم (2/2/4) أن 56.30% من

العينة المختاره بكالوريوس ، و7% كانوا دبلوم عالي ، بينما الماجستير 30.50% ،

اما دكتوراة 4% ، أخرى 2% ، بناءً عليه يمكن القول بأن النسبة العالية يتركز في

البكالوريوس ومن ثم الماجستير وبالتالي يمكن القول ان المعلومات التي يمتلكونها حديثه، وان ذلك يدل علإلمام غالبية افراد عينة مجتمع الدراسة بموضوع الدراسة.

ج. متغير التخصص العلمي :

يوضح الجدول رقم (5/2/4) والشكل رقم (3/2/4) التوزيع التكراري والتوزيع

البياني لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلم

جدول رقم (5/2/4)

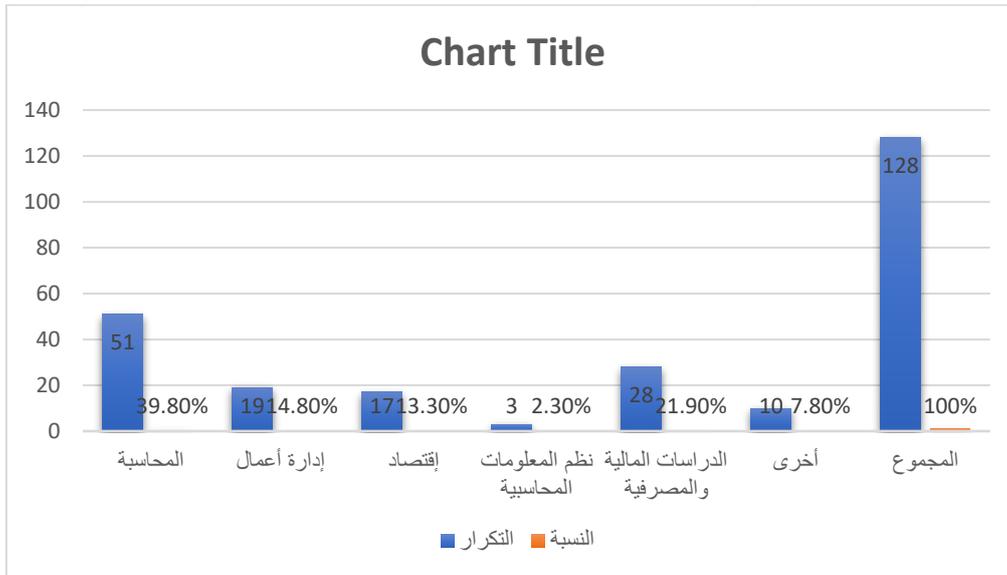
التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
المحاسبة	51	39.8%
إدارة أعمال	19	14.8%
إقتصاد	17	13.3%
نظم المعلومات المحاسبية	3	2.3%
الدراسات المالية والمصرفية	28	21.9%
أخرى	10	7.8%
المجموع	128	100%

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022 م)

الشكل رقم (3/2/4)

التوزيع البياني لإفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022 م)

يتضح من الجدول رقم (5/2/4) والشكل رقم (3/2/4) أن تخصص المحاسبة يمثل 39.80%، و14.80% كانوا إدارة أعمال ، بينما الاقتصاد 13.30% ، اما نظم المعلومات المحاسبية 2.30% ، الدراسات الماليه والمصرفية ، والتخصصات الأخرى والذين صنفوا أنفسهم بغير الدارسين علوم الإدارية من دراسين لتقنية المعلومات وهندسه كمبيوتر بلغت نسبتهم (3%) بناءً عليه يمكن القول بأن النسبة العالية تتركز في التخصص العلمي المحاسبة أي عدد كبير من العينة على دراية كافيه بمعلومات التي تناولتها الدراسة وبالتالي فإن إجابتهم على درجة عالية من الموثوقية .

د. المسمى الوظيفي

يوضح الجدول رقم (6/2/4) والشكل رقم (4/2/4) التوزيع التكراري والتوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي :

جدول رقم (6/2/4)

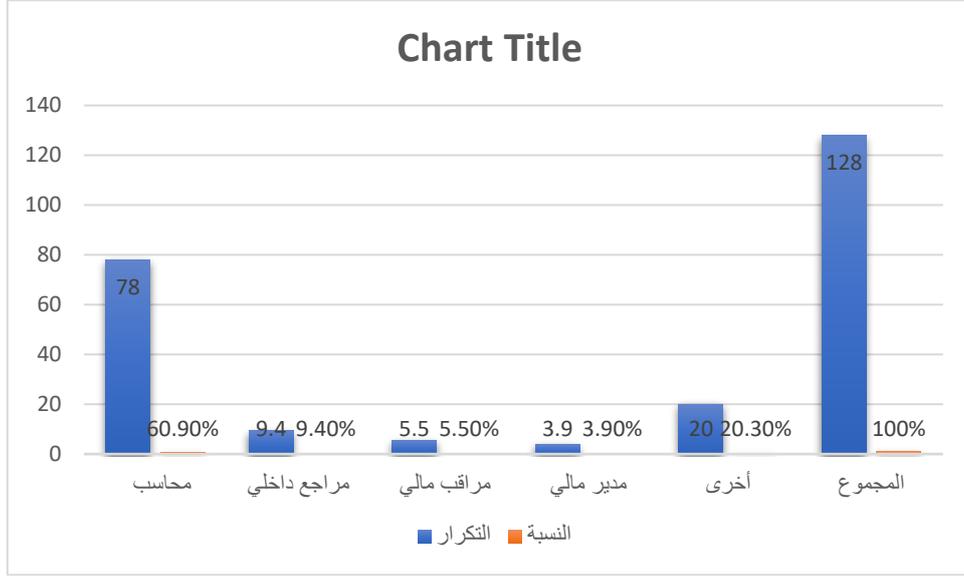
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
محاسب	78	60.9%
مراجع داخلي	12	9.4%
مراقب مالي	7	5.5%
مدير مالي	5	3.9%
أخرى	26	20.3%
المجموع	128	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

الشكل رقم (4/2/4)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

يتضح من الجدول رقم (6/2/4) والشكل رقم (4/2/4) ان نسبة المحاسبين كانت 60.90%، والمراجعين الداخليين كانت 9.40% ، اما بالنسبة للمديرين الماليين يشكلون 3.90% ، اما المراقبين ماليين 5.50% ، اخرى كانت 20.3% والتي صنفها المبحوث الى مهندسين تقنيين ومدراء إداريين وتقنيين وبالتالي فإن الغالبية كانت محاسبين على وجه الخصوص وهذا يدل على ألام الغالبية من المبحوثين بموضوع الدراسة .

د.متغير المؤهل المهني :

يوضح الجدول رقم (7/2/4) والشكل رقم (5/2/4) التوزيع التكراري والتوزيع

البياني لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل المهني:

جدول رقم (7/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

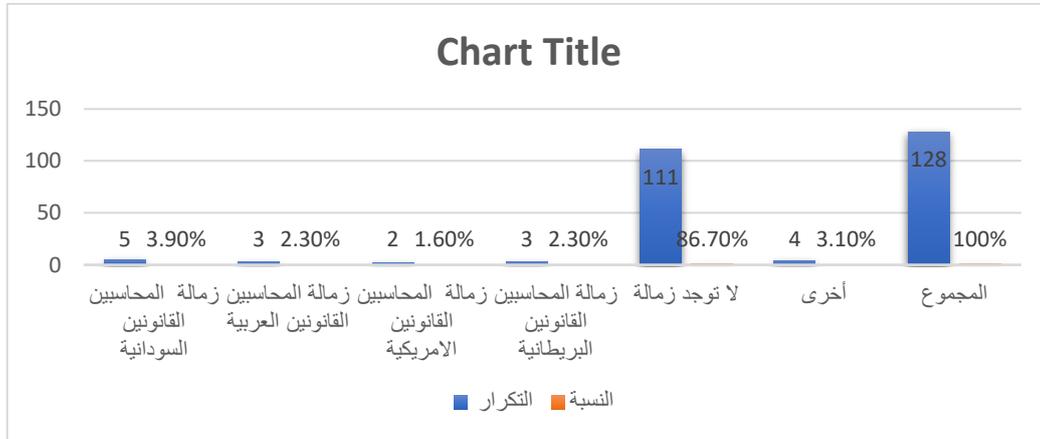
المؤهل المهني	التكرار	النسبة
زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	5	3.9%
زمالة المحاسبين القانونيين العربية	3	2.3%
زمالة المحاسبين القانونيين	2	1.6%

		الامريكية
3	2.3%	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية
111	86.7%	لا توجد زمالة
4	3.1%	أخرى
128	100%	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م).

الشكل رقم (5/2/4)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م).

يتضح من الجدول رقم (7/2/4) والشكل رقم (5/2/4) انالزمالة السودانية بلغت (3.90%) اما الزمالة العربية فقد كانت (2.30%) والزمالة الأمريكية (1.60%) ، الزمالة البريطانية كانوا (2.30%) ، بينما لا توجد زمالة كانوا (86.70%) أما أخرى (3.10%) والذين لم يحددوا زمالتهم ، هذه البيانات تشير الى أن غالبية أفراد العينة لا يحملون شهادات مهنية .

و.سنوات الخبرة :

يوضح الجدول رقم (8/2/4) والشكل رقم (6/2/4) التوزيع التكراري والتوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة :

جدول رقم (8/2/4)

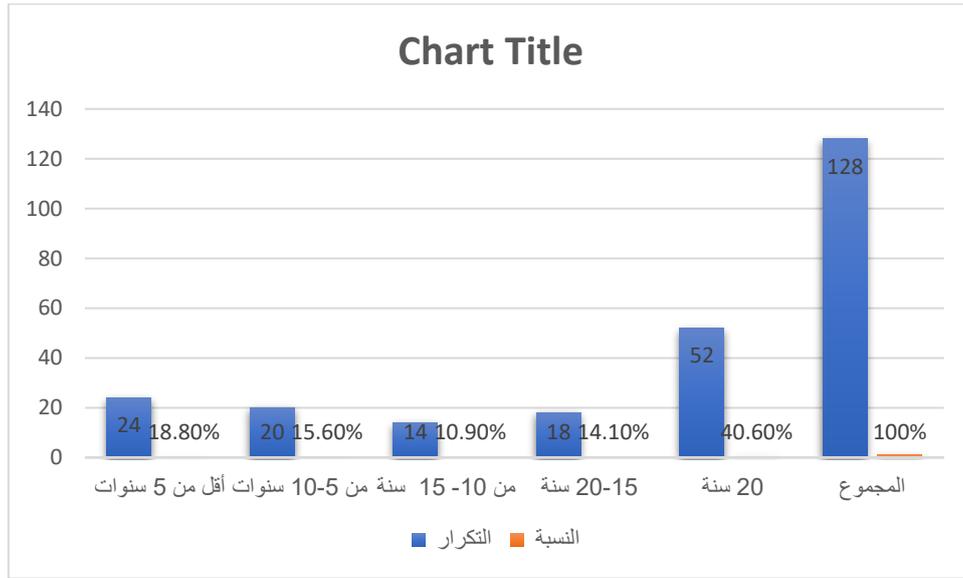
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	24	18.8%
من 5-10 سنوات	20	15.6%
من 10-15 سنة	14	10.9%
20-15 سنة	18	14.1%
20 سنة	52	40.6%
المجموع	128	100%

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

الشكل رقم (6/2/4)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

يتضح من الجدول رقم (8/2/4) والشكل رقم (6/2/4) أن الذين خبرتهم أقل من 5 سنوات بلغت نسبتهم 18.80%، والذين تتراوح خبراتهم من 5 - 10 سنوات بلغت نسبتهم 15.60%، أما 10.90% كانوا من 10 - 15 سنة، و 14.10% كانوا من 15 - 20 سنة، من 20 سنة فأكثر شكلوا نسبة 40.60%، ومما سبق يدل على أن الغالبية كانت لسنوات الخبرة التي تزيد عن الخمس سنوات وخصيصاً الفترة

العمرية (20 سنة فما فوق) وهذا يدل على أن آرائهم ستكون سليمة لأغراض البحث العملي .

ثانياً : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة :

التحليل الوصفي لعبارات الفرضيات يتم حساب الانحراف المعياري لقياس التجانس في الإجابات والوسط الحسابي لمعرفة اتجاه آراء عينة الدراسة (وذلك لتحقق من صحه المتغير) ومن ثم التوزيع التكراري لعبارات الفرضيات لمعرفة آراء عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات الفرضية وذلك كما في الجداول الآتية .

1: تحليل بيانات الاستبانة:

المحور الأول : المراجعة التحليلية :

البعد الأول : مدى استخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية غير الكمية (الإستفسارات):

الجدول رقم (9/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الاول/ البعد الأول:

م	العبارة	التكرار والنسبة %									
		أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق			
		ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك		
1	لدينا طرق للتحقق من موثوقية المعلومات العميل التي تتحصل عليها المؤسسة من الناحية المالية	42	32.8%	77	60.2%	9	7%	0	0%	0	0%
2	لدينا طرق للتحقق من موثوقية معلومات العميل التي تتحصل عليها المؤسسة من الناحية المحاسبية	43	33.6%	67	52.3%	18	14.1%	0	0%	0	0%
3	لدينا طرق للتحقق من موثوقية معلومات العميل التي تتحصل عليها المؤسسة من الناحية القانونية	39	30.5%	66	51.6%	22	17.2%	0	0%	1	0.8%
4	نحصل على بعض	48	37.5%	69	53.9%	10	7.8%	1	0.8%	0	0%

										المعلومات الخاصة بالعميل من خلال الاطلاع على ملفه الخاص أو استفساره بصورة مباشرة (Kyc)
3.1%	4	1.6%	2	18%	23	52.3%	67	25%	32	5 أحياناً نتحقق من ملائمة المعلومات من خلال مراجعتها مع متطلبات معايير المحاسبة والمراجعة الدولية
0.8%	1	0.8%	1	18.8%	24	60.9%	78	18.8%	24	6 أحياناً نتحقق من ملائمة المعلومات من خلال مراجعتها مع متطلبات التشريعات واللوائح الحكومية
0%	0	0.8%	1	11.7%	15	51.6%	66	35.9%	46	7 نأخذ في الاعتبار النتائج السنوية الماضية لنفس الفترة للتحقق من معقولية وملائمة نتائج الفترة الحالية
0%	0	0.8%	1	7%	9	39.8%	51	52.3%	67	8 مراجعة نشاط العميل في المؤسسات المصرفية الأخرى للتحقق من موقفة الإئتماني (وكالة الاستعلام الإئتماني)

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

من خلال الجدول (9/2/4) والذي يوضح النسب التكرارات لعبارات المحور الأول الذي ينص على المراجعة التحليلية (البعد الأول مدى إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية غير الكمية (الإستفسارات) مايلي :

1. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أن لدينا طرق للتحقق من موثوقية المعلومات العميل التي تتحصل عليها المؤسسة من الناحية المالية حيث بلغت نسبة

- موافقتهم (60.2%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0%) ، وأن نسبة (7%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة.
2. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أن لدينا طرق للتحقق من موثوقية معلومات العميل التي تتحصل عليها المؤسسة من الناحية المحاسبية حيث بلغت نسبة موافقتهم (52.3%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0%)، وأن نسبة (14.1%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .
3. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أن لدينا طرق للتحقق من موثوقية معلومات العميل التي تتحصل عليها المؤسسة من الناحية القانونية حيث بلغت نسبة موافقتهم (51.6%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0%) وأن نسبة (17.2%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .
4. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أن نحصل على بعض المعلومات الخاصة بالعميل من خلال الاطلاع على ملفه الخاص أو استفساره بصورة مباشرة (Kyc) حيث بلغت نسبة موافقتهم (53.9%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0.8%) (وأن نسبة (7.8%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .
5. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أن أحياناً نتحقق من ملائمة المعلومات من خلال مراجعتها مع متطلبات معايير المحاسبة والمراجعة الدولية حيث بلغت نسبة موافقتهم (52.3%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين (1.6%) وأن نسبة (18%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .
6. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أن أحياناً نتحقق من ملائمة المعلومات من خلال مراجعتها مع متطلبات التشريعات واللوائح الحكومية. حيث بلغت نسبة موافقتهم (60.9%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0.8%) وأن نسبة (18.8%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .
7. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أن نأخذ في الاعتبار النتائج السنوات الماضية لنفس الفترة للتحقق من معقولية وملائمة نتائج الفترة الحالية حيث بلغت نسبة

موافقتهم (51.6%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0.8%) و أن نسبة (18.5%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محدد على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

8. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون وبشدة على أن مراجعة نشاط العميل في المؤسسات المصرفية الأخرى للتحقق من موقفة الإئتماني (وكالة الاستعلام الإئتماني) حيث بلغت نسبة موافقتهم (52.3%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0.8%) وأن نسبة (7%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محدد على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

الجدول رقم (10/2/4)

الوسيط والمنوال والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول للبعد الأول

م	العبارات	الوسيط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري
1	لدينا طرق للتحقق من موثوقية المعلومات العميل التي تتحصل عليها المؤسسة من الناحية المالية	4.25	4	0.578
2	لدينا طرق للتحقق من موثوقية معلومات العميل التي تتحصل عليها المؤسسة من الناحية المحاسبية	4.20	4	0.665
3	لدينا طرق للتحقق من موثوقية معلومات العميل التي تتحصل عليها المؤسسة من الناحية القانونية	4.11	4	0.734
4	نحصل على بعض المعلومات الخاصة بالعميل من خلال الاطلاع على ملفه الخاص أو استفساره بصورة مباشرة (Kyc)	4.28	4	0.639
5	أحياناً نتحقق من ملائمة المعلومات من خلال مراجعتها مع متطلبات معايير المحاسبة والمراجعة الدولية	3.95	4	0.881
6	أحياناً نتحقق من ملائمة المعلومات من خلال مراجعتها مع متطلبات التشريعات واللوائح الحكومية	3.96	4	0.692
7	نأخذ في الاعتبار النتائج السنوات الماضية لنفس الفترة للتحقق من معقولية وملائمة نتائج الفترة الحالية	4.24	4	0.678
8	مراجعة نشاط العميل في المؤسسات المصرفية الأخرى للتحقق من موقفة الإئتماني (وكالة	4.44	5	0.661

			الاستعلام الإنتمائي).
--	--	--	-----------------------

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

الجدول أعلاه يوضح مايلي :

1. الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية انحصرت بين (3.96) و (4.44) ، وهذا الأوساط جميعها تتراوح في قيمة الوزن الفرضي (أوافق) ، ذلك يعني أن المبحوثين موافقين على ما جاء في عبارات البعد الأول .
2. اما الانحراف المعياري لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية لانهصر بين (0.578) و(0.881) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الأولى.
3. الوسط الحسابي والانحراف ودرجة الحرية والقيمة الاحتمالية للعبارات والوسط الحسابي الفرض الصحيح أقرب الى (4).

الجدول رقم (11/2/4)

أختبار مربع كاي لعبارات المحور الأول للبعد الأول

م	العبارات	مربع كأي	درجة الحرية	الدالة الإحصائية
1	لدينا طرق للتحقق من موثوقية المعلومات العميل التي تتحصل عليها المؤسسة من الناحية المالية	54.203 ^a	2	0.000
2	لدينا طرق للتحقق من موثوقية معلومات العميل التي تتحصل عليها المؤسسة من الناحية المحاسبية	28.141 ^a	2	0.000
3	لدينا طرق للتحقق من موثوقية معلومات العميل التي تتحصل عليها المؤسسة من الناحية القانونية	70.813 ^b	3	0.000
4	نحصل على بعض المعلومات الخاصة بالعميل من خلال الاطلاع على ملفه الخاص أو استفساره بصورة مباشرة (Kyc)	95.938 ^b	3	0.000
5	أحياناً نتحقق من ملائمة المعلومات من خلال مراجعتها مع متطلبات معايير المحاسبة والمراجعة الدولية	108.797 ^c	4	0.000
6	أحياناً نتحقق من ملائمة المعلومات من خلال مراجعتها مع متطلبات التشريعات واللوائح الحكومية	154.734 ^c	4	0.000

0.000	3	81.313 ^b	7	نأخذ في الاعتبار النتائج السنوية الماضية لنفس الفترة للتحقق من معقولية وملائمة نتائج الفترة الحالية
0.000	3	96.125 ^b	8	مراجعة نشاط العميل في المؤسسات المصرفية الأخرى للتحقق من موقفة الإئتماني (وكالة الاستعلام الإئتماني).

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

لإختبار صحة المحور الأول البعد الأول (مدى إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية غير الكمية (الاستفسارات)) تم إستخدام أختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة وجاءت قيم مربع كاي محسوبة كالاتي (54.203^a، 28.141^a، 70.813^b، 108.797^c، 95.938^b، 108.797^c، 154.734^c، 81.313^b، 96.125^b) وبدرجات حرية (2،2،3،3،4،4،3،3) وبمستوى دلالة (sig) لجميع العبارات (0.000) وعند مقارنة مستوى الدلالة (sig) بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة (sig) نقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات البعد .

البعد الثاني : مدى إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية (التحليل المقارن)

الجدول رقم (12/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول البعد الثاني:

م	العبارة	التكرار والنسبة %									
		أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
1	نقوم بدراسة حركة المخطط مع الفعلي ومتابعتة خلال الفترات الزمنية المتتالية للتحقق من الكفاءة في ترسيد الموارد (تحليل أفقي)	42	32.8%	69	53.9%	16	12.5%	1	0.8%	0	0%
2	نقارن المعلومات الكمية مع معلومات أخرى لمؤسسات تعمل	29	22.7%	64	50%	32	25%	2	1.6%	1	0.8%

										بنفس نشاط مؤسستنا ومن نفس الفترة للتحقق من الكفاءة التشغيلية للمؤسسة	
3	نقوم بتصنيف البنود ذات الخاصية المتشابهة الى مجموعات ومن ثم مقارنة العنصر الى مجموعة العناصر المتشابهة (تحليل رأسي)	27	%21.1	67	%52.3	32	%25	2	%1.6	0	%0
4	نقارن المعلومات الكمية للفترة الحالية مع نفس معلومات المؤسسة للسنوات السابقة تقييم إتجاه نشاط والمركز المالي للمؤسسة	40	%31.3	71	%55.5	16	%12.5	1	%0.8	0	%0
5	نقارن المعلومات الحالية مع النتائج المتوقعة مثل الموزونات المخططة أو التنبؤات المتوقعه للتحقق من الكفاءة التشغيلية	43	%33.6	66	%51.6	14	%10.9	3	%2.3	2	%1.6

نسبة (10.9%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محدد على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

الجدول رقم (13/2/4)

الوسيط والمنوال والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول للبعد الثاني

م	العبارات	الوسيط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري
1	نقوم بدراسة حركة المخطط مع الفعلي ومتابعة خلال الفترات الزمنية المتتالية للتحقق من الكفاءة في ترسيد الموارد (تحليل أفقي)	4.18	4	0.704
2	نقارن المعلومات الكمية مع معلومات أخرى لمؤسسات تعمل بنفس نشاط مؤسستنا ومن نفس الفترة للتحقق من الكفاءة التشغيلية للمؤسسة	3.92	4	0.780
3	نقوم بتصنيف البنود ذات الخاصية المتشابهة الى مجموعات ومن ثم مقارنة العنصر الى مجموعة العناصر المتشابهة (تحليل رأسي)	3.93	4	0.723
4	نقارن المعلومات الكمية للفترة الحالية مع نفس معلومات المؤسسة للسنوات السابقة تقييم إتجاه نشاط والمركز المالي للمؤسسة	4.17	4	0.665
5	نقارن المعلومات الحالية مع النتائج المتوقعة مثل الموزونات المخططة أو التنبؤات المتوقعه للتحقق من الكفاءة التشغيلية للمؤسسة	4.13	4	0.817

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

يلاحظ من الجدول (13/2/4) أن الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول المراجعة التحليلية البعد الثاني مدى استخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية (التحليل المقارن) فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (3.92،4.18)والمنوال (4) لجميع العبارات وبحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة .

الجدول رقم (14/2/4)

مربع كاي ودرجة الحرية والدلالة الإحصائية لعبارات المحور الأول للبعد الثاني

م	العبارات	مربع كأي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	نقوم بدراسة حركة المخطط مع الفعلي ومتابعته خلال الفترات الزمنية المتتالية للتحقق من الكفاءة في ترسيد الموارد (تحليل أفقي)	3	83.938 ^a	0.000
2	نقارن المعلومات الكمية مع معلومات أخرى لمؤسسات تعمل بنفس نشاط مؤسستنا ومن نفس الفترة للتحقق من الكفاءة التشغيلية للمؤسسة	4	105.047 ^b	0.000
3	نقوم بتصنيف البنود ذات الخاصية المتشابهة الى مجموعات ومن ثم مقارنة العنصر الى مجموعة العناصر المتشابهة (تحليل رأسي)	3	67.188 ^a	0.000
4	نقارن المعلومات الكمية للفترة الحالية مع نفس معلومات المؤسسة للسنوات السابقة تقييم إتجاه نشاط والمركز المالي للمؤسسة	3	87.563 ^a	0.000
5	نقارن المعلومات الحالية مع النتائج المتوقعة مثل الموزونات المخططة أو التنبؤات المتوقعه للتحقق من الكفاءة التشغيلية للمؤسسة	4	122.547 ^b	0.000

لإختبار صحة عبارات المحور الأول المراجعة التحليلية البعد الثاني مدى إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية التحليل المقارن تم إستخدام مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة وجاءت قيم مربع كاي محسوبة كالاتي (83.938^a ، 105.047^b ، 67.188^a ، 87.563^a ، 122.547^b) وبدرجات حرية (3،4،3،3،4) وبمستوى دلالة (sig) لجميع العبارات (0.000) وعند مقارنة مستوى الدلالة (sig) بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة (sig)نقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات البعد .

البعد الثالث: مدى إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية (التحليل وفق النسب المالية)

الجدول رقم (15/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول البعد الثالث :

م	العبرة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
1	نستخدم نسب السيولة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بلتزاماتها في الأجل القصير من أصولها المتداولة	0	0	2	1.6%	11	8.6%	52	40.6%	63	49.2%
2	نستخدم نسب النشاط لقياس مدى كفاءة المؤسسة في إدارة مواردها وإستثمارها لإنتاج السلع والخدمات من أجل تعظيم الإيرادات	1	0.8%	1	0.8%	17	13.3%	69	53.9%	40	31.3%
3	نستخدم نسب التمويل أو الهيكل المالي لمعرفة هل المؤسسة تعتمد في تمويل إستثماراتها على	4	3.1%	1	0.8%	14	10.9%	75	58.6%	34	26.6%

										الموارد الذاتية (حقوق الملكية) أموال خارجية (الودائع والقروض)	
%0.8	1	%3.1	4	%13.3	17	%49.2	63	%33.6	43	4	نستخدم نسب السيولة لمعرفة مدى فعالية المؤسسة في استقلال مواردها وظبط تكاليفها من أجل تعظيم الأرباح
%0.8	1	%2.3	3	%18	23	%50	64	%28.9	37	5	نستخدم نسب العائد على السهم من أجل ترشيد قراراتنا الإستثمارية في الشركات المدرجة في السوق

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

من خلال الجدول (15/2/4) والذي يوضح النسب التكرارات لعبارات المحور الأول المراجعة التحليلية لبعث الثالث الذي ينص على (مدى إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية (التحليل وفق النسب المالية) يتضح مايلي :

1. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون وبشدة على أنه نقوم بدراسة حركة المخطط مع الفعلي ومتابعتة خلال الفترات الزمنية المتتالية للتحقق من الكفاءة في ترسيد الموارد (تحليل أفقي) حيث بلغت نسبة موافقتهم (49.2%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (1.6%) ، وأن نسبة (8.6%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محدد على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة.

2. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه تستخدم نسب النشاط لقياس مدى كفاءة المؤسسة في إدارة مواردها وإستثمارها لإنتاج السلع والخدمات من أجل تعظيم الإيرادات حيث بلغت نسبة موافقتهم (58.6%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0.8%)، وأن نسبة (10.9%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محدد على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

3. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه تستخدم نسب التمويل أو الهيكل المالي لمعرفة هل المؤسسة تعتمد في تمويل استثماراتها على الموارد الذاتية (حقوق الملكية) أو موارد خارجية (الودائع والقروض) حيث بلغت نسبة موافقتهم (58.6%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0.8%) وأن نسبة (10.9%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محدد على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

4. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه تستخدم نسب السيولة لمعرفة مدى فعالية المؤسسة في استقلال مواردها وظبط تكاليفها من أجل تعظيم الأرباح نسبة موافقتهم (49.2%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (3.1%) وأن نسبة (13.3%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محدد على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

5. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه تستخدم نسب العائد على السهم من أجل ترشيد قراراتنا الإستثمارية في الشركات المدرجة في السوق حيث بلغت نسبة موافقتهم (50%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين (2.3%) وأن نسبة (18%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محدد على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

الجدول رقم (16/2/4)

الوسيط والمنوال والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول البعد الثالث

م	العبارات	الوسيط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري
1	نستخدم نسب السيولة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بلتزامتها في الأجل القصير من أصولها المتداولة	4.38	5	0.710
2	نستخدم نسب النشاط لقياس مدى كفاءة	4.14	4	0.729

			المؤسسة في إدارة مواردها وإستثمارها لإنتاج السلع والخدمات من أجل تعظيم الإيرادات	
0.831	4	4.05	نستخدم نسب التمويل أو الهيكل المالي لمعرفة هل المؤسسة تعتمد في تمويل إستثماراتها على الموارد الذاتية (حقوق الملكية) أو موارد خارجية (الودائع والقروض)	3
0.810	4	4.12	نستخدم نسب السيولة لمعرفة مدى فعالية المؤسسة في استقلال مواردها وضبط تكاليفها من أجل تعظيم الأرباح	4
0.798	4	4.04	نستخدم نسب العائد على السهم من أجل ترشيد قراراتنا الإستثمارية في الشركات المدرجة في السوق	5

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

يلاحظ من الجدول (16/2/4) أن الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول المراجعة التحليلية بعد الثالث الذي ينص على (مدى إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية (التحليل وفق النسب المالية) فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (4.04 ، 4.38) والمونوال بين (4،4،4،4،5) جميع العبارات وبحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة .

الجدول رقم (17/2/4)

أختبار مربع كاي لعبارات المحور الأول المراجعة التحليلية البعد الثالث

م	العبارات	مربع كأي	درجة الحرية	الدالة الإحتمالية
1	نستخدم نسب السيولة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بلتزامتها في الأجل القصير من أصولها المتداولة	84.438 ^a	3	0.000
2	نستخدم نسب النشاط لقياس مدى كفاءة المؤسسة في إدارة مواردها وإستثمارها لإنتاج السلع والخدمات من أجل تعظيم الإيرادات	131.844 ^b	4	0.000
3	نستخدم نسب التمويل أو الهيكل المالي لمعرفة هل المؤسسة تعتمد في تمويل إستثماراتها على الموارد الذاتية (حقوق الملكية) أو موارد خارجية (الودائع	145.203 ^b	4	0.000

			والقروض)	
0.000	4	111.219 ^b	نستخدم نسب السيولة لمعرفة مدى فعالية المؤسسة في استقلال مواردها وظبط تكاليفها من أجل تعظيم الأرباح	4
0.000	4	106.531 ^b	نستخدم نسب العائد على السهم من أجل ترشيد قراراتنا الإستثمارية في الشركات المدرجة في السوق	5

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)
 لإختبار صحة عبارات المحور الأول المراجعة التحليلية البعد الثالث الذي ينص على (مدى استخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية (التحليل وفق النسب المالية) تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة وجاءت قيم مربع كاي محسوبة كالآتي (84.438^a، 131.844^b، 145.203^b، 111.219^b، 106.531^b) ودرجات حرية (3،4،4،4،4) وبمستوى دلالة (sig) لجميع العبارات (0.000) وعند مقارنة مستوى الدلالة (sig) بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة (sig) نقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور .

المحور الثاني : التنبؤات المالية

البعد الأول : التنبؤ بالتدفقات النقدية - القسم الأول

الجدول رقم (18/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني : التنبؤات المالية
 البعد الأول التنبؤ بالتدفقات النقدية

القسم الأول: (مدى استخدام العائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية)

التكرار والنسبة %										م	العبرة
لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة			
ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك		
0	0%	2	1.6%	18	14.1%	66	51.6%	42	32.8%	1	نستخدم العائد المحاسبي المعد وفقاً لإسناد الاستحقاق في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

0%	0	0.8%	1	21.9%	28	28.1%	63	28.1%	36	2	يعبر عن الأحداث الاقتصادية التي حدثت على أرض الواقع بصورة حقيقية.
0%	0	0%	0	16.4%	21	51.6%	66	32%	41	3	يوفر معلومات كافية ومفيدة لتقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية من الأنشطة الرئيسية للمؤسسة
2.3%	3	1.6%	2	15.6%	20	54.7%	70	25.8%	33	4	يوفر معلومات كافية ومفيدة عن المعاملات الاقتصادية الغير مرتبطة بالأنشطة الرئيسية للمؤسسة
0%	0	0.8%	1	15.6%	20	55.5%	71	28.1%	36	5	يوفر معلومات تساهم في تقدير التكاليف المتوقع إنفاقها، أي التنبؤ بالتدفقات النقدية الخارجة في شكل (مدفوعات نقدية متوقعة)
0%	0	0.8%	1	17.2%	22	48.4%	62	33.6%	43	6	يوفر معلومات تساهم في تقدير الإيرادات المتوقع تحصيلها ، أي التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلية في شكل (مقبوضات نقدية متوقعة)

المصدر : أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2022م
من خلال الجدول (18/2/4) والذي يوضح النسب التكرارات لعبارات المحور الثاني الذي ينص على التنبؤات المالية (البعد الأول التنبؤ بالتدفقات النقدية)مدى استخدام العائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية) يتضح مايلي :

1. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه نستخدم العائد المحاسبي المعد وفقاً لإسناد الاستحقاق في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. حيث بلغت نسبة موافقتهم (51.6%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (1.6%) ، وأن نسبة (14.1%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة.
2. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه يعبر عن الأحداث الإقتصادية التي حدثت على أرض الواقع بصورة حقيقية حيث بلغت نسبة موافقتهم (51.6%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0%) ، وأن نسبة (16.4%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .
3. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه يوفر معلومات كافية ومفيدة لتقييم الأداء المالي للوحدة الإقتصادية من الأنشطة الرئيسية للمؤسسة حيث بلغت نسبة موافقتهم (51.6%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0%) وأن نسبة (16.4%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .
4. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه يوفر معلومات كافية ومفيدة عن المعاملات الإقتصادية الغير مرتبطة بالأنشطة الرئيسية للمؤسسة نسبة موافقتهم (54.7%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (1.6%) وأن نسبة (15.6%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .
5. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه يوفر معلومات تساهم في تقدير التكاليف المتوقع إنفاقها، أي التنبؤ بالتدفقات النقدية الخارجة في شكل (مدفوعات نقدية متوقعة) حيث بلغت نسبة موافقتهم (55.5%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0.8%) وأن نسبة (15.6%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .
6. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه يوفر معلومات تساهم في تقدير الإيرادات المتوقع تحصيلها ، أي التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلية في شكل (مقبوضات نقدية متوقعة) حيث بلغت نسبة موافقتهم (48.4%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0.8%) وأن نسبة (17.2%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه

العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

الجدول رقم (19/2/4)

الوسيط والمنوال والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني البعد الأول- القسم الأول الذي ينص على (مدى إستخدام العائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية)

م	العبارات	الوسيط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري
1	نستخدم العائد المحاسبي المعد وفقاً لإساسة الاستحقاق في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.	4.14	4	0.771
2	يعبر عن الأحداث الإقتصادية التي حدثت على أرض الواقع بصورة حقيقية.	4.04	4	0.757
3	يوفر معلومات كافية ومفيدة لتقييم الأداء المالي للوحدة الإقتصادية من الأنشطة الرئيسية للمؤسسة	4.16	4	0.681
4	يوفر معلومات كافية ومفيدة عن المعاملات الإقتصادية الغير مرتبطة بالأنشطة الرئيسية للمؤسسة	4	4	0.832
5	يوفر معلومات تساهم في تقدير التكاليف المتوقع إنفاقها، أي التنبؤ بالتدفقات النقدية الخارجة في شكل (مدفوعات نقدية متوقعة)	4.11	4	0.679
6	يوفر معلومات تساهم في تقدير الإيرادات المتوقع تحصيلها ، أي التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلية في شكل (مقبوضات نقدية متوقعة)	4.15	4	0.722

المصدر : أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يلاحظ من الجدول (19/2/4) أن الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني الذي ينص على التنبؤات المالية (البعد الأول التنبؤ بالتدفقات النقدية (مدى إستخدام العائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية) فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4، 4.16) والمنوال بين (4) جميع العبارات وبحسب المقياس الخماسي ليكرت فأن إجابات المبحوثين هي الموافقة .

الجدول رقم (20/2/4)

أختبار مربع كاي لعبارات عبارات المحور الثاني البعد الأول - القسم الأول الذي ينص على
(مدى إستخدام العائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية)

م	العبارات	درجة الحرية	مربع كأي	الدلالة الإحصائية
1	نستخدم العائد المحاسبي المعد وفقاً لإسناد الاستحقاق في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.	3	73.500 ^a	0.000
2	يعبر عن الأحداث الإقتصادية التي حدثت على أرض الواقع بصورة حقيقية.	3	61.063 ^a	0.000
3	يوفر معلومات كافية ومفيدة لتقييم الأداء المالي للوحدة الإقتصادية من الأنشطة الرئيسية للمؤسسة	2	23.828 ^b	0.000
4	يوفر معلومات كافية ومفيدة عن المعاملات الإقتصادية الغير مرتبطة بالأنشطة الرئيسية للمؤسسة	4	122.078 ^c	0.000
5	يوفر معلومات تساهم في تقدير التكاليف المتوقع إنفاقها، أي التنبؤ بالتدفقات النقدية الخارجة في شكل (مدفوعات نقدية متوقعة)	3	82.563 ^a	0.000
6	يوفر معلومات تساهم في تقدير الإيرادات المتوقع تحصيلها ، أي التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلية في شكل (مقبوضات نقدية متوقعه)	3	65.063 ^a	0.000

المصدر : أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م) .

لإختبار لعبارات المحور الثاني الذي ينص على التنبؤات المالية (البعد الأول التنبؤ بالتدفقات النقدية (مدى إستخدام العائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية) تم إستخدام أختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة وجاءت قيم مربع كاي محسوبة كالاتي (73.500^a ، 61.063^a ، 23.828^b ، 122.078^c ، 82.563^a ، 65.063^a) ، وبدرجات حرية (3،3،2،4،3،3) وبمستوى دلالة (sig) لجميع العبارات (0.000) وعند مقارنة مستوى الدلالة (sig) بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة (sig)نقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور .

البعد الأول : التنبؤ بالتدفقات النقدية - القسم الثاني

الجدول رقم (21/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني : التنبؤات المالية

البعد الأول التنبؤ بالتدفقات النقدية

القسم الثاني: (مدى استخدام التدفقات النقدية التاريخية في التنبؤ بالتدفقات النقدية

المستقبلية)

التكرار والنسبة %										العبارة	م
لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة			
ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك		
0%	0	1.6%	2	17.2%	22	50%	64	31.3%	40	نستخدم التدفقات النقدية المعدة وفقاً للأساس النقدي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية	1
0.8%	1	1.6%	2	12.5%	16	52.3%	67	32.8%	42	توفر معلومات نقدية داخلية وخارجة كافية ومفيدة عن تفاصيل المعاملات الإقتصادية التي حدثت على أرض الواقع	2
0%	0	0.8%	1	11.7%	15	54.7%	70	32.8%	42	توفر معلومات تساهم في تقدير العائد المتوقع تحقيقه من الأنشطة التشغيلية .	3
0%	0	1.6%	2	11.7%	15	53.1%	68	33.6%	43	توفر معلومات تساهم في تقدير العائد المتوقع تحقيقه من الأنشطة الاستثمارية	4
0%	0	1.6%	2	12.5%	16	51.6%	66	34.4%	44	توفر معلومات تساهم في تقدير العائد المتوقع تحقيقه من الأنشطة التمويلية	5

1.6%	2	1.6%	2	10.9%	14	51.6%	66	34.4%	44	توفر معلومات تساهم في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة الاحتفاظ بها لغرض الاستثمار	6
0.8%	1	2.3%	3	10.9%	14	53.9%	69	32%	41	توفر معلومات تساهم في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة الاحتفاظ بها لغرض التمويل .	7
1.6%	2	2.3%	3	11.7%	15	51.6%	66	32.8%	42	توفر معلومات تساهم في تقدير النقدية المتوقعة الاحتفاظ بها لغرض سداد الالتزامات	8

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

من خلال الجدول (21/2/4) والذي يوضح النسب التكرارات عبارات المحور الثاني ، البعد الثاني الذي ينص على مدى إستخدام التدفقات النقدية التاريخية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية يتضح مايلي :

1. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه تستخدم التدفقات النقدية المعدة وفقاً للأساس النقدي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية حيث بلغت نسبة موافقتهم (50%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (1.6%) ، وأن نسبة (17.2%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة.
2. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه توفر معلومات نقدية داخلية وخارجية كافية ومفيدة عن تفاصيل المعاملات الإقتصادية التي حدثت على أرض الواقع حيث بلغت نسبة موافقتهم (52.3%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (1.6%) ، وأن نسبة (12.5%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .
3. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه توفر معلومات تساهم في تقدير العائد المتوقع تحقيقه من الأنشطة التشغيلية حيث بلغت نسبة موافقتهم (54.7%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (8.0%) وأن نسبة (11.7%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير

محدده على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

4. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه توفر معلومات تساهم في تقدير العائد المتوقع تحقيقه من الأنشطة الاستثمارية نسبة موافقتهم (53.1%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (1.6%) (وأن نسبة (11.7%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محدده على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

5. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه توفر معلومات تساهم في تقدير العائد المتوقع تحقيقه من الأنشطة التمويلية بلغت نسبة موافقتهم (51.6%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين (1.6%) (وأن نسبة (12.5%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محدده على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

6. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه توفر معلومات تساهم في تقدير التدفقات النقدية المتوقع الاحتفاظ بها لغرض الاستثمار حيث بلغت نسبة موافقتهم (51.6%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (1.6%) (وأن نسبة (10.9%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محدده على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

7. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أن توفر معلومات تساهم في تقدير التدفقات النقدية المتوقع الاحتفاظ بها لغرض التمويل حيث بلغت نسبة موافقتهم (53.9%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (2.3%) و أن نسبة (10.9%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محدده على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

8. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون وبشدة على أن توفر معلومات تساهم في تقدير النقدية المتوقع الاحتفاظ بها لغرض سداد الالتزامات حيث بلغت نسبة موافقتهم (51.9%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (2.3%) (وأن نسبة (11.7%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محدده على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

الجدول رقم (22/2/4)

الوسيط والمنوال والانحراف المعياري عبارات المحور الثاني ، البعد الأول- القسم الثاني الذي ينص على (مدى استخدام التدفقات النقدية التاريخية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية)

م	العبارات	الوسيط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري
1	نستخدم التدفقات النقدية المعدة وفقاً للأساس النقدي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية	4.09	4	0.788
2	توفر معلومات نقدية داخلية وخارجية كافية ومفيدة عن تفاصيل المعاملات الاقتصادية التي حدثت على أرض الواقع	4.15	4	0.754
3	توفر معلومات تساهم في تقدير العائد المتوقع تحقيقه من الأنشطة التشغيلية .	4.20	4	0.665
4	توفر معلومات تساهم في تقدير العائد المتوقع تحقيقه من الأنشطة الاستثمارية	4.19	4	0.696
5	توفر معلومات تساهم في تقدير العائد المتوقع تحقيقه من الأنشطة التمويلية	4.19	4	0.707
6	توفر معلومات تساهم في تقدير التدفقات النقدية المتوقع الاحتفاظ بها لغرض الاستثمار	4.16	4	0.798
7	توفر معلومات تساهم في تقدير التدفقات النقدية المتوقع الاحتفاظ بها لغرض التمويل .	4.14	4	0.761
8	توفر معلومات تساهم في تقدير النقدية المتوقع الاحتفاظ بها لغرض سداد الالتزامات	4.12	4	0.819

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

يلاحظ من الجدول (22/2/4) أن الإحصاءات الوصفية عبارات المحور الثاني ، البعد الثاني الذي ينص على مدى استخدام التدفقات النقدية التاريخية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4.09، 4.20) والمنوال بين (4) جميع العبارات وبحسب المقياس الخماسي ليكرت فأن إجابات الباحثين هي الموافقة .

الجدول رقم (23/2/4)

أختبار مربع كاي عبارات المحور الثاني ، البعد الأول- القسم الثاني الذي (مدى إستخدام التدفقات النقدية التاريخية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية)

م	العبارات	مربع كأي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	نستخدم التدفقات النقدية المعدة وفقاً للأساس النقدي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية	65.250 ^a	3	0.000
2	توفر معلومات نقدية داخلية وخارجية كافية ومفيدة عن تفاصيل المعاملات الإقتصادية التي حدثت على أرض الواقع	126.453 ^b	4	0.000
3	توفر معلومات تساهم في تقدير العائد المتوقع تحقيقه من الأنشطة التشغيلية .	87.313 ^a	3	0.000
4	توفر معلومات تساهم في تقدير العائد متوقع تحقيقه من الأنشطة الاستثمارية	81.438 ^a	3	0.000
5	توفر معلومات تساهم في تقدير العائد المتوقع تحقيقه من الأنشطة التمويلية	76.750 ^a	3	0.000
6	توفر معلومات تساهم في تقدير التدفقات النقدية المتوقع الاحتفاظ بها لغرض الاستثمار	125.750 ^b	4	0.000
7	توفر معلومات تساهم في تقدير التدفقات النقدية المتوقع الاحتفاظ بها لغرض التمويل .	131.688 ^b	4	0.000
8	توفر معلومات تساهم في تقدير النقدية المتوقع الاحتفاظ بها لغرض سداد الالتزامات	120.359 ^b	4	0.000

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

لإختبار صحة عبارات المحور الثاني ، البعد الثاني الذي ينص على مدى إستخدام التدفقات النقدية التاريخية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وجاءت قيم مربع كاي محسوبة كالاتي (65.250^a، 126.453^b، 87.313^a، 81.438^a، 76.750^a، 4125.750^b، 131.688^b) وبدرجات حرية (3،4،3،3،3،4،4،4) وبمستوى دلالة (sig) لجميع العبارات (0.000) وعند مقارنة مستوى الدلالة (sig) بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة (sig)نقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور .

المحور الثاني: البعد الثاني التنبؤ بالتعثر المالي :

الجدول رقم (24/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثاني: البعد الثاني التنبؤ بالتعثر المالي

م	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
1	نعتمد على النماذج الاحصائية المعروفة في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك، مثل and Others،،،) Altman, Kida (Sherrod,	36	28.1%	44	34.4%	40	31.3%	1	0.8%	7	5.5%
2	نعتمد على مؤشرات التحليل المقارن عند التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، والذي يدرس اتجاه يدرس اتجاه النشاط والمركز المالي للمؤسسة)	36	28.1%	65	50.8%	24	18.8%	2	1.6%	1	0.8%
3	نعتمد على دراسها مؤشرات نسبة الخصوم الى حقوق الملكية في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، والتي تقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد التزامتها	44	34.4%	59	46.1%	22	17.2%	2	1.6%	1	0.8%

										المتداولة عند تاريخ الاستحقاق	
1.6%	2	2.3%	3	20.3%	26	44.5%	57	31.3%	40	نعتمد على دراسة مؤشرات نسبة الخصوم الى حقوق الملكية في التنبؤ التعثر المالي المتوقع للبنك ، والتي تقيس هل التمويل الذي حصلت عليه المؤسسة من الغير يفوق التمويل الذي حصلت عليه من الملاك أم مساوي له	4
0.8%	1	2.3%	2	20.3%	26	43%	55	33.6%	43	نعتمد على دراسة مؤشرات نسب الهيكل التمويلي في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، والتي تقيس بأي مدى إعتمدت المؤسسة على القروض طويلة الاجل في التمويل والتي تنشأ عنها فوائد قروض سنوية	5
2.3%	3	1.6%	2	18.8%	24	49.2%	63	28.1%	36	نعتمد على دراسة مؤشرات نسب الإقتراض في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ،	6

										والتى تقيس إلى أي إتمدت المؤسسة في تمويل إستمارتها على القروض
0.8%	1	0.8%	1	14.1%	18	45.3%	58	39.1%	50	7 نعتمد على دقة التحليل الإنتمائي للعميل كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل
0%	0	0.8%	1	16.4%	21	43%	55	39.8%	51	8 نعتمد على تصنيفات التعثر الصادرة من بنك السودان كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل
0%	0	0.8%	1	17.2%	22	49.2%	63	32.8%	42	9 نعتمد على حركة الحساب الإستثماري كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل.
0%	0	2.3%	3	12.5%	16	49.2%	63	35.9%	46	10 نعتمد على مدى إنتظام السداد كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل .

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

من خلال الجدول (24/2/4) والذي يوضح النسب التكرارات لعبارات على المحور الثاني : البعد

الثاني التنبؤ بالتعثر المالي يتضح مايلي :

1. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه نعتمد على النماذج الاحصائية المعروفة في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، مثل (نموذج التمان ، ونموذج كيدا ، ونموذج شيروت ، وغيرها من النماذج)حيث بلغت نسبة موافقتهم (34.4%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0.8%) ، وأن نسبة (31.3%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير

محدده على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة.

2. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه نعتمد على مؤشرات التحليل المقارن عند التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، والذي يدرس أتجاه النشاط والمركز المالي للمؤسسة (حيث بلغت نسبة موافقتهم (50.8%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (1.6%)، وأن نسبة (18.8%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

3. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه نعتمد على دراسها مؤشرات نسبة الخصوم الى حقوق الملكية في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، والتي تقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد التزامتها المتداولة عند تاريخ الاستحقاق حيث بلغت نسبة موافقتهم (46.1%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (1.6%) وأن نسبة (17.2%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

4. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه نعتمد على دراسة مؤشرات نسبة الخصوم الى حقوق الملكية في التنبؤ التعثر المالي المتوقع للبنك ، والتي تقيس هل التمويل الذي حصلت عليه المؤسسة من الغير يفوق التمويل الذي حصلت عليه من الملاك أم مساوي له نسبة موافقتهم (44.5%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (2.3%) وأن نسبة (20.3%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

5. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه نعتمد على دراسة مؤشرات نسب الهيكل التمويلي في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، والتي تقيس النأي مدى إعتمدت المؤسسة على القروض طويله الاجل في التمويل والتي تنشأ عنها فوائد قروض سنوية بلغت نسبة موافقتهم (43%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين (2.3%) وأن نسبة (20.3%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

6. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه نعتمد على دراسة مؤشرات نسب الإقتراض في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، والتي تقيس إلى أي إعتمدت المؤسسة في تمويل إستمارتها على القروض حيث بلغت نسبة موافقتهم (49.2%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (1.6%) وأن نسبة (18.8%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة

على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

7. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أن نعتمد على دقة التحليل الإنتمائي للعميل كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل حيث بلغت نسبة موافقتهم (45.3%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0.8%) و أن نسبة (14.1%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محده على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

8. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون وبشدة على أن نعتمد على تصنيفات التعثر الصادرة من بنك السودان كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل حيث بلغت نسبة موافقتهم (43%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0.8%) وأن نسبة (16.4%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محده على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

9. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون وبشدة على أن نعتمد على حركة الحساب الاستثماري كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل حيث بلغت نسبة موافقتهم (49.2%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0.8%) وأن نسبة (17.2%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محده على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة.

10. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون وبشدة على أن نعتمد على مدى إنتظام السداد كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل حيث بلغت نسبة موافقتهم (49.2%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (12.5%) وأن نسبة (12.5%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محده على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

الجدول رقم (25/2/4)

الوسيط والمنوال والانحراف المعياري المحور للثاني : البعد الثاني التنبؤ بالتعثر المالي

م	العبارات	الوسيط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري
1	نعتمد على النماذج الاحصائية المعروفة في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك، مثل Altman, Kida and Others, (،،،) (Sherrod,	3.79	4	1.04
2	نعتمد على مؤشرات التحليل المقارن عند التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، والذي يدرس أتجاه يدرس أتجاه النشاط والمركز المالي للمؤسسة)	4.04	4	0.778
3	نعتمد على دراسها مؤشرات نسبة الخصوم الى حقوق الملكية في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، والتي تقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزامتها المتداولة عند تاريخ الاستحقاق	4.12	4	0.800
4	نعتمد على دراسة مؤشرات نسبة الخصوم الى حقوق الملكية في التنبؤ التعثر المالي المتوقع للبنك ، والتي تقيس هل التمويل الذي حصلت عليه المؤسسة من الغير يفوق التمويل الذي حصلت عليه من الملاك أم مساوي له	4.02	4	0.869
5	نعتمد على دراسة مؤشرات نسب الهيكل التمويلي في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، والتي تقيس البأي مدى إعتمدت المؤسسة على القروض طويله الاجل في التمويل والتي تتشأ عنها فوائد قروض سنوية	4.06	4	0.839
6	نعتمد على دراسة مؤشرات نسب الإقتراض في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، والتي تقيس إلى أي إعتمدت المؤسسة في تمويل إستمارتها على القروض	3.99	4	0.865
7	نعتمد على دقة التحليل الإئتمائي للعميل كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل	4.21	4	0.770
8	نعتمد على تصنيفات التعثر الصادرة من بنك السودان كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل	4.21	4	0.770

0.746	4	4.13	9	نعمتد على حركة الحساب الاستثماري كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل.
0.740	4	4.19	10	نعمتد على مدى إنتظام السداد كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل .

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)
يلاحظ من الجدول (25/2/4) أن الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني : البعد الثاني التنبؤ بالتعثر المالي فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.79، 4.21)والمنوال بين (4)جميع العبارات وبحسب المقياس الخماسي ليكرت فأن إجابات المبحوثين هي الموافقة .

الجدول رقم (26/2/4)

أختبار مربع كاي لعبارات المحور الثالث: التنبؤ بالتعثر المالي

م	العبارات	مربع كأي	درجة الحرية	الدالة الإحصائية
1	نعمتد على النماذج الاحصائية المعروفة في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك، مثل Altman, Kida and Others،،،) (Sherrod,	62.703 ^a	4	0.000
2	نعمتد على مؤشرات التحليل المقارن عند التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، والذي يدرس أتجاه يدرس أتجاه النشاط والمركز المالي للمؤسسة)	110.359 ^a	4	0.000
3	نعمتد على دراسها مؤشرات نسبة الخصوم الى حقوق الملكية في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، والتي تقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزامتها المتداولة عند تاريخ الاستحقاق	102.703 ^a	4	0.000
4	نعمتد على دراسة مؤشرات نسبة الخصوم الى حقوق الملكية في التنبؤ التعثر المالي المتوقع للبنك ، والتي تقيس هل التمويل الذي حصلت عليه المؤسسة من الغير يفوق التمويل الذي حصلت عليه من الملاك أم مساوي له	88.328 ^a	4	0.000
5	نعمتد على دراسة مؤشرات نسب الهيكل التمويلي في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، والتي تقيس الأي مدى إعتمدت المؤسسة على القروض طويله الاجل في التمويل والتي	89.188 ^a	4	0.000

			تتشأ عنها فوائد قروض سنوية	
0.000	4	100.672 ^a	نعتمد على دراسة مؤشرات نسب الإقتراض في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، والتي تقيس إلى أي إعتمدت المؤسسة في تمويل إستمارتها على القروض	6
0.000	4	113.797 ^a	نعتمد على دقة التحليل الإنتمائي للعميل كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل	7
0.000	3	61.625 ^b	نعتمد على تصنيفات التعثر الصادرة من بنك السودان كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل	8
0.000	3	66.313 ^b	نعتمد على حركة الحساب الاستثمائي كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل.	9
0.000	3	70.438 ^b	نعتمد على مدى إنتظام السداد كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل .	10

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

لإختبار صحة المحور الثاني : البعد الثاني التنبؤ بالتعثر المالي تم استخدام أختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة وجاءت قيم مربع كاي محسوبة كالاتي (62.703^a، 110.359^a، 102.703^a، 88.328^a، 89.188^a، 100.672^a، 113.797^a، 61.625^b، 66.313^b، 70.438^b) وبدرجات حرية (4،4،4،4،4،4،3،3،3) وبمستوى دلالة (sig) لجميع العبارات (0.000) وعند مقارنة مستوى الدلالة (sig) بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة (sig)نقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور .

المحور الثالث : الازمات المالية

البعد الأول: الأزمة المصرفية

الجدول رقم (27/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث الأزمات المالية،
البعد الأول: الازمة المصرفية .

التكرار والنسبة %										العبارة	م
لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة			
ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك		
0%	0	1.6%	2	8.6%	11	38.3%	49	51.6%	66	إقبال المودعين على سحب ودائعهم بصورة مستمرة غير عادية .	1
0%	0	3.1%	4	7.8%	10	47.7%	61	41.4%	53	إنخفاض معدلات الإيداع بصورة مستمرة غير عادية	2
0.8%	1	2.3%	3	17.2%	22	42.2%	54	37.5%	48	عجز البنك عن تلبية طلبات سحب الودائع المصرفية	3
0%	0	0.8%	1	15.6%	20	45.3%	58	38.3%	49	زيادة المقاصة الواردة عن المقاصة الصادرة مما يؤدي الى تدني حساب بنك السودان	4
0%	0	0%	0	10.2%	13	43.8%	56	46.1%	59	إنخفاض نسبة السيولة بصورة مستمرة غير عادية	5
0%	0	1.6%	2	11.7%	15	43.8%	56	43%	55	انخفاض المعاملات والتسهيلات الإئتمانية	6
0.8%	1	5.5%	7	13.3%	17	38.3%	49	42.2%	54	التمويل بمبالغ كبيرة تفوق حجم الموارد المتاحة	7

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م) .

من خلال الجدول (27/2/4) والذي يوضح النسب التكرارات لعبارات المحور الثالث الأزمات المالية، البعد الأول : الازمة المصرفية يتضح مايلي :

1. ن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون وبشدة على أنه إقبال المودعين على سحب ودائعهم بصورة مستمرة غير عادية حيث بلغت نسبة موافقتهم (51.6%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (1.6%) ، وأن نسبة (8.6%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة.

2. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه إنخفاض معدلات الإيداع بصورة مستمرة غير عادية حيث بلغت نسبة موافقتهم (47.7%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (3.1%)، وأن نسبة (7.8%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

3. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه عجز البنك عن تلبية طلبات سحب الودائع المصرفية حيث بلغت نسبة موافقتهم (42.2%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (2.3%) وأن نسبة (17.2%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

4. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه زيادة المقاصة الواردة عن المقاصة الصادرة مما يؤدي الى تدني حساب بنك السودان نسبة موافقتهم (45.3%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0.8%) وأن نسبة (15.6%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

5. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون وبشدة على أنه إنخفاض نسبة السيولة بصورة مستمرة غير عادية حيث بلغت نسبة موافقتهم (43.8%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0%) وأن نسبة (10.2%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

6. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه انخفاض المعاملات والتسهيلات الائتمانية حيث بلغت نسبة موافقتهم (43.8%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (1.6%) وأن نسبة (11.7%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما

يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة.

7. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون وبشدة على أنه التمويل بمبالغ كبيرة تفوق حجم الموارد المتاحة حيث بلغت نسبة موافقتهم (42.2%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (5.5%) و أن نسبة (13.3%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

الجدول رقم (28/2/4)

الوسيط والمنوال والانحراف المعياري على عبارات المحور الثالث، البعد الأول: الازمة المصرفية .

م	العبارات	الوسيط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري
1	إقبال المودعين على سحب ودائعهم بصورة مستمرة غير عادية .	4.40	5	0.714
2	إنخفاض معدلات الإيداع بصورة مستمرة غير عادية	4.27	4	0.739
3	عجز البنك عن تلبية طلبات سحب الودائع المصرفية	4.13	4	0.836
4	زيادة المقاصة الواردة عن المقاصة الصادرة مما يؤدي الى تدني حساب بنك السودان	4.21	4	0.728
5	إنخفاض نسبة السيولة بصورة مستمرة غير عادية	4.36	5	0.661
6	انخفاض المعاملات والتسهيلات الإئتمانية	4.28	4	0.731
7	التمويل بمبالغ كبيرة تفوق حجم الموارد المتاحة	4.16	5	0.909

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

يلاحظ من الجدول (28/2/4) أن الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثالث الأزمات المالية، البعد الأول : الازمة المصرفية فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4.27، 4.40) والمنوال بين (4.5،4.5،4،4،5) وجميع العبارات وبحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة .

الجدول رقم (29/2/4)

أختبار مربع كاي لعبارات المحور الثالث الأزمات المالية، البعد الأول: الازمة المصرفية .

م	العبارات	مربع كأي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	إقبال المودعين على سحب ودائعهم بصورة مستمرة غير عادية .	87.063 ^a	3	0.000
2	إنخفاض معدلات الإيداع بصورة مستمرة غير عادية	79.688 ^a	3	0.000
3	عجز البنك عن تلبية طلبات سحب الودائع المصرفية	95.203 ^b	4	0.000
4	زيادة المقاصة الواردة عن المقاصة الصادرة مما يؤدي الى تدني حساب بنك السودان	64.688 ^a	3	0.000
5	إنخفاض نسبة السيولة بصورة مستمرة غير عادية	31.047 ^c	2	0.000
6	انخفاض المعاملات والتسهيلات الإئتمانية	71.688 ^a	3	0.000
7	التمويل بمبالغ كبيرة تفوق حجم الموارد المتاحة	92.938 ^b	4	0.000

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

لإختبار المحور الثالث الأزمات المالية، البعد الأول : الازمة المصرفية تم إستخدام أختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة وجاءت قيم مربع كاي محسوبة كالآتي (87.063^a ، 79.688^a ، 95.203^b ، 64.688^a ، 31.047^c ، 71.688^a ، 92.938^b) وبدرجات حرية (3،3،4،3،2،3،4) وبمستوى دلالة (sig) لجميع العبارات (0.000) وعند مقارنة مستوى الدلالة (sig) بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة (sig)نقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور .

البعد الثاني : أزمة العملة وأسعار الصرف

لجدول رقم (30/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث الأزمات المالية،

البعد الثاني: أزمة العملة وأسعار الصرف

م	العبرة	التكرار والنسبة %									
		أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق			
		ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك		
1	إنخفاض عملية الانتاج المحلي من السلع والخدمات (إنخفاض الصادر)	65	50.8%	52	40.6%	10	7.8%	1	0.8%	0	0%
2	زيادة عملية الاستيراد المنتجات من السلع والخدمات (زيادة الاستيراد)	62	48.4%	49	38.3%	14	10.9%	1	0.8%	2	1.6%
3	حدوث خلل في ميزان المدفوعات.	57	44.5%	57	44.5%	14	10.9%	0	0%	0	0%
4	فرض الحكومة سياسات تعويم سعر الصرف في السوق (تعويم الجنية)	54	42.2%	51	39.8%	20	15.6%	3	2.3%	0	0%
5	فرض الحكومة سياسات تعويم سعر الدولار الجمركي	55	43%	46	35.9%	23	18%	4	3.1%	0	0%
6	الارتقاع المستمر في أسعار المنتجات من السلع والخدمات .	65	50.8%	45	35.2%	16	12.5%	2	1.6%	0	0%

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

من خلال الجدول (30/2/4) والذي يوضح النسب التكرارات لعبارات المحور الثالث الأزمات

المالية، البعد الثاني : أزمة العملة وأسعار الصرف والذي ينص على يتضح مايلي :

1. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون وبشدة على أنه إنخفاض عملية الانتاج المحلي

من السلع والخدمات (إنخفاض الصادر) حيث بلغت نسبة موافقتهم (50.8%) ، بينما

بلغت نسبة غير الموافقين (0.8%) ، وأن نسبة (7.8%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة.

2. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون وبشدة على أنه زيادة عملية الاستيراد المنتجات من السلع والخدمات (زيادة الاستيراد) حيث بلغت نسبة موافقتهم (48.4%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0.8%)، وأن نسبة (10.9%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

3. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أن حدوث خلل في ميزان المدفوعات حيث بلغت نسبة موافقتهم (44.5%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (0%) وأن نسبة (10.9%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

4. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون وبشدة على أنه فرض الحكومة سياسات تعويم سعر الصرف في السوق (تعويم الجنية) نسبة موافقتهم (42.2%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (2.3%) (وأن نسبة (15.6%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

5. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون وبشدة على أنه فرض الحكومة سياسات تعويم سعر الدولار الجمركي حيث بلغت نسبة موافقتهم (43%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين (3.1%) (وأن نسبة (18%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

6. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أنه الارتفاع المستمر في أسعار المنتجات من السلع والخدمات حيث بلغت نسبة موافقتهم (50.8%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (1.6%) (وأن نسبة (12.5%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

الجدول رقم (31/2/4)

الوسيط والمنوال والانحراف المعياري لعبارات المحور الثالث الأزمات المالية، البعد الثاني :
أزمة العملة وأسعار الصرف

م	العبارات	الوسيط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري
1	إنخفاض عملية الإنتاج المحلي من السلع والخدمات (إنخفاض الصادر)	4.41	5	0.704
2	زيادة عملية الاستيراد المنتجات من السلع والخدمات (زيادة الاستيراد)	4.31	5	0.821
3	حدوث خلل في ميزان المدفوعات.	4.34	4	0.667
4	فرض الحكومة سياسات تعويم سعر الصرف في السوق (تعويم الجنية)	4.22	5	0.793
5	فرض الحكومة سياسات تعويم سعر الدولار الجمركي	4.19	5	0.839
6	الارتفاع المستمر في أسعار المنتجات من السلع والخدمات .	4.35	5	0.759

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)
يلاحظ من الجدول (31/2/4) أن الإحصاءات الوصفية لعبارات البعد الثاني للمحور الأول (اليات المحاسبة القضائية) فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4.41 ، 4.19) والمنوال بين (5,5,4,5,5,5) جميع العبارات وبحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة .

الجدول رقم (32/2/4)

أختبار مربع كاي لعبارات المحور الثالث الأزمات المالية، البعد الثاني: أزمة العملة وأسعار الصرف

م	العبارات	مربع كأي	درجة الحرية	الدالة الإحصائية
1	إنخفاض عملية الإنتاج المحلي من السلع والخدمات (إنخفاض الصادر)	91.688 ^a	3	0.000
2	زيادة عملية الاستيراد المنتجات من السلع والخدمات (زيادة الاستيراد)	123.797 ^b	4	0.000

0.000	2	28.891 ^c	حدوث خلل في ميزان المدفوعات.	3
0.000	3	57.188 ^a	فرض الحكومة سياسات تعويم سعر الصرف في السوق (تعويم الجنية)	4
0.000	3	49.688 ^a	فرض الحكومة سياسات تعويم سعر الدولار الجمركي	5
0.000	3	75.438 ^a	الارتفاع المستمر في أسعار المنتجات من السلع والخدمات .	6

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)
لإختبار صحة عبارات المحور الثالث الأزمات المالية، البعد الثاني : أزمة العملة وأسعار الصرف تم استخدام أختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة وجاءت قيم مربع كاي محسوبة كالاتي (91.688^a، 123.797^b، 28.891^c، 57.188، 49.688^a، 75.438^a) وبدرجات حرية (3،3،3،4،2،3) وبمستوى دلالة (sig) لجميع العبارات (0.000) وعند مقارنة مستوى الدلالة (sig) بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة (sig) نقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور .

البعد الثالث: أزمة أسواق المال

الجدول رقم (33/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث: الأزمات المالية،

البعد الثالث: أزمة أسواق المال .

م	العبرة	التكرار والنسبة %									
		أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق بشدة			
		ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك		
1	زيادة الطلب على شراء الأصول لتحقيق أرباح من إعادة بيعها في السوق (زيادة الطلب)	57	44.5%	53	41.4%	15	11.7%	2	1.6%	1	0.8%
2	إرتفاع نسبة الوسطاء في السوق (السماسة)	62	48.4%	41	32%	20	15.6%	5	3.9%	0	0%
3	إرتفاع أسعار الأصول بصورة غير طبيعية في الأسواق الفقاعة	60	46.9%	51	39.8%	14	10.9%	3	2.3%	0	0%

4	إرتفاع معدلات الركود الإقتصادي في السوق بصورة مستمرة	52	40.6%	56	43.8%	16	12.5%	2	1.6%	2	1.6%
5	الإنخفاض المفاجئ لإسعار الأصول عندما يتجة الجميع لبيعها	56	43.8%	53	41.4%	15	11.7%	4	3.1%	0	0%

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م) .

من خلال الجدول (33/2/4) والذي يوضح النسب التكرارات على عبارات المحور الثالث : الأزمات المالية، البعد الثالث : أزمة أسواق المال يتضح مايلي :

1. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون وبشدة على أنه زيادة الطلب على شراء الأصول لتحقيق أرباح من إعادة بيعها في السوق (زيادة الطلب) حيث بلغت نسبة موافقتهم (44.5%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (1.6%) ، وأن نسبة (11.7%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة.

2. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون وبشدة على أنه إرتفاع نسبة الوسطاء في السوق (السماسرة) بلغت نسبة موافقتهم (48.4%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (3.9%)، وأن نسبة (15.6%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

3. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون على أن إرتفاع أسعار الأصول بصورة غير طبيعية في الأسواق الفقاعة نسبة موافقتهم (46.9%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (2.3%) وأن نسبة (10.9%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

4. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون وبشدة على أنه إرتفاع معدلات الركود الإقتصادي في السوق بصورة مستمرة حيث بلغت نسبه موافقتهم (43.8%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (1.6%) (وأن نسبة (12.5%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محددة على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

5. أن غالبية أفراد عينة مجتمع الدراسة يوافقون وبشدة على أنه فرض الإنخفاض المفاجئ لإسعار الأصول عندما يتجة الجميع لبيعها بلغت نسبة موافقتهم (43.8%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين (3.1%) وأن نسبة (11.7%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير محدد على هذه العبارة مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدراسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة

الجدول رقم (34/2/4)

الوسيط والمنوال والانحراف المعياري على عبارات المحور الثالث: الأزمات المالية، البعد الثالث: أزمة أسواق المال.

م	العبارات	الوسيط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري
1	زيادة الطلب على شراء الأصول لتحقيق أرباح من إعادة بيعها في السوق (زيادة الطلب)	4.27	5	0.790
2	إرتفاع نسبة الوسطاء في السوق (السماسرة)	4.25	5	0.860
3	إرتفاع أسعار الأصول بصورة غير طبيعية في الأسواق الفقاعة	4.31	5	0.760
4	إرتفاع معدلات الركود الإقتصادي في السوق بصورة مستمرة	4.20	4	0.836
5	الإنخفاض المفاجئ لإسعار الأصول عندما يتجة الجميع لبيعها	4.25	5	0.786

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

يلاحظ من الجدول (34/2/4) أن الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثالث : الأزمات المالية، البعد الثالث : أزمة أسواق المال فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4.20، 4.31) والمنوال بين (5،4،5،5،5) جميع العبارات وبحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة .

الجدول رقم (35/2/4)

أختبار مربع كاي لعبارات المحور الثالث الأزمات المالية، البعد الثالث: أزمة أسواق المال .

م	العبارات	مربع كأي	درجة الحرية	الدالة الإحصائية
1	زيادة الطلب على شراء الأصول لتحقيق أرباح من إعادة بيعها في السوق (زيادة الطلب)	117.625 ^a	4	0.000
2	إرتفاع نسبة الوسطاء في السوق (السماسرة)	57.938 ^b	3	0.000

0.000	3	72.188 ^b	إرتفاع أسعار الأصول بصورة غير طبيعية في الأسواق الفقاعة	3
0.000	4	110.438 ^a	إرتفاع معدلات الركود الإقتصادي في السوق بصورة مستمرة	4
0.000	3	65.313 ^b	الإنخفاض المفاجئ لإسعار الأصول عندما يتجة الجميع لبيعها	5

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م) .

لإختبار صحة عبارات المحور الثالث : الأزمات المالية، البعد الثالث: أزمة أسواق المال تم استخدام أختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة وجاءت قيم مربع كاي محسوبة كالآتي (65.313^b ، 110.438^a ، 72.188^b، 57.938^b، 117.625^a) وبدرجات حرية (4،3،3،4،3) وبمستوى دلالة (sig) لجميع العبارات (0.000) وعند مقارنة مستوى الدلالة (sig) بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة (sig) نقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور .

2: إختبار الفرضيات:

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها بخصوص المراجعة التحليلية وأثرها في تأكيد التنبؤات المالية لمواجهة الأزمات المالية، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة " أوافق بشدة "، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة "أوافق"، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة " محايد"، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة " لأوافق"، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة " لأوافق بشدة ". إن كل ماسبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد والانحدار التدريجي.

1/ عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

"توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية ودورها في تأكيد التنبؤات المالية".

لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج المراجعة التحليلية كمتغير مستقل ممثل بـ (x1) و التنبؤات المالية كمتغير تابع ممثل بـ (y1) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (36/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين المراجعة التحليلية ودورها في

تأكيد التنبؤات المالية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	إختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.035	0.802	\hat{B}_0
معنوية	0.000	9.781	0.828	\hat{B}_1
			0.76	معامل الارتباط (R)
			0.66	معامل التحديد (R^2)
		النموذج معنوي	95.644	إختبار (F)
$= 0.802 + 0.828y_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من جدول رقم (36/2/4) :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين المراجعة التحليلية كمتغير مستقل وتأكد التنبؤات المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.76).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.66)، هذه القيمة تدل على ان المراجعة التحليلية كمتغير مستقل تساهم بـ (66%) في تأكيد التنبؤات المالية (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (95.644) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. 0.802: متوسط تأكيد التنبؤات المالية عندما المراجعة التحليلية تساوي صفراً.
5. 0.828: وتعني زيادة المراجعة التحليلية وحدة واحدة تزداد تأكيد التنبؤات المالية بـ 82%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية ودورها في تأكيد التنبؤات المالية." قد تحققت.

1/1 عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى - القسم الأول:

تنص على الآتي:

"توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية والتنبؤ بالتدفقات النقدية".

لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام المراجعة التحليلية كمتغير مستقل ممثل بـ (X2) و التنبؤ بالتدفقات النقدية متغير تابع ممثل بـ (Y2) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (37/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين المراجعة التحليلية والتنبؤ

بالتدفقات النقدية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	إختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.044	0.811	\hat{B}_0
معنوية	0.000	9.790	0.837	\hat{B}_1
			0.85	معامل الارتباط (R)
			0.75	معامل التحديد (R^2)
		النموذج معنوي	95.653	إختبار (F)
$= 0.811 + 0.837y_2$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من جدول رقم (37/2/4) :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط المراجعة التحليلية كمتغير مستقل والتنبؤ بالتدفقات النقدية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.85).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.75)، هذه القيمة تدل على أن المراجعة التحليلية كمتغير مستقل يساهم بـ (75%) في التنبؤ بالتدفقات النقدية (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (95.653) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. 0.811: متوسط التنبؤ بالتدفقات النقدية عندما المراجعة التحليلية تساوي صفراً.
5. 0.837: وتعني زيادة المراجعة التحليلية وحدة واحدة يزداد التنبؤ بالتدفقات النقدية بـ 84%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة والتي نصت على أن: " توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية والتنبؤ بالتدفقات النقدية ". قد تحققت.

2/1 عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى - القسم الثاني :

تنص على الآتي:

"توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية والتنبؤ بالتعثر المالي ."

لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام المراجعة التحليلية كمتغير مستقل ممثل بـ (X3) و التنبؤ بالتعثر المالي متغير تابع ممثل بـ (Y3) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (38/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين المراجعة التحليلية والتنبؤ

بالتعثر المالي

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	إختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.044	0.811	\hat{B}_0
معنوية	0.000	9.790	0.837	\hat{B}_1
			0.85	معامل الارتباط (R)
			0.75	معامل التحديد (R^2)
		النموذج معنوي	95.653	إختبار (F)
$= 0.811 + 0.837y_3$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من جدول رقم (38/2/4) :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط المراجعة التحليلية كمتغير مستقل والتنبؤ بالتعثر كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.85).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.75)، هذه القيمة تدل على أن المراجعة التحليلية كمتغير مستقل يساهم بـ (75%) في التنبؤ بالتعثر المالي (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (95.653) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. 0.811: متوسط التنبؤ بالتعثر المالي عندما المراجعة التحليلية تساوي صفراً.
5. 0.837: وتعني زيادة المراجعة التحليلية وحدة واحدة يزداد التنبؤ بالتعثر المالي بـ 84%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة والتي نصت على أن: " توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية والتنبؤ بالتعثر المالي ". قد تحققت.

2/ عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية من فرضيات الدراسة على الآتي:

"توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية والحد من الازمات المالية".

لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام المراجعة التحليلية كمتغير مستقل ممثل بـ (X4) و

الازمات المالية متغير تابع ممثل بـ (Y4) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (39/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين المراجعة التحليلية والحد من

الازمات المالية

معاملات الانحدار	إختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
\hat{B}_0	0.804	4.037	معنوية
\hat{B}_1	0.830	9.783	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.78		
معامل التحديد (R^2)	0.68		
إختبار (F)	95.646		النموذج معنوي
$= 0.804 + 0.830y_4$			

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من جدول رقم (39/2/4) :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط المراجعة التحليلية كمتغير مستقل والازمات المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.78).
 2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.68)، هذه القيمة تدل على أن المراجعة التحليلية كمتغير مستقل يساهم بـ (68%) في الازمات المالية (المتغير التابع).
 3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (95.646) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
 4. 0.80: متوسط الازمات المالية عندما المراجعة التحليلية تساوي صفراً.
 5. 0.84: وتعني زيادة المراجعة التحليلية وحدة واحدة تزداد الازمات المالية بـ 84%.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة والتي نصت على أن: "توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية والحد من الازمات المالية". قد تحققت.

1/2 عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية- القسم الأول:

تنص على الآتي:

"توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية والحد من أزمة الاسواق المالية".

لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام المراجعة التحليلية كمتغير مستقل ممثل بـ (X5) و
أزمة الأسواق المالية كمتغير تابع ممثل بـ (Y5) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (40/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين المراجعة التحليلية والحد من

أزمة الأسواق المالية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	إختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.038	0.805	\hat{B}_0
معنوية	0.000	9.784	0.831	\hat{B}_1
			0.79	معامل الارتباط (R)
			0.66	معامل التحديد (R^2)
		النموذج معنوي	95.646	إختبار (F)
$=0.805+0.831y_5$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من جدول رقم(40/2/4) :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط المراجعة التحليلية كمتغير مستقل وأزمة الأسواق المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.79).
 2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.66)، هذه القيمة تدل على أن المراجعة التحليلية كمتغير مستقل يساهم بـ (66%) في أزمة الاسواق المالية (المتغير التابع).
 3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (95.646) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
 4. 0.805: متوسط أزمة الأسواق المالية عندما المراجعة التحليلية تساوي صفرًا.
 5. 0.831: وتعني زيادة المراجعة التحليلية وحدة واحدة تزداد أزمة الاسواق المالية بـ 83%.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة والتي نصت على أن: " توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية والحد من أزمة الاسواق المالية". قد تحققت.

2/2 عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية- القسم الثاني :

تنص على الآتي:

"توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية والحد من الأزمة المصرفية".

لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام المراجعة التحليلية كمتغير مستقل ممثل بـ (x6) والأزمة المصرفية متغير تابع ممثل بـ (y6) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (41/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين المراجعة التحليلية والحد من

الأزمة المصرفية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	إختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.030	0.801	\hat{B}_0
معنوية	0.000	9.781	0.820	\hat{B}_1
			0.74	معامل الارتباط (R)
			0.61	معامل التحديد (R^2)
		النموذج معنوي	95.642	إختبار (F)
$= 0.801 + 0.820y_6$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من جدول رقم (41/2/4) :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط المراجعة التحليلية كمتغير مستقل و الأزمة المصرفية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.74).
 2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.61)، هذه القيمة تدل على أن المراجعة التحليلية كمتغير مستقل يساهم بـ (61%) في الأزمة المصرفية (المتغير التابع).
 3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (95.642) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
 4. 0.801: متوسط الأزمة المصرفية عندما المراجعة التحليلية تساوي صفراً.
 5. 0.820: وتعني زيادة المراجعة التحليلية وحدة واحدة يزداد التنبؤ بالأزمة المصرفية بـ 82%.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة والتي نصت على أن: " توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية والحد من الأزمة المصرفية." قد تحققت.

3/2 عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية- القسم الثالث :

تنص على الآتي:

"توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية والحد من أزمة العملات وأسعار الصرف".
لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام المراجعة التحليلية كمتغير مستقل ممثل بـ (X7) و
أزمة العملات وأسعار الصرف متغير تابع ممثل بـ (Y7) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (42/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين المراجعة التحليلية والحد من

أزمة العملات وأسعار الصرف

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	إختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.055	0.820	\hat{B}_0
معنوية	0.000	9.801	0.847	\hat{B}_1
			0.94	معامل الارتباط (R)
			0.85	معامل التحديد (R^2)
		النموذج معنوي	95.664	إختبار (F)
$= 0.820 + 0.847y_7$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من جدول رقم (42/2/4) :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط المراجعة التحليلية كمتغير مستقل والتنبؤ بالتدفقات النقدية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.94).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.85)، هذه القيمة تدل على أن المراجعة التحليلية كمتغير مستقل يساهم بـ (85%) في أزمة العملات وأسعار الصرف (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (95.664) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. 0.820: متوسط أزمة العملات وأسعار الصرف عندما المراجعة التحليلية تساوي صفراً.
5. 0.847: وتعني زيادة المراجعة التحليلية وحدة واحدة تزداد أزمة العملات وأسعار الصرف بـ 85%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: "توجد علاقة إيجابية بين المراجعة التحليلية والحد من أزمة العملات وأسعار الصرف". قد تحققت.

3/ عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية من فرضيات الدراسة على الآتي:

"توجد علاقة إيجابية بين التنبؤات المالية والحد من الأزمات المالية".

لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام التنبؤات المالية كمتغير مستقل ممثل بـ (x8) و الأزمات المالية متغير تابع ممثل بـ (y8) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (43/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين التنبؤات المالية والحد من

الازمات المالية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	إختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.039	0.804	\hat{B}_0
معنوية	0.000	9.785	0.831	\hat{B}_1
			0.78	معامل الارتباط (R)
			0.69	معامل التحديد (R^2)
		النموذج معنوي	95.648	إختبار (F)
$= 0.804 + 0.831y_8$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من جدول رقم (43/2/4) :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط بين التنبؤات المالية كمتغير مستقل والازمات المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.78).
 2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.69)، هذه القيمة تدل على أن التنبؤات المالية كمتغير مستقل يساهم بـ (69%) في الازمات المالية (المتغير التابع).
 3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (95.648) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
 4. 0.804: متوسط الازمات المالية عندما التنبؤات المالية تساوي صفراً.
 5. 0.831: وتعني زيادة التنبؤات المالية وحدة واحدة تزداد الازمات المالية بـ 83%.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة والتي نصت على أن: " توجد علاقة إيجابية بين التنبؤات المالية والحد من الأزمات المالية " قد تحققت.

1/3 عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة- القسم الأول :

تنص على الآتي:

"توجد علاقة إيجابية بين التنبؤ بالتدفقات النقدية والحد من الازمات المالية".

لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام التنبؤ بالتدفقات النقدية كمتغير مستقل ممثل بـ (x9) والازمات المالية متغير تابع ممثل بـ (y9) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (44/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين التنبؤ بالتدفقات النقدية والحد من الازمات المالية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	إختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.056	0.827	\hat{B}_0
معنوية	0.000	9.802	0.848	\hat{B}_1
			0.95	معامل الارتباط (R)
			0.86	معامل التحديد (R^2)
		النموذج معنوي	95.665	إختبار (F)
= 0.827+0.831y₉				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من جدول رقم (44/2/4) :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط بين التنبؤ بالتدفقات النقدية كمتغير مستقل والازمات المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.95).
 2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.86)، هذه القيمة تدل على أن التنبؤ بالتدفقات النقدية كمتغير مستقل يساهم بـ (86%) في الازمات المالية (المتغير التابع).
 3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (95.665) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
 4. 0.95: متوسط الازمات المالية عندما التنبؤ بالتدفقات النقدية تساوي صفراً.
 5. 0.86: وتعني زيادة التنبؤ بالتدفقات النقدية وحدة واحدة تزداد الازمات المالية بـ 86%.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة والتي نصت على أن: " توجد علاقة إيجابية بين التنبؤ بالتدفقات النقدية والحد من الازمات المالية" قد تحققت.

2/3 عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة- القسم الثاني :

تنص على الآتي:

"توجد علاقة إيجابية بين التنبؤ بالتعثر المالي والحد من الأزمات المالية".

لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام التنبؤ بالتعثر المالي كمتغير مستقل ممثل بـ (x10) والازمات المالية متغير تابع ممثل بـ (y10) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (45/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين بالتعثر المالي والازمات المالية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	إختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.039	0.817	\hat{B}_0
معنوية	0.000	9.785	0.844	\hat{B}_1
			0.91	معامل الارتباط (R)
			0.82	معامل التحديد (R^2)
		النموذج معنوي	95.661	إختبار (F)
$= 0.804 + 0.831y_{10}$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من جدول رقم (45/2/4) :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط بين التنبؤات بالتعثر المالي كمتغير مستقل والازمات المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.91).
 2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.82)، هذه القيمة تدل على أن التنبؤ بالتعثر المالي كمتغير مستقل يساهم بـ (82%) في الازمات المالية (المتغير التابع).
 3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (95.661) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
 4. 0.91: متوسط الازمات المالية عندما التنبؤ بالتعثر المالي تساوي صفرًا.
 5. 0.82: وتعني زيادة التنبؤ بالتعثر المالي وحدة واحدة تزداد الازمات المالية بـ 82%.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة والتي نصت على أن: " توجد علاقة إيجابية بين التنبؤ بالتعثر المالي والحد من الأزمات المالية" قد تحققت.

الخاتمة

وتشمل على الأتي:

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

أولاً: النتائج

بعد عرض الإطار النظري وإجراء الدراسة الميدانية توصل الباحث الى النتائج التالية:

1. إجراءات المراجعة التحليلية التي يقوم بها المراجع ساهمت في تأكيد التنبؤات المالية، والنتائج الفرعية تتمثل في أن:-

أ. إجراءات المراجعة التحليلية التي يقوم بها المراجع ساهمت في التنبؤ بالتدفقات النقدية.

ب. إجراءات المراجعة التحليلية التي يقوم بها المراجع ساهمت في التنبؤ بالتعثر المالي.

2. إجراءات المراجعة التحليلية التي يقوم بها المراجع ساهمت في الحد من الأزمات المالية، والنتائج الفرعية تتمثل في أن:-

أ. إجراءات المراجعة التحليلية التي يقوم بها المراجع ساهمت في الحد من أزمة الأسواق المالية.

ب. إجراءات المراجعة التحليلية التي يقوم بها المراجع ساهمت في الحد من الأزمة المصرفية.

ت. إجراءات المراجعة التحليلية التي يقوم بها المراجع ساهمت في الحد من أزمة العملات وأسعار الصرف.

3. أساليب التنبؤات المالية ساهمت في الحد من الأزمات المالية، والنتائج الفرعية تتمثل في أن:-

أ. التنبؤ بالتدفقات النقدية ساهم في الحد من الأزمات المالية.

ب. التنبؤ بالتعثر المالي ساهم في الحد من الأزمات المالية.

4. أثبتت نتائج الدراسة النظرية أن:

أ. التعثر المالي له دور في حدوث الأزمات المالية.

ب. جودة التحليل المالي لها دور في توقع حدوث الأزمات المالية.

ت. أدوات التحليل المالي لها دور في التنبؤ بالتعثر المالي والتدفق النقدي.

ثانياً: التوصيات

بناءً على نتائج البحث يوصي الباحث بالآتي:

1. تطبيق أساليب المراجعة التحليلية في كافة المصارف السودانية، للتنبؤ بالتدفقات النقدية أو التنبؤ بالتعثر المالي.
2. تطبيق أساليب المراجعة التحليلية في كافة المصارف السودانية، للحد من (أزمة الأسواق المالية أو الأزمة المصرفية أو أزمة العملة وأسعار صرف).
3. استخدام أساليب التنبؤ بالتدفقات النقدية في كافة المصارف السودانية، للحد من (أزمة الأسواق المالية أو الأزمة المصرفية أو أزمة العملة وأسعار صرف).
4. استخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي في كافة المصارف السودانية، للحد من (أزمة الأسواق المالية أو الأزمة المصرفية أو أزمة العملة وأسعار صرف).
5. استخدام النماذج الوصفية للتنبؤ في حالة عدم استقرار الوضع الإقتصادي، واستخدام النماذج الكمية للتنبؤ في حالة استقرار الوضع الإقتصادي.
6. إعداد دورات تدريبية للمراجعين والمحاسبين العاملين في المصارف فيما يتعلق بالتحليل المالي للمؤسسات المصرفية.

يوصي الباحث بالدراسات المستقبلية التالية:

- أ. أثر أساليب المراجعة التحليلية في الحد من مخاطر التمويل المصرفي.
- ب. مدى فاعلية المراجعة التحليلية في الكشف عن مواطن الغش والاحتيايل المالي في المؤسسات المصرفية.
- ت. أثر الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية على استمرارية المؤسسات المصرفية ودعم موقفها التنافسي.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- أحمد جلال، إدارة الأزمات المالية، (عمان: دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، 2016م)
- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي الأساسي للإستثمار في الأوراق المالية، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2000م)
- جابر شعيب الإسماعيل، المالية للقادة - أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2018م)
- جواد كاظم البكري، فح الإقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008م، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2011م)
- حامد نور الدين، التدقيق الداخلي للتشبيكات في المؤسسات الإقتصادية، (عمان: المملكة الأردنية الهاشمية، دار زهران للنشر والتوزيع، 2016م)
- حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014م)
- خالد بن عبدالعزيز السهلاوي، عبدالقادر محمد أحمد عبدالله، الإدارة المالية، ط5، (الرياض: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2017م)
- خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والإستثمارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، ط2، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتدريبات، 2016)
- خبراء المجموعة العربية لتدريب والنشر، دراسة الجدوى المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012م)
- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط2، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2012م)

- رزاق وشاح، الأزمة المالية الحالية، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، الصفاء، 2010م)
- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009م)
- زاهر عطا الرمحي، الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية، (عمان: دار المامون للنشر والتوزيع، 2017م)
- زياد رمضان، د. محمود الخلايلة، التحليل والتخطيط المالي، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، 2013م)
- سالم محمد عبود، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، (بغداد: جامعة بغداد، ص9)
- سامر مظهر قنطججي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، (دمشق: دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008م)
- سمير مصطفى شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، (الرياض: جامعة الملك عبدالعزيز، كلية العلوم، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبدالعزيز، 2005م)
- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2012م)
- صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي - دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1998م)
- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وإنعكاساتها علي أعمال البنوك، (القاهرة: الدار الجامعية، 1999م)
- طارق عبدالعال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ومنح الإئتمان - نظرة حالية ومستقبلية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، الدار الجامعية للنشر، 2006م)

- طه الطاهر إبراهيم إسماعيل، أحمد سباعي قطب، تحليل ونقد القوائم المالية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة)
- عبد الحافظ السيد البدوي، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، (القاهرة : دار الفكر العربي للنشر، 1999م)
- عبد الصبور عبد القوي علي، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات: دراسة مقارنة، (الرياض: مكتبة الإدارة والاقتصاد، 2012م)
- عبد المجيد قدي، اتصالات الأزمات وإدارة الأزمات، (الجزائر: الدار الجامعية، 2008م)
- عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، (القاهرة: الدار الجامعية، 2009م)
- عبدالرحمن البكري منصور أمبدي، الأسواق المالية وأدوات التمويل - مدخل الى الإدارة المالية الحديثة، ط3، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2012م)
- عبدالكريم شنجار العيساوي، عبدالمهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الأزمات الإقتصادية والمالية، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014م)
- عبدالله علي خلف، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015م)
- عليان عليان، أزمات النظام الرأسمالي (من الكساد الكبير (1929-1933) إلى أزمة 2008 المالية والإقتصادية الكبرى، (عمان: دار الأن للنشر والتوزيع، 2019م)
- عمر يوسف عبد الله عابنة، الأزمة المالية المعاصرة - تفدير إقتصادي إسلامي، (عمان: دار عالم الكتاب الحديث، 2008م)
- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، (د م: ن ج : سلسلة كتب عالم المعرفة رقم 147، سنة 1990م)

- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، (القاهرة: جامعة الأسكندرية، كلية التجارة، أستاذ المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، 2004م)
- كمال زريق، عبد السلام عقون، سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر، 2011م)
- لقليطي الاخضر، دراسات في المالية والمحاسبة، (القاهرة: جامعة القاهرة، دار حميثرا للنشر، 2018م)
- محمد أبراهيم خيرى الوكيل ، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي ، (الرياض: مكتبة القانون والإقتصاد، 2014م)
- محمد الفاتح محمود بشير، المراجع والتدقيق الشرعي، (الخرطوم: جامعة القرآن الكريم والعلوم الاسلامية، كلية العلوم الادارية، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2018م)
- محمد سعيد محمد الحسن، مسيرة بنك السودان (الملاح - التفرد - المنهج)، (الخرطوم: مطبعة نضر، 2004م)
- محمد عبد الرحمن أبو شورة، وآخرون، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مخطط النظام المصرفي (الأسلمة وأثرها على البيئة المصرفية)، (الخرطوم: بنك السودان المركزي، المكتبة الوطنية)
- محمد عبدالله شاهين محمد، محافظ الأوراق المالية- إدارة- تحليل- تقييم، (القاهرة: دار حميثرا للنشر، 2017م)
- محمد علي وهدان، وآخرون، المحاسبة عن التدفقات النقدية، (القاهرة: جامعة المنوفية، كلية التجارة)
- محمد فتحي البديوي، إدارة البنوك، (القاهرة: المكتبة الوطنية للطباعة والنشر، 2012م)
- محمد فرح عبد الحليم، التطورات المالية والمصرفية في السودان، (الخرطوم: الشركة العربية للطباعة والنشر، 2005م)

- محمد كمال كامل عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2017م)
 - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010م)
 - محمد موسى لفته عريبي، إدارة رؤوس الأموال وأثرها في تشغيل المنشآت، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015م)
 - منير شاكر محمد، وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، (عمان: مطبعة الطليعة للنشر والتوزيع، 2000م)
 - نعيم نمر حسين، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، (عمان: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2016م)
 - نعيم نمر داود، التحليل المالي باستخدام الأكسل، (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2018م)
 - وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية بأكاديمية في ظل المعايير المحاسبية، (القاهرة: وكيل العلوم الإدارية بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية بالإسكندرية، أستاذ مساعد المحاسبة والمراجعة، دار التعليم الجامعي، 2011م)
 - يوسف أحمد أبو فارة، إدارة الأزمات، (عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع، 2003م)
2. الدوريات:

- أبو القاسم محمود إبراهيم أبو ستانة، مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراحل المراجعة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي: دراسة ميدانية من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالمنطقة الغربية، (طرابلس: جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والتجارة، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 14، 2021م)
- أحمد عبالرحمن المخادمة، حاكم الرشيد، أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق - دراسة ميدانية، (عمان: الجامعة الأردنية، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 4، 2007م)
- أحمد فارس القيسي، أثر عناصر قائمة التدفقات النقدية وأنماطها في التنبؤ بالتعثر المالي - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة

- المدرجة في سوق عمان المالي، (عمان: جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية المال والأعمال، قسم العلوم المالية والمصرفية، مجلة المنقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد6، العدد1، 2020م)
- آشتي عبدالستار عبدالغني البريفكاني، نموذج ألتمان بين النظرية والتطبيق - دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الأهلية للتنبؤ بالفشل المالي، (بغداد: جامعة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد1، العدد37، 2017م)
- آمال أحمد العبودي، توفيق عبد المحسن الخيال، دراسة العلاقة بين نسب التدفقات النقدية والقيمة السوقية للأسهم - دراسة تحليلية عن شركات المساهمة السعودية، (الرياض: جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الإقتصاد والإدارة، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، المجلد25، العدد2، 2011م)
- أمل حسن علي محمد عنان، مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تحسين الدقة التنبؤية لنماذج التنبؤ بالتعثر المالي - دراسة إمبريقية، (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، المجلد39، العدد1، 2017م)
- أمل ميرغني الماحي ابراهيم، إجراءات المراجعة التحليلية وأثرها على كفاءة الاداء المالي في القطاع المصرفي السوداني، (الخرطوم: جامعة النيلين كلية التجارة، مجلة الدراسات العليا، المجلد7، العدد28، 2017م)
- أنس أحمد عمر الحسن، ياسر تاج السر سند، دور التقارير المالية الدورية والسياسات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في الحد من مخاطر الأزمات المالية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، مجلة الدراسات العليا، المجلد5، العدد15، 2016م)
- بروال بومدين، أهمية اعتماد المعيار المحاسبي الدولي السابع في إدارة التدفقات النقدية للمؤسسة الإقتصادية - دراسة حالة لمبنة الأوراس 2015 - 2016، (الجزائر: جامعة باتنة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد4، العدد1، 2018م)

- بشير أحمد خميس، علي محمد قوقزة، الخواص التوزيعية للنسب المالية لشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، (عمان: الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، مجلة الدراسات - العلوم الإدارية، المجلد34، العدد1، 2007م)
- بلال راحو، علاقة التحرير المالي بحدوث الأزمات المالية- تجربة بعض الدول، (الجزائر: جامعة الجزائر، مجلة الميادين الإقتصادية، المجلد3، العدد1، 2020م)
- بن قدور علي، فعالية أساليب المراجعة التحليلية ودورها في تحسين أداء عملية المراجعة-دراسة ميدانية، (الجزائر: جامعة عبدالحميد بن باديس، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد7، 2018م)
- بني عيسى عبدالرحمن، إستخدامات المراجعة التحليلية في تقرير محافظ الحسابات عن قدرة شركات المساهمة في الجزائر على الاستمرارية في النشاط - دراسة حالة شركة بيوفارم، (الجزائر: جامعة بوقرة، مجلة أبعاد إقتصادية، العدد8، 2018م)
- بولحبال فريد، دور أساليب المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة، (الجزائر: جامعة البويرة، قسم العلوم الاقتصادية، مجلة معارف، المجلد12، العدد23، 2017م)
- تركي راجي الحمود، المراجعة التحليلية ومدى استعمالها من قبل مدقق الحسابات في الاردن- دراسة إستقصائية، (عمان: جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم المحاسبة، المجلة العلمية كلية الادارة والاقتصاد، العدد2، 1991م)
- تفرات يزيد، وآخرون، تقييم دور السياسات المالية والنقدية في ظل الأزمات المالية- دراسة لأزمة الرهن العقاري الأمريكية، (الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة، المجلد2، العدد2، 2019م)
- ثامر مهدي محمد صبري، أهمية إستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تقييم قدرة الشركات على الإستمرار أو فشلها المالي، (بغداد: جامعة بابل، كلية

- الإدارة والإقتصاد، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 3، 2018م)
- حسابو أحمد حسابو آدم، مدى إستخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي المصرفي- بالتطبيق على فرع البنك الزراعي ولاية النيل الأبيض، (الخرطوم: امعة الإمام المهدي، كلية الإقتصاد، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، العدد 7، 2016م)
- حسين فرج الحويج، التنبؤ بمعدلات التضخم في الإقتصاد الليبي بإستخدام طرق التمهيد الآسي، (طرابلس: جامعة المرقب، كلية الإقتصاد والتجارة، قسم الإقتصاد، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد 12، العدد 1، 2021م)
- حيدر عبدالمطلب البكاء، الرؤية الإسلامية لتداعيات الأزمات المالية والإقتصادية وأسبابها وكيفية معالجتها- الأزمة المالية الأخيرة نموذجاً، (القاهرة: جامعة الكوفة، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، المجلد 1، العدد 41، 1997م)
- خربوش مصطفى، إستخدام السلاسل الزمنية للتنبؤ بإشتراكات خدمة الدفع المسبق- دراسة حالة وكالة موبيليس، (الجزائر: جامعة أوبكر بلقايد- تلمسان، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 3، العدد 1)
- خليل حموي، مدى إستخدام مدققي الحسابات أساليب التحليلي المالي في تقرير قدرة المنشأة على الأستمرار - دراسة ميدانية في سوريا، (دمشق: جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، قسم المحاسبة، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 22، 2017م)
- خواني ليلي، التنبؤ بالطلب على خدمات قطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر بإستعمال نموذج الإنحدار ذات المتجه (var)، (الجزائر: جامعة أوبكر بلقايد، مجلة جامعة الجزائر، المجلد 34، العدد 1، 2020م)
- خيرى خليل سليم الساطوري، بلال محمد أسعد الهيتي، إستخدام نماذج ARIMA في التنبؤ بعرض النقد لدولة قطر، (بغداد: جامعة الأنبار، كلية

- الإدارة والإقتصاد، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد3، العدد5، 2010م).
- دوفي قريمة، أثر الأزمة المالية العالمية على ربحية شركات التأمين التكافلي- دراسة عينة من الشركات في الإمارات، قطر والسعودية، (الجزائر: المركز الجامعي عبدالحفيظ بوصوف- ميلة، مجلة الأفاق للدراسات الإقتصادية، المجلد3، العدد7، 2019م)
- الزين عبدالله بابكر، المراجعة التحليلية ودورها في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة العلمية، المجلد5، 2017م)
- رابح بوقرة، أحلام بن النوي، إستخدام سلاسل ماركوف في التنبؤ بالحصة السوقية للبنوك التجارية- دراسة تطبيقية، (الجزائر: جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد35، العدد1)
- رافعة إبراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين، إستخدام نموذج Sherrod - للتنبؤ بالفشل المالي دراسة تطبيقية للشركات العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى، (بغداد: جامعة الموصل، كلية الإدارة والأقتصاد، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد5، العدد10، 2013م)
- رافعة إبراهيم عبدالله الحمداني، التنبؤ بالفشل المالي بإستخدام نموذجي Zeta - Kida - دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على عينة من شركات الأعمال المسجلة في سوق الدوحة للأوراق المالية، (بغداد: جامعة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد3، العدد43، 2018م)
- رباب جميل الخطيب، الأزمات المالية العالمية وأثرها في الأداء الإقتصادي لتركييا الفترة 1980م - 2018م، (بغداد: جامعة الموصل: كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد16، العدد49، 2020م)

- رضوان العمار، حسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، (دمشق: جامعة تشرين، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد37، العدد5، 2015م)
- رقية معلم، أحسن طيار، استخدام نموذج ألتمان للتنبؤ بالتعثر المالي لشركات قطاع التأمين في الجزائر، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد7، العدد11، 2019م)
- رهام عبدالأمير كشيح، هشام طلعت عبدالحكيم، إنعكاسات الأزمات المالية في عوائد ومخاطر الأسهم- دراسة مقارنة في سوق العراق للأوراق المالية، (بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم إدارة الأعمال، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية، المجلد2، العدد1، 2021م)
- زليخة بحناشي، وآخرون، دراسة تقييمية لأثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك الإسلامية- دراسة حالة بنك البركة الجزائري والبنك الأردني الإسلامي 2006م- 2011م، (الجزائر: جامعة الأخوة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد50، 2018م)
- زهراء صالح الخياط، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بفشل المصارف- دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأهلية في محافظة نينوى، (بغداد، كلية الحداثة الجامعة، قسم إدارة الأعمال، مجلة تنمية الرافدين، المجلد36، العدد115، 2014)
- زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء - دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية، (القاهرة: جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم المحاسبة، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد63، 2007م)
- زهرة حسن عليوي، محمد عباس نهود، نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي- دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المختلفة، (بغداد: جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة الإدارة والإقتصاد، المجلد38، العدد130، 2015م)

- سارة محمد برمّة، وآخرون، دور المراجع التحليلية في تحسين جودة تقارير المراجعة الخارجية - دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي ومكاتب المراجعين الخارجيين بالسودان، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 2، 2016م)
- سارة محمد برمّه، عبد الرحمن عبدالله، دور المراجعة التحليلية في تحسين جودة تقارير المراجعة الخارجية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 2، 2017م)
- سالم عواد هادي، زينة فاضل صبري، دور الإجراءات التحليلية في تعزيز ثقة ومصداقية القوائم المالية المقدمة للإدارة الضريبية، (بغداد: جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 13، العدد 43، 2018م)
- سامي عبدالوهاب، مدى استخدام المدقق الداخلي للإجراءات التحليلية عند قيامه بالتدقيق المالي - دراسة ميدانية في شركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للاوراق المالية، (دمشق: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، مجلة جامعة البعث للعلوم الانسانية، المجلد 40، العدد 114، 2018م)
- سعد سلمان عواد، وسن يحي أحمد، تأثير صياغة المعايير المحاسبية في الإبلاغ عن نتائج الأزمات المالية في البيئة العراقية، (بغداد: هيئة التعليم التقني، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 42، العدد 118، 2019م)
- سعيدة رحيش، شنوف شعيب، التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستخدام نموذج كيدا وشيروتى- دراسة عينة من الشركات الجزائرية، (الجزائر: جامعة محمد بوقرة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، 2019م)
- سمير عبدالغني محمود، تدعيم استخدام الاساليب المتطورة للتحليل المالي والمحاسبي من جانب المراجع الخارجي لخدمة أهداف المراجعة التحليلية والارتقاء بفعاليتها، (القاهرة: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد 23، العدد 1، 2003م)

- سهيل أبو ميالة، سعيد زبانية، دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق وفقاً لمعيار التدقيق الدولي 520، (غزة: جامعة القدس المفتوحة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 2، العدد 31، 2013م)
- سهيلة عتروس، جمال خنشور، التنبؤ بالمبيعات بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة - دراسة مقارنة باستخدام طريقتي التمهيد الأسي الثلاثي وجنكيز في التنبؤ بالمبيعات، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة رؤى إقتصادية، العدد 9، 2015م)
- شريط صلاح الدين، د. حفاصة أمينة، دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية إتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي (7)، (الجزائر: جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، المجلد 4، العدد 1، 2019م)
- شوقي طارق، معايير المحاسبة الدولية ومساهمتها في خلق الأزمات المالية دراسة حالة المعايير IFRS 13, IFRS 9, IAS 39، والأزمة المالية لسنة 2008م، (الجزائر: جامعة أسطيف، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 4، العدد 2، 2019م)
- الصادق محمد سالم، دور المراجعة التحليلية في تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار - دراسة ميدانية على ديوان المراجع القومي وشركات المراجعة العامة بولاية البحر الاحمر، (الخرطوم: جامعة البحر الاحمر، كلية العلوم الادارية، قسم المحاسبة، مجلة جامعة البحر الاحمر، العدد 8، 2015م)
- صفوان قصي عبد الحليم، سمر منذر عبدالواحد، الألية المقترحة لإعداد كشف التدفقات النقدية المتوقع على وفق النظام المحاسبي الموحد، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 43، 2018م)
- صلاح علي أحمد محمد، محمد المهدي الأمير أحمد، دور محاسبة التحوط في فاعلية نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالإزمات المالية المصرفية - دراسة حالة بنك

- التضامن الإسلامي، (الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية العلوم الإدارية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد4، العدد1، 2020م)
- طويطي مصطفى، مجدوب خيرة، التنبؤ بالطلب على بطاقة الدفع البنكية باستخدام منهج جنكيز، (الجزائر: المركز الجامعي عين تيموشنت، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، مجلة المصارف، المجلد16، 2014م)
- عادل علي إبراهيم الماحي، أهمية قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ قرارات الإستثمار بالمصارف- دراسة حالة مصرف الراجحي بالرياض، (الرياض: جامعة شقراء، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد5، العدد1، 2019م)
- عاشور بدار، أليات المفاضلة بين النماذج في التنبؤ بحجم المبيعات- الإختيار بين نموذج الإنحدار ونموذج السلاسل الزمنية في التنبؤ- دراسة حالة مؤسسة ملبنة الحضنة بالمسيلة، (الجزائر: مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13، 2013م)
- عائشة عميش، سهام طرشاني، إستخدام منهجية بوكس- جينكيز للتنبؤ بمعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970م-2016م، (الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي، مجلة الإبداع، المجلد9، العدد1، 2019م)
- عباس حميد يحيى التميمي، وعمار لؤي عبدالرازق، التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بإستخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي- بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية للسنوات 2008م-2013م، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد21، العدد84، 2015م)
- عباس علوان شريف المرشدي، إستعمال نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق- بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، (بغداد: جامعة الفرات الأوسط التقنية، مجلة جامعة بابل، المجلد26، العدد1، 2018م)

- عبدالحفيظ بوخرص، حجاب عيسى، أسباب الأزمات المالية وأثارها على إقتصاديات الدول النامية في ظل سياسة التحرير المالي- دراسة حالة المكسيك، (الجزائر: جامعة المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية، العدد3، 2018م)
- عبدالرحمن بن سانية، وليد بن شاعة، التنبؤ بالتعثر المالي لبعض المؤسسات العاملة في القطاع الخاص بولاية غرداية- بإستخدام التحليل التمييزي، (الجزائر: جامعة غرداية، مجلة رؤى إقتصادية، العدد12، 2017م)
- عبدالرحمن عادل خليل، وعزيزة عمر النور، دور المراجعة التحليلية في التحقق من جودة التقارير المالية - دراسة حالة ديوان المراجع العام بالسودان، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، قسم المحاسبة، مجلة الدراسات العليا، المجلد10، العدد40، 2018م)
- عبدالرحمن عبيد جمعة، محمد يوسف محمد، قياس عدوى الأزمات المالية في الأسواق المالية- دراسة تحليلية على الأسواق المالية العربية مع إشارة خاصة الى العراق، (بغداد: جامعة الأنبار، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد15، العدد48، 2019م)
- عبدالشكور عبدالرحمن موسى الفراء، أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمت- دراسة تحليلية على القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمت بإستخدام نموذج Altman- Z score، (الجزائر: جامعة أم البواقي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد7، 2017م)
- عبدالكريم محمد الشوبكي، وآخرون، دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات بالتطبيق على أزمة السيولة المالية بالمصارف التجارية بالمنطقة الشرقية- دراسة ميدانية، (طرابلس: جامعة عمر المختار، كلية الآداب والعلوم، مجلة بحوث الإتصال، المجلد4، العدد7، 2020م)

- عبدالمجيد بوساق، فريد برارة، التنبؤ بمعدلات التضخم الفصلية باستخدام السلاسل الزمنية- دراسة حالة الجزائر (1980م- 2018م)، (الجزائر: جامعة محمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة آفاق علمية، المجلد12، العدد3، 2020م)
- عبدالوهاب موسى الجعلي محمد، دور المراجعة التحليلية في التقليل من ممارسات المحاسبة الخلاقة، (الخرطوم: جامعة غرب كردفان: كلية العلوم الادارية والاقتصادية والاجتماعية، قسم المحاسبة والتمويل، مجلة الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد8، العدد24، 2017م)
- عدنان هاشم السامرائي، طلال جيجان العلكاوي، دور النظام المحاسبي في التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية، (البحرين: الجامعة العربية المفتوحة، كلية العلوم الإدارية، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المجلد7، العدد20، 2012م)
- عرفان الحسني، الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية، (الكويت: مجلة المال والصناعة، الصادرة عن بنك الكويت الصناعي، العدد 25 سنة 2007م)
- عريف عبدالرازق، سليمان عبدالحكيم، أهمية النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة شركة الأسمنت، (الجزائر: المركز الجامعي بريك، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد4، 2019م)
- عزة الأزهر، سالم محمد دينوري، قائمة التدفقات النقدية الوجه الآخر للوضع المالية، (الجزائر: جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد5، 2013م)
- عساوي موسى، آيت محمد مراد، التنبؤ بالتعثر المالي في مؤسسة عمومية إقتصادية- دراسة حالة مؤسسة أقمصة "جن جن"، (الجزائر: جامعة الجزائر، مجلة المعيار، المجلد9، العدد2، 2018م)

- عصام قريط، مدى إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في الجمهورية العربية السورية، (دمشق: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 1، 2009م)
- عطية عز الدين، وآخرون، دور الإلتزام بمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية في ظل عولمة الأزمات المالية "قياس أثر الأزمة المالية 2008م علي مجموعة سامبا التجارية"، (الجزائر: جامعة العربي، مجلة التنمية الإقتصادية، العدد 5، 2018م)
- علاء الدين جبل، خالد فطيني، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات- دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سورية، (دمشق: جامعة الموصل، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31، العدد 95، 2009م)
- علي محمد موسى، إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع، (طرابلس: جامعة الزاوية، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، المجلة الجامعة، المجلد 2، العدد 15، 2013م)
- علي مفتاح التائب، وآخرون، أهمية ومحددات إستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الشركات الوطنية في ليبيا- من وجهة نظر الأكاديمين والمختصين، (طرابلس: جامعة سرت، كلية الإقتصاد، مجلة الدراسات الإقتصادية، المجلد 2، العدد 4، 2019م)
- عماد الدين شرابي، أحلام مقراني، التنبؤ بالمبيعات بإستخدام منهجية بوكس جينكيز- دراسة حالة شركة صافيلي، (الجزائر: جامعة قسنطينة، مجلة العلوم الأنسانية، العدد 43، 2015م)
- عماد يوسف أحمد، اختبار قدرة التدفقات النقدية و الأرباح المحاسبية في التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المستقبلية: دراسة تطبيقية على المصارف الأردنية، (الكويت: جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلس النشر العلمي، المجلد 21، العدد 2، 2014م)

- عمار زيتوني، سميرة عدوان، دراسة تحليلية لنماذج التنبؤ بالتدفقات النقدية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، (الجزائر: جامعة باتنة، مجلة الإقتصاد الصناعي، المجلد3، العدد12، 2017م)
- عمر عيسى حسن جهماني، غسان سعيد سالم، قياس وتفسير أنماط ممارسات إجراءات المراجعة التحليلية من قبل مدققي الحسابات في الجمهورية اليمنية- دراسة ميدانية، (البحرين: جامعة البحرين، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد11، العدد1، 2008م)
- عمرو سقا، مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في مراجعة المخزون مع التطبيق على شركة أكبيطرة، (دمشق: جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد29، العدد2، 2013م)
- غالب شاكر بخيت، إستخدام نموذج شيروت للتنبؤ بالفشل المالي- دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، (بغداد: جامعة واسط، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد19، 2015م)
- غسان سعيد باجليدة، إستخدام نموذج ألتمان في التنبؤ بالفشل المالي في القطاع الصناعي السعودي، (الرياض: جامعة حضر موت، كلية العلوم الإدارية، قسم المحاسبة، مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد3، العدد1، 2020م)
- فاتح دبله، سارة بركات، تطبيق الحوكمة وإتفاقية بازل 3 كأحد الحلول لتفادي الأزمات المالية، (الجزائر: جامعة سكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، قسم العلوم التجارية، مجلة الإقتصاد والتنمية، العدد4، 2015م)
- فاطمة بن شنة، حياة كعبوش، أثر التدفقات النقدية التشغيلية على أسعار الأسهم- دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات المسعرة في بورصة الكويت خلال الفترة 2010-2017م، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد7، العدد1، 2020م)

- فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية: مفومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، (بغداد: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 20، المجلد الأول، 2009م)
- فوزي عبدالرازق، نبيلة دودو، التيسير الكمي لمواجهة الأزمات المالية- دراسة التجربة الأمريكية والأوروبية، (الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد5، العدد1، 2019م)
- قحام وهيبة، شروق سمير، الأزمة المالية وتقلبات أسعار النفط العالمية للفترة 2000م-2018م، (الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد9، العدد3، 2019م)
- قحطان رحيم وهيب، جمال هداش محمد، التنبؤ المالي وعلاقته بالتخطيط المصرفي- دراسة تطبيقية لعدد من المصارف الأهلية في العراق، (بغداد: جامعة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد5، 2014م)
- قبلي حسن، التنبؤ العلمي، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، مجلة الحمة للدراسات الفلسفية، المجلد7، العدد2، 2020م)
- كردودي سهام، استخدام تكنولوجيا المعلومات كمدخل لتحسين عملية المراجعة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد17، 2015
- كهينة رشام، أحمد جميل، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية، (الجزائر: جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد31، العدد3، 2020م)
- كيموش بلال، مدى قدرة المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل على تفسير التدفقات النقدية الجارية والمستقبلية في الشركات الجزائرية، (الجزائر: جامعة 20 أوت 1955: مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد5، العدد1، 2019م)

- لخضر لقلبي، لحسن دردوري، أهمية تطبيق الاجراءات التحليلية في عملية المراجعة، (الجزائر: جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 3، العدد 12، 2007م)
- لطيف زيود، وآخرون، تقييم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي - دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، (دمشق: جامعة تشرين - اللاذقية، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، 2005م)
- لياس قلاب ذبيح، سايب رامي، أثر قائمة التدفقات النقدية على تفعيل آلية التدقيق الجبائي، (الجزائر: المركز الجامعي سي الحواس بريكة، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، العدد 3، 2019م)
- ليث نعمان حسون، وآخرون، إنعكاسات الأزمات المالية على توجهات إدارة الأرباح - دراسة إستطلاعية في البيئة العراقية، (بغداد: جامعة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 16، العدد الخاص ج 1، 2020م)
- ماجدة عبدالمجيد أحمد، هلال يوسف صالح، استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية السودانية في الفترة 2012م - 2014م، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 2، 2016م)
- ماهر الأمين، مدى استخدام مراجع الحسابات الخارجي لإجراءات المراجعة التحليلية في ظل معيار المراجعة الدولي 520 - دراسة عملية إختبارية، (دمشق: جامعة تشرين - اللاذقية، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد 26، العدد 2، 2004م)
- ماهر علي سين الشام، عمر إقبال توفيق المشهداني، الأزمات المالية وأثرها على مهنة المحاسبة والتدقيق، (بغداد: جامعة الموصل، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 37، العدد 117، 2018م)

- محمد إبراهيم النوايسة، مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات - دراسة ميدانية من وجهة نظر المدقق الخارجي في الاردن، (عمان: جامعة العلوم التطبيقية، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد35، العدد1، 2008م)
- محمد المعتز المجتبى، اسامة عباس محمد، دور المراجعة التحليلية في تقويم الاداء المالي للمنشأة-دراسة ميدانية بالتطبيق على المنشآت السودانية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة العلمية)
- محمد جمعة علوان، أثر الأزمات المالية العالمية على الإقتصاد العراقي- دراسة تحليلية من الفترة2004م- 2013م، (بغداد: جامعة قناة السويس، كلية التجارة الإسماعيلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد8، العدد1، 2017م)
- محمد رجب بدر، قياس مدى ممارسة إدارة الأرباح وأثرها على الأداء المالي للمصارف الفلسطينية المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين، (غزة: جامعة الأزهر، مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية، العدد8، 2020م)
- محمد فرج الصفراني، وآخرون، إمكانية استخدام نموذج Kida في التنبؤ بالفشل المالي لشركة الإنماء للإستثمارات المالية القابضة، (طرابلس: جامعة الزاوية، كلية الإقتصاد، مجلة البحوث الأكاديمية العلوم التطبيقية، العدد16، 2020م)
- محمد كريم قروف، وآخرون، التنبؤ المالي كأداة لتحسين أداء الإدارة المالية بالمؤسسة الإقتصادية- دراسة حالة مؤسسة مطاحن سيدي أرغيس أم البواقي، (الجزائر: جامعة أم البواقي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد5، العدد1، 2020م)
- محمد يونس الصائغ، شيماء عبدالستار جبر الليلة، الأزمة المالية العالمية أسبابها وسبل تجنبها، (بغداد: جامعة الموصل، كلية الحقوق، مجلة تنمية الرافدين للحقوق، المجلد15، العدد52، 2017م)

- محمود جمام، أميرة دباش، أثر قائمة التدفقات النقدية على إتخاذ القرارات المالية- دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل، (الجزائر: جامعة أم البواقي، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد4، 2015م)
- مروان درويش، إستخدام منهجية بوكس- جينكيز للتنبؤ بالتدفقات النقدية في البنوك الفلسطينية- دراسة حالة بنك فلسطين، (غزة: جامعة القدس المفتوحة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والإقتصادية، المجلد3، العدد4، 2018م)
- مصطفى بن عامر، مخاطر الأزمات المالية وأثرها علي الإستثمار الأجنبي المباشر : دراسة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 مع الإشارة للجزائر، (الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، كلية الدراسات الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة دفاتر بوداكس، العدد 4، 2015م)
- مصلح عبدالحى النجار، أسباب الأزمة المالية العالمية ونتائجها من منظور فقهي، (الرياض: جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للأداب والعلوم الإنسانية، المجلد28، العدد6، 2020م)
- مها مزهر محسن، أثر القصور في المعايير والأدوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشؤ الأزمات المالية- بالتركيز على إتفاقية بازل، (بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد24، العدد107، 2018م)
- مهدي صالح عبدالقادر قاسم أغا، روهاات زاده، إستخدام نماذج السلسلة الزمنية للتنبؤ عن أسعار أسهم في سوق الأسهم السعودي، (بغداد: الجامعة اللبنانية الفرنسية - أربيل، كلية الإدارة والأقتصاد، مجلة قه لاي زانست العلمية، المجلد2، العدد4، 2017م)
- موفق أحمد علي السيدية، ليلي عبدالكريم محمد الهاشمي، قياس مخاطر التعثر المصرفي بإستخدام نموذج Sherrod- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، (بغداد: جامعة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد12، العدد36، 2016م)

- نجلاء إبراهيم عبدالرحمن، منال حسن باعباد، مدى فاعلية النماذج التنبؤية في التنبؤ بالأزمات المالية في القطاع البنكي السعودي- دراسة تطبيقية، (الرياض: جامعة الملك عبدالعزيز، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد54، 2021م)
- نذير محمد محمد، وآخرون، المراجعة التحليلية وأثارها على عملية المراجعة العامة للحسابات، (دمشق: جامعة تشرين اللاذقية، كلية الإقتصاد، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الإقتصادية، المجلد25، العدد6، 2003م)
- نهاد نادر، وآخرون، المؤشرات المالية ودورها في إتخاذ القرارات الإدارية- دراسة ميدانية على شركة الخيوط القطنية في اللاذقية، (دمشق: جامعة تشرين اللاذقية، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد3، 2006م)
- نواف عابد، إستخدام نموذج شيروتي للتنبؤ بتعثر الوحدات الإقتصادية في بورصة فلسطين، (غزة: جامعة الأزهر، كلية الدراسات المتوسطة، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، المجلد23، العدد2، 2020م)
- النور محمد الشيخ الفضيل، المراجعة التحليلية ودورها في تقليل مخاطر الاستثمار- دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، قسم المحاسبة، مجلة الدراسات العليا، المجلد12، العدد47، 2018م)
- هشام طلعت عبدالحكيم، مخاطر عقود المشتقات المالية وإنعكاساتها على الأزمة المالية العالمية- دراسة تحليلية، (بغداد: جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد24، العدد103، 2017م)
- هند سلمان اليأس الطائي، الأزمة المالية العالمية، أسبابها وأثارها في إقتصاديات الدول النامية، (بغداد: جامعة النهريين، كلية إقتصاديات الأعمال، مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية، المجلد1، العدد1، 2018م)

- وسام فؤاد عباس، تحليل الأزمة المالية الحالية الأسباب والحلول: الأزمة العراقية نموذجاً بالإعتماد على الموازنة العامة للسنة المالية 2016م، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 23، العدد 98، 2017م)
- وسن إحسان عبدالمنعم، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الدول المتقدمة، (بغداد: جامعة بابل، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 8، العدد 4، 2016م)
- وسن هادي فيحان، المنظور الإسلامي لتداعيات الأزمة المالية العالمية- بإشارة خاصة لتجربة المملكة العربية السعودية، (طهران: مجلة دراسات إيرانية، العدد 14، 2011م)
- ياسر أحمد السيد محمد الجرف، أثر إستخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية- دراسة نظرية وميدانية، (القاهرة: جامعة طنطا، كلية التجارة، قسم المحاسبة، مجلة المحاسبة والمراجعة)
- يرقى كريم، إجراءات المراجعة التحليلية وإستخداماتها في عملية المراجعة الخارجية في الجزائر- دراسة ميدانية، (الجزائر: جامعة يحي فارس - المدية، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 8)
- يوسف عبد الله الأسدي، حسين جواد كاظم، تحليل ظاهرة الأزمات المالية وسبل الإحاطة بها، (بغداد: جامعة البصرة، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة الإقتصاد الخليجي، العدد 28، 2016م)
- يوسف محمود جربوع، مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع - دراسة تطبيقية على مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 13، العدد الأول، 2005م)

3. الرسائل العلمية:

- أحمد خضر محمود خضر، أثر العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح على إحتمال التعرض لمخاطر التعثر المالي للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية- دراسة تطبيقية، (القاهرة: جامعة بنها، كلية التجارة، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة، 2018م)
- أسماء إسماعيل علي محمد، فاعلية المراجعة التحليلية ودورها في تقويم الأداء المالي، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2017م)
- أسماء حسين محمد ادم، دور المراجعة التحليلية في تقليل مخاطر الإئتمان المصرفي- دراسة ميدانية على مصرف الإيدار والتنمية الاجتماعية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة، 2017م)
- إشتعال طه فضل المولى محمد، تقويم الأداء المالي للمصارف بإستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية بالخرطوم، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة للسفة في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2017م)
- إشتياق الرشيد محمد بابكر، دور المراجعة التحليلية في زيادة جودة المراجعة، (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية التجارة ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة، 2016م)
- أشرف رجب محمد الجبو، أثر الحوافز الضريبية على إعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية مع دراسة تطبيقية، (القاهرة: جامعة المنصورة ، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، 2016م)
- أمين عبد الجليل سعيد سعيد، دور التحليل المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي في الحد من التعثر المصرفي ، دراسة ميدانية علي المصارف الإسلامية

- اليمنية، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة في المحاسبة منشورة، 2021م)
- إياد عبد الله علي البستنجي، استمرارية الأرباح الحالية ومقدرتها على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في ظل ظاهرة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، (عمان: جامعة العلوم الإسلامية العالمية، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، 2014م)
- جغام سعاد، بوقرة مسعودة، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية- دراسة حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة، (الجزائر: جامعة محمد بوضياف - المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير منشورة، 2018م)
- حجاز خديجة، استخدام أساليب التحليل الإحصائي كمدخل لترشيد الحكم الشخصي للمدقق في مجال المراجعة التحليلية - دراسة مجموعة من المدققين الخارجيين في الجزائر، (الجزائر: جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراة في المحاسبة منشورة، 2018م-2019م)
- خالد محمد علي محمود حسون، أثر اختلاف صناعة العميل علي مدى استخدام الإجراءات التحليلية في ضوء معايير المراجعة الدولية بالتطبيق على مكاتب المراجعة الليبية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2015م)
- رانيا أحمد محمد هلال، مدخل مقترح لتدعيم قدرات المراجعين الخارجيين في استخدام الإجراءات التحليلية لإكتشاف غش الإدارة، (القاهرة: جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، قسم المحاسبة والمراجعة، رسالة دكتوراه منشورة في المحاسبة، 2011م)
- رمضان عارف رمضان محروس، إطار مقترح للتنبؤ بالأزمات المالية للشركات - دراسة نظرية وتطبيقية، (القاهرة: جامعة جنوب الوادي، كلية التجارة، قسم المحاسبة، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2017م)

- ريم عماري، إستخدام معلومات التدفق النقدي والمعلومات المبيّنة على أساس الإستحقاق كأداة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية حالة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر في الفترة 2002-2013م، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، كلية علوم التسيير، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة، 2015م)
- سارة شيباني، دور محافظ الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الإقتصادية- دراسة إستطلاعية لعينة من المراجعين الخارجيين، (الجزائر: جامعة العربي بن مهدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير منشورة في العلوم التجارية، 2017م)
- ساري حامد العبدلي، أهمية إستخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق من قبل المراقبين الماليين- دراسة ميدانية في وزارة المالية في دولة الكويت، (الكويت: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير منشورة، 2011م)
- الصادق محمد محمود علي المهير، دور وظائف الإدارة المالية في رفع كفاءة الأداء المالي لتحقيق أهداف منظمات الأعمال- دراسة تطبيقية ميدانية شركة سكر كنانة، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2015م)
- صالح أبوبكر محمد عبدالرحيم الجازوي، أثر إستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في إكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية، (طرابلس: جامعة بنغازي، كلية الإقتصاد، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة، 2015م)
- صالح عثمان محمد أبكر، دور المراجعة التحليلية في زيادة جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية بديوان المراجعة القومي ومكاتب المراجعة الخارجية بالسودان، (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية التجارة ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة، 2017م)
- طيبة يعقوب الهادي عبدالخير، المراجعة التحليلية للتدفقات النقدية ودورها في اختبار جودة الأرباح في قطاع الأعمال- دراسة تحليلية تطبيقية، (الخرطوم:

- جامعة ام درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة، (2007م)
- عائشة قويدري، التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام المعلومات المحاسبية- دراسة حالة عينة من المؤسسات الإقتصادية في ورقة للفترة 2013-2016م، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة المالية، 2016م)
- عبدالعظيم عبدالرحمن البشير مصطفى، مؤشرات الأداء المالي المبنية على الأرباح والمبنية على النقدية ودورها في التنبؤ بعوائد الأسهم- بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2016م)
- عبدالله وداعة علي محمد، استخدام أساليب التحليل المالي لأغراض الفحص الضريبي- دراسة تطبيقية تحليلية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة في المحاسبة، 2008م)
- علاء جواد الباز، مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية- دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، رسالة ماجستير منشورة، 2015م)
- علاء عبد الحسين صالح، سعود سعد الغزي، التنبؤ بالأرباح المستقبلية باستخدام الأرقام التاريخية للأرباح والتدفقات النقدية، (بغداد: جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، مقالة منشورة، 2017م)
- علاء مصطفى أحمد نفاع، أثر إلزام المدقق الخارجي الأردني بالإجراءات التحليلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية- دراسة ميدانية، (عمان: جامعة جرش: رسالة ماجستير منشورة، 2015م)

- علاوي حمزة، دور التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي - دراسة عينة من مكاتب المحاسبة ومحافظي الحسابات، (الجزائر: جامعة محمد بوضياف - المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير منشورة، 2016م)
- عميرش إيمان، مدى إستخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي - دراسة مقارنة بين كل من الجزائر وفرنسا، (الجزائر: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، رسالة دكتوراة منشورة في المحاسبة، 2017م)
- كردودي سهام، دور المراجعة التحليلية في تحسين اداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات-دراسة حالة مركب تكرير الملح لوطاية بسكرة، (الجزائر: جامعة محمد حيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، رسالة دكتوراة منشورة، 2015م)
- ماجدة عبد الوهاب موسى، تاريخ العمل المصرفي بالسودان، (الخرطوم: بنك السودان، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، ورقة داخلية غير منشورة، فبراير 1994م.)
- محمد ثقل علي الهاجري، مدى إعتداد إجراءات المراجعة التحليلية عند وضع وتنفيذ خطة التدقيق، (عمان: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية والمالية، قسم المحاسبة والتمويل، رسالة ماجستير منشورة في العلوم الإدارية، 2007م)
- محمد خليل حامد محمد، مدخل إستراتيجي للمعلومات المحاسبية لتحديد التدفقات النقدية المستقبلية في المنشآت الصناعية: دراسة تحليلية ميدانية على مجموعة جياذ الصناعية، (الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2015م)
- محمد عايش عبدالمطيري، مدى إلتزام مكاتب التدقيق في دولة الكويت بالإجراءات التحليلية المنصوص عليها في المعيار الدولي 520، (الكويت:

جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير منشورة،
(2011)

- محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفقات النقدية والعائد المحاسبي
للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية- دراسة تطبيقية على المصارف
الفلسطينية، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية الدراسات العليا، قسم المحاسبة
والتمويل، رسالة ماجستير منشورة، 2006م)

- نادية عبد المجيد أبو سنيده، دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات
في بيئة التدقيق من وجهة نظر المحاسب القانوني في قطاع غزة، (غزة:
الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، رسالة ماجستير
منشورة، 2015م)

- نهلة محمد السيد إبراهيم، إستراتيجيات تعظيم قيمة المنشأة في ضوء انعكاسات
التدفقات النقدية وأساس الإستحقاق على جودة العائدات، (القاهرة: جامعة عين
شمس، كلية التجارة، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، 2014م)

- نيفين عبدالله ابو سمهدانة، مجالات استخدامات المراجعة التحليلية في تخطيط
واداء عملية المراجعة، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة
والتمويل، رسالة ماجستير منشورة، 2006م)

- هلا بسام عبدالله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات-
دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في غزة، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية
التجارة، قسم إدارة الأعمال، رسالة ماجستير منشورة في إدارة الأعمال، 2004م)

4. المؤتمرات والندوات:

- أحمد قايد نور الدين، بروية الهام، استخدام الاساليب الكمية في المراجعة
التحليلية ودورها في ترشيد قرار المراجع، (الجزائر: جامعة مولاي الطاهر-
سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المؤتمر العلمي في
التسيير، 2013م)

- أحمد قنيع، بن أوزينة بوحفص، إدارة المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل المالي-
دراسة ميدانية لمؤسسة "أن سي أ"، (الجزائر: جامعة غرداية، كلية العلوم

- الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الإقتصادية بين المقاربات النظرية والممارسات النظرية، (2016م)
- بديسي فهيمة، شيلي وسام، **المخاطر المالية وإحتمالات الفشل المالي في المؤسسة**، (الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الإقتصادية، 2012م)
- تركي الحمود، أحمد البزور، **فعالية نماذج التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة**، (عمان: جامعة أربد، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية حول مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، 2010م)
- التقرير الإقتصادي حول: **الإقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية**، (الرياض: مركز البحوث والدراسات، العدد 19، الغرفة التجارية والصناعية، 2012م)
- حسن عبدالكريم سلوم، خديجة جمعة الزويني، **تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال - "التحديات والفرص والافاق"**، (بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، المؤتمر العلمي الدولي السابع، 2009م)
- خوري نعيم، أين يقف الأردن من التحكم المؤسسي، (عمان: المؤتمر العلمي المهني الخامس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، 2003م)
- خير الدين معطي الله، سامية بزازي، **أثر تحرير سعر الفائدة في خلق الأزمات المالية المعاصرة - أزمة اليونان نموذجاً**، (الجزائر: جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المؤتمر الدولي الثامن حول : إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية يومي: 07-08 مايو 2013م)
- ریحان الشریف، وآخرون، **الفشل المالي في المؤسسة الإقتصادية - من التشخيص الى التنبؤ بالعلاج**، (الجزائر: جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم

الإقتصادية وعلوم التسيير، مؤتمر المخاطر في المؤسسات الإقتصادية،
(2012م)

- سليمة طبايبة، حسين كشيبي، مساعي الاتحادات النقدية والمؤسسات المالية
الدولية للتخفيف من آثار أزمة الديون السيادية، (الجزائر: المؤتمر الدولي
الثامن حول : إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية ، جامعة 20 أوت
55 سكيكدة ، يومي:07-08 مايو 2013م)

- عبد الله بلوناس، حاج موسي نسيمة، واقع صناديق الثروة السيادية العربية في
ظل أزمة الرهن العقاري، (الجزائر: جامعة بومرداس، كلية العلوم الإقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير، المؤتمر الدولي حول : التحديات التي تواجه منظمات
الأعمال المعاصرة الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، 2009م)

- عبدالرحمن العايب، أسماء جعفري، حوكمة الشركات كحل للحد من ظاهرة التعثر
المالي للشركات العائلية- حالة شركة عائلية جزائرية متعثرة، (الجزائر: جامعة
سطيف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني الثالث
حول إدارة المخاطر في المؤسسات الإقتصادية بين المقاربات النظرية
والممارسات العملية، 2016م)

- عبدالوهاب نصر علي، العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم
المالية- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، (القاهرة:
جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول لقسم
المحاسبة والمراجعة- دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الإقتصادية
والإجتماعية في مصر، 2017م)

- فاطمة بن أيوب، فيروز رجال، دراسة تحليلية لآثار الأزمة المالية على
المتغيرات الإقتصادية الكلية لمنطقة اليورو ، (الجزائر: جامعة 20 أوت 55
سكيكدة، المؤتمر الدولي الثامن حول : إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات
المالية يومي:07-08 مايو 2013م)، ص 3

- فريدة بوغازي، وآخرون، فعالية إستخدام التنبؤ في الجهاز الإداري، (الجزائر:
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية علوم التسيير والعلوم الإقتصادية، قسم

- علوم التسيير، الملتقى الوطني السادس حول إستخدام التقنيات الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية).
- فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية مفهومها، أسبابها وإنعكاساتها على البلدان العربية، (بغداد: جامعة الإسراء الخاصة، كلية العلوم الإدارية والمالي، المؤتمر العلمي الثالث: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول - التحديات والآفاق المستقبلية يومي: 2-29/04/2009)
- كمال رزيق، خالد راغب احمد الخطيب، إشكالية العلاقة بين الأخلاق والاقتصاد في ظل الأزمة المالية العالمي، (عمان: جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المؤتمر العلمي الدولي السابع، 2009م)
- محمد جلال أحمد، طلال الكسار، إستخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (ال فشل المالي)، (عمان: جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، 2009م)
- محمد عبد الكريم حسين، وآخرون، تأثير الأزمات المالية في مستويات التحفظ المحاسبي - أدلة تجريبية من الشركات العراقية الصناعية، (بغداد: جامعة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 16، عدد خاص بمناسبة المؤتمر العلمي حول الإقتصاد الخفي والأزمات المالية، الجزء الأول، 2020م)
7. مقالات منشورة عبر المواقع الإلكترونية;
- إبتسام مهران، مقال منشور بمجلة المرسال، 2020م، قسم المال والأعمال عبر الموقع الإلكتروني [http://www. Almrsal. Com](http://www.Almrsal.Com)
- بشرى نجم عبدالله المشهداني، أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي دراسة تحليلية للإطار القانوني والرقابي الذي ينظم أعمال الشركات المساهمة في العراق، مقال منشورة إلكترونياً علي الموقع: 2021م <https://www.f-law.net/law/threads/63886>

- حنين العتوم، مقال منشور بمجلة أنا عربي، 2019م، قسم المال والأعمال عبر الموقع الإلكتروني [https://www. e Arabic. Com](https://www.e.Arabic.Com)
 - شعيبه غات، مقال منشور بمجلة رابسا الإلكترونية، 2013م، عبر الموقع الإلكتروني [http://www. Rabsamag. Com](http://www.Rabsamag.Com)
 - محمد أبو خليف، مقال منشور بتطبيق موضوع، 2015، قسم المال والأعمال عبر الموقع الإلكتروني [http://www. Mawdoo. Com](http://www.Mawdoo.Com)
 - محمد السالم، مقال منشور بمجلة سطور، 2019م، قسم المال والأعمال عبر الموقع الإلكتروني [http://www. Sotor. Com](http://www.Sotor.Com)
6. المواقع الإلكترونية:

- [http://www. ar. Gadget- info. Com/ difference- between Forecasting](http://www.ar.Gadget-info.Com/difference-between-Forecasting)
- [http://www. Wikipedia. Com](http://www.Wikipedia.Com)
- [http://www.Vapulus. Com/ ar/ category/ economics](http://www.Vapulus.Com/ar/category/economics)
- [https://www.Specialties. Bay, com/ ar/ specialties/ q/ 125832](https://www.Specialties.Bay.com/ar/specialties/q/125832)
- <https://www.uabonline.org/ar>

6. أخرى:

- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي التاسع والأربعون، 2009م
- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسون، 2013م
- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون، 2012م
- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخمسون، 2010م
- بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الواحد والخمسون، 2011م، ص 62.
- عبد الحميد محمد جميل، وآخرون، القطاع المصرفي في السودان النشأة والتطور خلال الفترة 1903-2003م (الخرطوم: الاتحاد المصرفي السوداني، سلسلة إصدارات الأمانة العامة)
- محمود كمال مهدي، الإجراءات التحليلية في التدقيق، (بغداد: جامعة بغداد، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، 2001م)

1. **Books:**

- Alamos, L, **Financial Forecasting Tools And Applications**, (California: Delta Publishing Company, 2008)
- Claire, M and Gabriel, Z **Understanding the subprime crisis**, report on the economy, 14/14/2008
- Collin, S, M, H, **Dictionary Of Accounting**, (London: British Library, Fourth Edition, 2007)
- Hampton, C, and Theophanis, C, **Audit Data Analytics Use: An Exploratory Analysis**, (Canada: University of Waterloo, school of Accounting and finance, November 2016)
- Jean-David, H, **The JDH guide to the stock market investor, Context of the trends for 2008**,(Paris; Gaulions, EJA editor, 2008)
- Kogan, A, **Analytical Procedures in External Auditing: A Comprehensive Literature Survey and Framework for External Audit Analytics**, (Newark: the State University of New Jersey One Washington, Accepted Manuscript,2018)
- Kritzinger, J, **The Application of Analytical Procedures in The Audit Process: A South African Perspective**, (South African: University of Pretoria, Southern African Business Review DHET Accredited, p21, 2017)
- Patrick, A, **what role for banks after the crisis?** Flash economy, nataxis, June 2, 2008

- Quignon Laurent, **Banks, a sector hit by the crisis, economic problems review**, N ° 2960, December 2008

2. Journal:

- Adel, M, D, **Short Term Load Forecasting Based Artificial Neural Network**, (Baghdad: Masan University, Department Of Electrical Engineering, Journal Electrical And Electronic Engineering, Vo10, No1, 2014)
- Adnan, K, S, and Others, **Forecasting Monthly Maximum Temperatures In Kerbela Using Seasonal ARIMA Models**, (Baghdad: University Of Kerbela, Department Of Civil Engineering, Journal Of University Of Babylon For Engineering Sciences, Vo27, No2, 2019)
- Ali, W, H, **Midterm Load Forecasting Analysis For Erbil Governorate Based On Predictive Models**, (Baghdad: Suleiman Polytechnic University, Department Of Electrical Power, ZANCO Journal Of Pure And Applied Sciences, Vo32, No3, 2020)
- Andries, M, A, and Ursu.G.S, **financial crisis and bank efficiency: An empirical study of European banks**, (Romania: Alexandru Ioan Cuza University of Iasi, journal of Economic Research – Ekonomska istrazivanja, No1, Vo29, may 2016)
- Clerides, m, and Stephanou, C, **the financial crisis and the Banking system in Cyprus**, (Cyprus: journal of Cyprus Economic policy Review, No1, Vo3, 2009)

- Deniz, A, **Big Data and Analytics in the modern Engagement: Research Needs**, (Washington: Rutgers the state university, journal of practice and theory, No4, Vo36, February 2017)
- Hanan, A, R, Wissam, H, A, **Estimation Load Forecasting Based On The Intelligent Systems**, (Baghdad: technology University, Department Of Electrical Engineering, Nahrain Journal For Engineering Sciences, Vo21, No2, 2018)
- Hoque, M, and Rakow, K, "**Do voluntary cash flow disclosures and forecasts matter to value of the firms?**", Managerial Finance, Vo 42, No 1, 2015)
- Koskivaara, E, **Integrating Analytical Procedures into The Continuous Audit Environment**, (Finland: Turku School of Economics, Journal of Information Systems and Technology Management, V3, N3, 2007)
- Mareai, N, A, "**Ability Of Earnings And Cash Flows In Forecasting Future Cash Flows: A study In The Context Of Saudi Arabia**" , Academy of Accounting and Financial Studies Journal , Vo 23, No 1, 2019)
- Miklos, A, and Kogan, A, **Analytical procedures in External Auditing: A comprehensive literature survey and framework for External Audit Analytics**, (Washington: Rutgers the state university, journal of Accounting literature, Vo40, 2018)
- Miklos, A , **Understanding Usage and Value of Audit Analytics for Internal Auditors – An Organizational**

Approach, (Newark; University los Angeles United States, International Journal of Accounting Information Systems, N28, 2018)

- Pinho, C, **The Usefulness of Analytical Procedures: An Empirical Approach in the Auditing Sector in Portugal**, (Portugal : University Aberta , Department Of Social Sciences and Management , International Journal of Business and Social Research, V4, No8, 2014)

3. Theses:

- Christine, E, **Data Analytics in Auditing: Opportunities and Challenges**, (Newark: Indiana University, providence College, Cunningham Square School of Business, published by Elsevier, 2015)
- Hill, A, Orrebrant, R, **Increasing Sales Forecast Accuracy With Technique Adoption In The Forecasting Process**, (Stockholm: Yunkoping University, Bachelor Thesis Industrial Engineering And Management Logistics And Management, 2014), P18
- Imoniana, J, O, And Others, **The Analytical Review Procedures in Audit: An Exploratory study**, (Brazil: University Presbyterian Mackenzie, Advance in scientific and Applied Accounting, p5, 2012)

4. Others;

- IFAC, **International standard on Auditing 520 Analytical procedures** – Effective for Audits of Financial statement for periods beginning on or after December 15.2009
- IMF, **Rapidly Deteriorating Outlook Requires Further Stimulus**, Global Economic Outlook, November 6, 2008

الملاحق

ملحق (1)

إستمارة الإستبانة

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

السيد/_____المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: إستمارة إستبانة

بالإشارة الى الموضوع بعاليه ،،،،،،،، يقوم الباحث بإعداد إطروحة بعنوان "المراجعة التحليلية ودورها في تأكيد التنبؤات المالية والحد من الأزمات المالية- دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية" للحصول على درجة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة والتمويل. ويُقدّر الباحث تعاونكم المثمر معه ويأمل منكم إبداء آراءكم على الإستبانة المرفقة بعناية ودقة، ونؤكد لسيادتكم بأن آراءكم سوف تخضع للسرية التامة ولا تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

،،،،،،،، ولكمالشكر والتقدير،،،،،،،،

الباحث:

عباس الزبير عباس الزبير

تلفون: 0929012375

0120010856

القسم الأول: البيانات الشخصية:-

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام الخيار المناسب:-

1. العمر:-

أقل من 30 عام [] 30 وأقل من 35 عام [] 35 وأقل من 40 عام []
[] 40 عام فأكثر []

2. المؤهل العلمي:-

بكالوريوس [] دبلوم عالي [] ماجستير [] دكتوراه [] أخرى
حددها.....

3. التخصص العلمي:-

المحاسبة [] إدارة الأعمال [] الإقتصاد [] نظم المعلومات المحاسبية
[] دراسات مالية ومصرفية [] أخرى حددها.....

4. المؤهل المهني:-

زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية [] زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية
[] زمالة المحاسبين القانونيين العربية [] زمالة المحاسبين القانونيين
السودانية [] لا يوجد مؤهل مهني [] أخرى حددها.....

5. المسمى الوظيفي:-

محاسب [] مراجع داخلي [] مراقب مالي [] مدير مالي []
[] أخرى حددها.....

6. سنوات الخبرة:-

أقل من 5 سنوات [] 5 وأقل من 10 سنوات [] 10 وأقل من 15 سنة []
[] 15 وأقل من 20 سنة [] 20 سنة فأكثر []

القسم الثاني: قياس متغيرات الدراسة :-

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) تحت مستوى الموافقة المناسب:-

المحور الأول: المراجعة التحليلية:-

ملحوظة:

المراجعة التحليلية تعني: فحص ومراجعة المعلومات باستخدام الأساليب الوصفية (الإستفسارات) أو أساليب التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية، وإجراء المقارنات بين أرصدة القوائم المالية باستخدام التحليل المقارن (أفقي أو رأسي) لتحديد إتجاه نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي.

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
مدى إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية غير الكمية (الإستفسارات)						
1.	لدينا طرق للتحقق من موثوقية معلومات العميل التي نتحصل عليها المؤسسة من الناحية المالية.					
2.	لدينا طرق للتحقق من موثوقية معلومات العميل التي نتحصل عليها المؤسسة من الناحية المحاسبية.					
3.	لدينا طرق للتحقق من موثوقية معلومات العميل التي نتحصل عليها المؤسسة من الناحية القانونية.					
4.	نحصل على بعض المعلومات الخاصة بالعميل من خلال الإطلاع على ملفه الخاص أو إستفساره بصورة مباشرة (KYC).					
5.	أحياناً نتحقق من ملائمة المعلومات من خلال مراجعتها مع متطلبات معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.					
6.	أحياناً نتحقق من ملائمة المعلومات من خلال مراجعتها مع متطلبات التشريعات واللوائح الحكومية.					
7.	نأخذ في الإعتبار نتائج السنوات الماضية لنفس الفترة للتحقق من معقولية وملائمة نتائج الفترة الحالية.					
8.	مراجعة نشاط العميل في المؤسسات المصرفية الأخرى للتحقق من موقفه الإئتماني (وكالة الإستعلام الإئتماني).					

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
مدى استخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية (التحليل المقارن)						
9.	نقوم بدراسة حركة المخطط مع الفعلي ومتابعته خلال فترات زمنية متتالية للتحقق من الكفاءة في ترشيد الموارد (تحليل أفقي).					
10.	نُقارن المعلومات الكمية مع معلومات أخرى لمؤسسات تعمل بنفس نشاط مؤسستنا ومن نفس الفترة للتحقق من الكفاءة التشغيلية للمؤسسة.					
11.	نقوم بتصنيف البنود ذات الخاصية المتشابهة الى مجموعات ومن ثم مقارنة العنصر الى مجموع العناصر المتشابهة (تحليل رأسي).					
12.	نُقارن المعلومات الكمية للفترة الحالية مع نفس معلومات المؤسسة للسنوات السابقة لتقييم إتجاه نشاط والمركز المالي للمؤسسة.					
13.	نُقارن المعلومات الحالية مع النتائج المتوقعة مثل الموازنات المخططة أو التنبؤات المتوقعة للتحقق من الكفاءة التشغيلية للمؤسسة.					
م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
مدى استخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية (التحليل وفق النسب المالية)						
14.	نستخدم نسب السيولة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير من أصولها المتداولة.					
15.	نستخدم نسب النشاط لقياس مدى كفاءة المؤسسة في وإدارة مواردها وإستثمارها لإنتاج السلع والخدمات من أجل تعظيم الإيرادات.					
16.	نستخدم نسب التمويل أو الهيكل المالي لمعرفة هل المؤسسة تعتمد في تمويل إستثماراتها على مواردها الذاتية (حقوق الملكية) أو موارد خارجية (الودائع					

					والقروض).
					17. نستخدم نسب الربحية لمعرفة مدى فاعلية المؤسسة في إستقلال مواردها وضبط تكاليفها من أجل تعظيم الأرباح.
					18. نستخدم نسب العائد على السهم من أجل ترشيد قراراتنا الإستثمارية في الشركات المدرجة بالأسواق المالية.

المحور الثاني: التنبؤات المالية:

البعد الأول: التنبؤ بالتدفقات النقدية:-

ملحوظة:

التنبؤ بالتدفقات النقدية يعني: التقدير الكمي للمعاملات النقدية المتوقعة سواء كان بالإعتماد على قائمة التدفقات النقدية التاريخية أو قائمة العائد المحاسبي كمؤشر لمدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية وتوزيع أرباح الأسهم.

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
مدى إستخدام العائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية						
1.	نستخدم العائد المحاسبي المعد وفقاً لإسناد الإستحقاق في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.					
2.	يُعبّر عن الأحداث الإقتصادية التي حدثت على أرض الواقع بصورة حقيقية.					
3.	يوفر معلومات كافية ومفيدة لتقييم الأداء المالي للوحدة الإقتصادية من الأنشطة الرئيسية للمؤسسة.					
4.	يوفر معلومات كافية ومفيدة عن المعاملات الإقتصادية الغير مرتبطة بالأنشطة الرئيسية للمؤسسة.					
5.	يوفر معلومات تساهم في تقدير التكاليف المتوقع إنفاقها، أي التنبؤ بالتدفقات النقدية الخارجة في شكل (مدفوعات نقدية متوقعة).					
6.	يوفر معلومات تساهم في تقدير الإيرادات المتوقع تحصيلها، أي التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة في شكل (مقبوضات نقدية متوقعة).					

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
مدى استخدام التدفقات النقدية التاريخية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية						
7.	نستخدم قائمة التدفقات النقدية المعدة وفقاً للأساس النقدي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.					
8.	توفر معلومات نقدية (داخلة وخارجة) كافية ومفيدة عن تفاصيل المعاملات الإقتصادية التي حدثت على أرض الواقع.					
9.	توفر معلومات تساهم في تقدير العائد المتوقع تحقيقه من الأنشطة التشغيلية.					
10.	توفر معلومات تساهم في تقدير العائد المتوقع تحقيقه من الأنشطة الإستثمارية.					
11.	توفر معلومات تساهم في تقدير العائد المتوقع تحقيقه من الأنشطة التمويلية.					
12.	توفر معلومات تساهم في تقدير النقدية المتوقع الإحتفاظ بها لغرض الإستثمار.					
13.	توفر معلومات تساهم في تقدير النقدية المتوقع الإحتفاظ بها لغرض التمويل.					
14.	توفر معلومات تساهم في تقدير النقدية المتوقع الإحتفاظ بها لغرض سداد الإلتزامات.					

البعد الثاني: التنبؤ بالتعثر المالي:-

ملحوظة:

التنبؤ بالتعثر المالي: يعني مدى توقع المؤسسة بعدم قدرتها وقدرة العميل على الوفاء بالإلتزامات الجارية عند حلول تاريخ إستحقاقها (سدادها).

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
1.	نعتد على النماذج الاحصائية المعروفة في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك، مثل (Altman, and Others, (Kida, Sherrod,					
2.	نعتد على مؤشرات التحليل المالي المقارن عند التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك، والذي يدرس اتجاه					

					نشاط والمركز المالي للمؤسسة.
					3. نعتمد على دراسة مؤشرات نسب السيولة في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك، والتي تقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها المتداولة من أصولها المتداولة عند تاريخ الإستحقاق.
					4. نعتمد على دراسة مؤشرات نسبة الخصوم الى حقوق الملكية في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك، والتي تقيس هل التمويل الذي حصلت عليه المؤسسة من الغير يفوق التمويل الذي حصلت عليه من الملاك أم مساوي له.
					5. نعتمد على دراسة مؤشرات نسب الهيكل التمويلي في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك، والتي تقيس الى أي مدى إعتمدت المؤسسة على القروض طويلة الأجل في التمويل والتي تنشأ عنها فوائد قروض سنوية.
					6. نعتمد على دراسة مؤشرات نسب الإقتراض في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك، والتي تقيس الى أي مدى إعتمدت المؤسسة في تمويل إستثماراتها على القروض.
					7. نعتمد على دقة التحليل الإئتماني للعميل كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل.
					8. نعتمد على تصنيفات التعثر الصادرة من بنك السودان كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل.
					9. نعتمد على حركة الحساب الإستثماري كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل.
					10. نعتمد على مدى إنتظام السداد كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل.

المحور الثالث: الأزمات المالية:-

ملحوظة:

الأزمات المالية: تعني تلك التذبذبات التي تؤثر على المتغيرات المالية كالأسواق المالية والودائع المصرفية بالإضافة الى إنخفاض قيمة العملة المحلية.

م	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
الأزمة المصرفية						
1.	إقبال المودعين على سحب وداائعهم بصورة مستمرة غير عادية.					
2.	إنخفاض معدلات الإيداع بصورة مستمرة غير عادية.					
3.	عجز البنك عن تلبية طلبات سحب الودائع المصرفية.					
4.	زيادة المقاصة الواردة عن المقاصة الصادرة مما يؤدي الى تدني حساب بنك السودان.					
5.	إنخفاض نسبة السيولة بصورة مستمرة غير عادية.					
6.	إنخفاض المعاملات والتسهيلات الائتمانية.					
7.	التمويل بمبالغ كبيرة تفوق حجم الموارد المتاحة.					
م	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
أزمة العملة وأسعار الصرف						
8.	إنخفاض عملية الإنتاج المحلي من السلع والخدمات (إنخفاض الصادر).					
9.	زيادة عملية إستيراد المنتجات من السلع والخدمات (زيادة الإستيراد).					
10.	حدوث خلل في ميزان المدفوعات.					
11.	فرض الحكومة سياسات تعويم سعر الصرف في السوق (تعويم الجنيه).					
12.	فرض الحكومة سياسات تعويم سعر الدولار الجمركي.					
13.	الإرتفاع المستمر في أسعار المنتجات من السلع والخدمات.					

م	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
أزمة أسواق المال						
14.	زيادة الطلب على شراء الأصول لتحقيق أرباح من إعادة بيعها في سوق المال (زيادة الطلب).					
15.	إرتفاع نسبة الوساطات في السوق (السماسرة).					
16.	إرتفاع أسعار الأصول بصورة غير طبيعية في الأسواق (الفقاعة).					
17.	إرتفاع معدلات الركود الإقتصادي في السوق بصورة مستمرة.					
18.	الإخفاض المفاجئ لإسعار الأصول عندما يتجه الجميع لبيعها.					

ملحق (2)

قائمة بأسماء وعناوين محكمي إستمارة الإستبانة

م	الاسم	الدرجة العلمية/ المهنية	العنوان
1	أ.د. الهادي آدم محمد إبراهيم	أستاذ المحاسبة	جامعة النيلين
2	أ.د. كمال أحمد يوسف	أستاذ المحاسبة	جامعة النيلين
3	د. عبدالرحمن عادل خليل	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة النيلين
4	د. هبة عبد الوهاب التوم	أستاذ التكاليف والمحاسبة الإدارية المساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
5	د. محمد عبدالحميد محمود	أستاذ الإدارة المساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
6	د. عبدالمنعم خليل فضل	أستاذ الإدارة المساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
7	أسامة علي إبراهيم	مدير عام	البنك السعودي السوداني
8	إسماعيل أحمد شيخ الدين	مساعد المدير العام للمالية والنقد الأجنبي	البنك السعودي السوداني
9	عبدالغفور حسن محي الدين	مدير الإدارة المالية	البنك السعودي السوداني